الأثر القانوني للإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وفقا للسوابق القضائية

دراسة تحليلية مقارنة

The legal impact of judicial announcement via social media in accordance with Case law

A Comparative Analytical Study

مقدم من

الدكتور حسن احمد الدسوقي

استاذ مساعد قانون المرافعات المدنية والتجارية (القانون الخاص)

كلية ادارة الاعمال

جامعة شقراء –المملكة العربية السعودية

Abstract:-

When the legislator matches the social facts and variables, he must organize them according to what is required by the idea of justice and preserving the guarantees of litigation and their rights, aiming to provide litigation procedures with mechanisms aimed at settling the judicial litigation, in an accessible manner and at the lowest costs and speed required by social relations, and with the tremendous development in Digital information systems and means of communication and the resulting impact on the development of procedural rules that relate to the use of modern technology in the field of information systems and in the work of courts and ways to manage judicial litigation and the importance of that study, and This started with just a modification related to the use of modern technical means available at the time, such as telephone, fax and other means of communication in the administration of litigation, and with the proliferation of social networking sites, a problem arose and a question as to whether these sites should be available as an alternative way to complete the judicial announcement. To the defendant, in order to complete the procedural work that constitutes the litigation, of which the judicial announcement is part of, and the study used the comparative analytical method of the case law in the Anglo-Saxon systems, and it concluded in the conclusion that the judicial declaration is permissible through The mean of social communication for both the means "Facebook", or "", “Twitter”, or "WhatsApp", with the necessity to provide many of the requirements and legal requirements until the announcement of the legal effect of the desired goal comes.

Key words: - judicial announcement - social media - legal effect - plaintiff - defendant

ملخص البحث

عندما يجاري المشرع الحقائق والمتغيرات الاجتماعية، عليه أن ينظمها وفقا لما تقضى به فكرة العدل والحفاظ على ضمانات التقاضي وما يتفرع عنها من حقوق، مستهدفا تزويد إجراءات التقاضي بآليات تستهدف تسوية الخصومة القضائية، بأسلوب ميسر وبأقل التكاليف وبالسرعة التي تطلبها العلاقات الاجتماعية، ومع التطور الهائل في نظم المعلومات الرقمية ووسائل الاتصال وما ترتب عليه من أثر بالغ في تطوير القواعد الإجرائية والتي تتعلق باستخدام وسائل التقنية الحديثة في مجال النظم المعلوماتية وفي عمل المحاكم و سبل إدارة الخصومة القضائية وما يمثله ذلك من أهمية تلك الدراسة، وقد بدأ ذلك بمجرد تعديل تعلق باستخدام الوسائل التقنية الحديثة المتاحة في ذلك الوقت مثل الهاتف والفاكس وغيرهما من وسائل الاتصال في إدارة الخصومة القضائية، ومع انتشار مواقع شبكات التواصل الاجتماعية ثارت اشكالية و تساؤل ما إذا كانت هذه المواقع يجب أن تكون متاحة كوسيلة بديلة لإتمام الإعلان القضائي إلى المدعى عليه، وذلك من اجل اتمام العمل الاجرائي المكون للخصومة القضائية والذي يعد الإعلان القضائي جزء منها، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن للسوابق القضائية في الانظمة الانجلو سكسونية، وقد انتهت في الخاتمة الي جواز الإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي سواء كانت الوسيلة "الفيس بوك"، أو" توتير"، او "واتساب"، مع وجوب توفير العديد من الاشتراطات والمقتضيات القانونية حتى يأتي الإعلان الأثر القانوني والهدف المنشود.

الكلمات المفتاحية: -الإعلان القضائي-وسائل التواصل الاجتماعي-الاثر القانوني -مدعي -مدعي عليه

تمهيد وتقسيم: -

الإعلان القضائي هو الوسيلة الرئيسية التي رسمتها كافة القوانين الاجرائية لتمكين الطرف الآخر من العلم بإجراء معين، ويتم ذلك بتسليم صورة الورقة القضائية من خلال هذا الإجراء الي المعلن إليه أو من حدده القانون بدلا عنه[1]، وينظم القانون الإعلان القضائي الذي

[1] د. احمد ابو الوفا، أصول المحاكمات المدنية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص437.

يستخدم كوسيلة عامة للإعلان الرسمي عن كافة الإجراءات، سواء كانت سابقة على الخصومة كالإنذار، أو لاحقة عليها مثل إعلان الحكم، كما تستخدم أيضا بالنسبة للإجراءات التنفيذ كإعلان محضر الحجز المحجوز عليه أو إعلان تنبيه نزع الملكية، ومتى تم الإعلان القضائي بالشكل القانوني، يعتبر المعلن إليه علي علم بالورقة القضائية ومضمونها، ولا يجوز له الادعاء بعدم علمه بها لأي سبب كان، أي أن الإعلان القضائي، إجراء شأنه في ذلك شأن نشر التشريع في الجريدة الرسمية، ويعد قرينة على العلم به لا يقبل معها الاحتجاج بالجهل.

وقد نتج عن التطور الهائل في نظم الاتصالات والمعلومات تأثير كبير على القواعد والقوانين التقليدية، فالتعاملات ووسائل التواصل الإلكترونية تتميز بميزات خاصة تختلف عن الوسائل التقليدية، ولا تتلاءم معها القوانين التقليدية، وقد أدى هذا التطور في تقنية الاتصالات والمعلومات إلى إحداث تغييرات في العديد من المفاهيم القانونية كمفهوم البريد الالكتروني والاعلان الالكتروني والمحكمة الالكترونية، إذا أوجدت هذه التقنية أشكالاً جديدة للإجراءات التقاضي جميعها بالطابع الإلكتروني، ومع انتشار العقود الإلكترونية والتجارة الدولية، وما قد ينتج عن تلك التعاملات من منازعات أمام القضاء، استوجب ذلك من المشرعين في الدول المختلفة وضع الأطر والقواعد التي تتوافق مع الطبيعة الخاصة لتلك التعاملات، وتكفل التعرف على أشخاص المتعاملين أثناء تبادلهم للمعلومات، والتحقق من شخصيتهم وهويتهم منعاً لإفشاء أسرارهم والتعامل الغير مشروع في الاجراءات الإلكترونية التي تتم فيما بينهم، لذلك ظهر الاعلان الإلكتروني بديلاً عن الاعلان التقليدي كأحد الحلول الاجرائية لظاهرة بطء التقاضي، ولكن قبول الاعلان الإلكتروني عامة، ورفض الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي خاصة كحجة في إثبات وصل العلم لأطراف الخصومة، آثار جدلاً كبيراً بين الفقه والقضاء وخاصة بعد صدور قوانين التعاملات الإلكترونية، وقبول الاعلان القضائي من خلال البريد الالكتروني[1]، ولذلك، ومع ازدياد التعامل بالوسائل الحديثة لتقنيات التواصل الاجتماعي كبديل عن وسائل التواصل التقليدية، ظهرت الحاجة إلى إيجاد إطار قانوني، يهدف إلى الحد من عدم اليقين في الأثر القانوني الذي ينتج عن استخدام هذه التقنيات في الإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والذي يتطلب إيجاد نصوص قانونية موحدة تتعامل مع هذه التقنيات الحديثة[2]، ونجد في غالبية السوابق القضائية المقارنة، أنه توجد سوابق قضائية تعطي الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي حجية تعادل ما يتمتع به الاعلان التقليدي ، وفي ضوء اعتراف تلك السوابق بالأثر القانوني المتولد عن الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، فإن سلطة القاضي التقديرية قد تتقلص في الالتزام بالأخذ بالإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة اجرائية، لها كامل الحجية متى ما توافرت شروطها القانونية والفنية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تقنين قواعد تكفل للإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وترتب الاثر القانوني، شريطة الحفاظ علي ضمانات التقاضي.

الهدف من الدراسة: -

بما ان الإعلان القضائي هو الأداء القانونية التي اعتد بها المشرع لتحقيق مبدأ المواجهة، وهو مضمون حق الخصوم في العلم بالإجراءات، ولذلك فإن تنظيم هذا الإعلان بضماناته وضوابطه يعد مسئولية كبرى على عاتق كافة المشتغلين به بداية من المشرع، والذي لابد أن يحكم ضوابطه النظرية وضماناته الحقيقية، حتى القائم بالإعلان الذي يجب أن يعمل هذا الضوابط والضمانات في واقع الحياة العملية، مرورا بالقاضي الذي يجب عليه الإشراف الفعلي والحقيقي على الإعلان القضائي على نحو يتحقق معه الغاية منه، وهو العلم الحقيقي بالورقة المعلنة ومحتواها في الوقت المناسب، و هو الهدف الرئيسي من هذه الدراسة، لقضاء علي اخطر اسباب ظاهرة بطء التقاضي، لذلك يرتبط الإعلان بصفة عامة ارتباطا وثيقا بحق الدفاع الذي يعد من أغلى حقوق الإنسان، حيث أن حق الخصم في العلم بكل ما يقع في دعواه أمر حتمي لممارسة حقوق الدفاع، فذلك يعني ضرورة مواجهة الخصوم بكل إجراءات التقاضي، عند اتخاذها بالإعلان القضائي، فهل يترتب علي الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي هذا الاثر القانوني؟ وماهي الاشتراطات المطلوبة لتحقق ذلك الاثر؟، فهناك الكثير من السوابق القضائية تعترف بالإعلان القضائي عبر تلك المنصات، وترتيب الاثر القانوني مع الحفاظ على ضمانات التقاضي، وبالتالي يمكن الحيلولة دون الامتناع التعسفي عن الاستلام او التوقيع بما يعطل الاعلان القضائي.

أهمية الدراسة: -

وقد يكتنف انعقاد الخصومة والسير فيها صعوبات جمة ترجع أساسا إلى صعوبات واشكاليات الاعلان القضائي، لذلك تتمحور دراستنا حول ايجاد حلول مناسبة للقضاء على تلك الاشكاليات، وقد يكون ذلك عن طريق الاعلان باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لما له من فاعلية في تقليل الوقت والتكلفة والجهد طبقا لمبدأ اقتصاديات التقاضي. [3]

حيث يمكن أن تفيد الدراسة الحالية المشرع في تعديل النصوص المنظمة للإعلان والاستعاضة عنه ببدائل اضافية لتحقيق الغاية منه، وفي هذا الصدد كشفت عنها السوابق القضائية والانظمة القضائية المقارنة، وهو الاتجاه الحديث نحو بدائل طرق الاعلان التقليدية في انعقاد الخصومة عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كطريق بديل للإعلان، وهوما تكشف عنه تلك الدراسة محور بحثنا وأثر ذلك قانونيا على الخصومة.

ثانياً-نطاق الدراسة:

إن نطاق هذه الدراسة يتحدد من حيث موضوعها في البحث عن الاثر القانوني للإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في ضوء السوابق القضائية للنظم المقارنة، وتتركز تلك الدراسة في الاثر القانوني المترتب على إعلان الأوراق القضائية في

---

[1] قانون رقم 146 لسنة 2019 لتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008\ قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم 219-6-39 وتاريخ 21-4-1439هـ المبني على الأمر الملكي الكريم رقم 14388 وتاريخ 25-3-1439 هـ المتضمن الموافقة على استعمال الوسائل الالكترونية في التبليغات القضائية في المملكة العربية السعودية.

[2] A 2015 Pew Research Center Report found that "68% of U.S. adults have a smartphone, up from 35% in 2011, and tablet computer ownership has edged up to 45% among adults." Monica Anderson, Technology Device Ownership, PEW RES. CTR. (Oct. 29, 2015), http://www.pewinternet.org/2015/10/29/technology-device-ownership-2015/. Additionally, "86% of those ages 18-29 have a smartphone, as do 83% of those ages 30-49 and 87% of those living in households earning $75,000 and up annually." (اخر زيارة 2020/3/20).

[3] د. نبيل إسماعيل عمر، الهدر الاجرائي، دار الجامعة للنشر،1999، ص 18

المواد المدنية والتجارية في كلا من دولة مصر والمملكة العربية السعودية محل الدراسة، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي محددة وهي الفيس بوك، واتساب، وتوتير فقط كما أن نطاق الدراسة المقارنة تتحدد بدراسة السوابق القضائية في بعض دول العالم التي تنتمي معظمها للنظام القانوني الأنجلوسكسوني Common Law.

ثالثاً-معوقات الدراسة:

وعلى الرغم من وجود دراسات قانونية في النظم المقارنة تعرضت لمدى جواز الإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن توجد دراسة عربية وحيدة انصبت على موضوع الحماية القضائية عن طريق الإعلان القضائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، دون ان توضح الاثر القانوني للإعلان من خلال هذه الوسائل، ولهذا وجد الباحث من أبرز معوقات هذه الدراسة هو قلة الدراسات السابقة، والسوابق القضائية التي تعرضت للأثر القانوني المترتب على الإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وندرة التطبيقات القضائية في الدول العربية.

رابعا -الدراسات السابقة:

توجد دراسة عربية وحيدة انصبت على موضوع الحماية القضائية عن طريق الإعلان القضائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي[1]، سعت هذه الدراسة إلى البحث في الأساس التشريعي للإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي في القوانين المقارنة، ومنها القوانين الخليجية، لا سيما تلك التي تتبنى الإعلان بالبريد الإلكتروني أو بما يقوم مقامها من وسائل التقنية الحديثة، وكذلك البحث عن الأساس القانوني لها في اتجاهات القضاء المقارن، كما تناولت الدراسة مدى اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي وسائل أساسية للإعلان القضائي، أو بديلة، أو احتياطية.

خامسا-اشكاليات الدراسة وتساؤلاتها: -

لما كانت عملية الاعلان القضائي من واقع الممارسة العملية تعد من أخطر عوائق انطلاق الدعوى نحو غايتها، مما يعتبر معه أهم أسباب ما يعرف بالهدر الإجرائي، وأخطر أسباب ظاهرة بطء التقاضي، ويرجع ذلك إما إلى أسباب قانونية أو إلى اسباب واقعية، وغالبا ما تتضافر كل أو بعض هذه الأسباب لتحقيق اشكاليات عملية، إذ انطوت بعض النصوص القانونية المنظمة للإعلان القضائي بالطرق التقليدية على العديد من الثغرات التي يستطيع أن ينفذ منها هواه الكيد والمطل من الخصوم لتعطيل سير الدعوى سواء بأنفسهم أو بالتواطؤ مع بعض المحضرين ضعاف النفوس، أو بتضليلهم- بشكل أو بآخر- فبغير ارادة منهم تتعطل عملية الاعلان القضائي، مما يعوق انطلاق الدعوى نحو غايتها النهائية في الوقت المناسب، وذلك نظرا للعديد من الاشكاليات التي تصادف التطبيق العملي لقواعد الإعلان، وتحول دون تحقيق الاعلان اثره القانوني لانعقاد الخصومة، لذلك فقد حرصت النظم القضائية الانجلو سكسونية على محاولة تلافي ذلك، لما تتمتع به من مرونة في وضع القواعد الاجرائية.

والسؤال: هل لسلطان إرادة طالب الإعلان مجالا في الاختيار بين – الوسائل التقليدية والوسائل البديلة الحديثة للإعلان القضائي؟ وإلى أي مدى يكون التزام القاضي باحترام إرادة طالب الاعلان في بدء الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؟،وإذا كان طالب الاعلان بصدد نص استثنائي يجيز الاعلان من خلال الوسائل البديلة الحديثة للإعلان القضائي عامة، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، فهل يجوز له العدول عن الاستثناء ليصبح هو الأصل؟، وما هي وسائل التواصل الاجتماعي؟ وماذا نعني بالضبط من الاعلان البديل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؟، وكيف يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعية بشكل فعال، وما هي منصات وسائل التواصل الاجتماعية المناسبة لإتمام الاعلان القضائي، وما هي الاشكاليات التي قد تظهر عند استخدام تلك المنصات، وكيفية التعامل مع هذه المشاكل بشكل استباقي، وخاصة في السنوات الأولى من استخدام وسائل التواصل الاجتماعية أمام المحاكم كما حدث عند تنظيم استخدام البريد الالكتروني للإعلان القضائي، كيف تقييم المحاكم طريقة الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وما هي الاشتراطات القانونية والتقنية للسماح باستخدام الاعلان القضائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

خامساً -منهجية الدراسة وخطتها:

ينتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي للسوابق القضائية الدولية التي أجازت استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإعلان، ومع اتباع المنهج المقارن في دراسة الاثر القانوني للإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في بعض الدول التي تتبع النظام الأنجلو سكسوني، وكذلك التشريعات الإجرائية في مصر والسعودية، وذلك للوقوف على إثر هذا الاستخدام، وكذا المعايير الفنية القانونية التي يمكن لقاضي أن يضعها في الاعتبار عند إجازة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الاعلان القضائي، ولعل أنتهاج الباحث في هذه الدراسة لمنهج التحليلي المقارن للسوابق القضائية، بغية الوصول الي تقيمها التقييم العلمي السليم، لذلك تنقسم تلك الدراسة الي مبحثين هما:-

دراسة ماهية الإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في المبحث الاول ثم في المبحث الثاني الاثر القانوني للإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ويتناول **المبحث الاول ماهية الإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي** في ثلاثة مطالب، نبحث في أولهما **ماهية وسائل التواصل الاجتماعي**، ثم نبحث في ثاني مطلب **الاعلان القضائي البديل، والذي نبين فيه طرق الاعلان التقليدية، وتوضيح كيفية القيام بالإعلان البديل، وتوضيح اجراءات الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ثم نبحث في ثالث مطلب مدي أمكانية القيام بالإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في مصر و المملكة العربية السعودية.**

ثم يأتي المبحث الثاني الاثار القانونية للإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ولذلك يجب توضيح تلك الاثار القانونية في المطلب الاول ثم توضيح الاشتراطات القانونية والفنية لترتيب تلك الاثار في النظام الانجلوسكسوني في المطلب الثاني، من خلال معيار مولان،

---

[1] د. أحمد سيد أحمد محمود، بحث بعنوان الحماية القضائية عن طريق الإعلان القضائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي دراسة في ظل بعض السوابق القضائية الدولية وتشريعات دول الخليج العربي، منشور بمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 3، 2018.

والسوابق القضائية في النظام الانجلوسكسوني، واخيرا المطلب الثالث مقارنة اجراء الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعية مقابل الوسائل الأخرى الحديثة.

المبحث الاول

ماهية الإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

تمهيد وتقسيم: -

الخصومة في حالة حركة باعتبارها مجموعة من الأعمال الإجرائية والمراكز الاجرائية، وتتابع زمنيا ومنطقيا، فتبدأ بالطلب القضائي، وتنتهي بحكم في موضوع الدعوى أو بحكم قبل الفصل في الموضوع، ولا شك ان الطلب القضائي المسمى بالمطالبة القضائية هو أول اجراء من اجراءات الخصومة، وهو يقوم على مبدأين، مبدأ الطلب، ومبدأ المواجهة، وبدورهما يرجعان إلى عدة اعتبارات، وبما أنهما كذلك فأنهما يتضمنان في ذاتهما إجرائيين: أحدهما موجه إلى المحكمة متمثلا في ايداع صحيفة الدعوى وقيدها، والثاني موجه إلى المدعى عليه متمثلا في اعلانه أو ما يعرف بالتكليف بالحضور. [1]

فأما مبدأ الطلب وهوما يقتضي الاجراء الأول فيقوم على اعتبار ان النشاط القضائي مطلوب وليس تلقائيا، وهو ما يعبر عنه بمبدأ حياد القاضي، آما مبدا المواجهة باعتباره أهم مضامين حق العلم الذي بدوره يعد من حقوق الدفاع المساعدة، فيقتضي اعلانه أو ما يعرف بالتكليف بالحضور. [2]

وحيث أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هو أحد عوامل التطور التكنولوجي في منظومة تكنولوجيا الويب، لتحويل الاتصالات إلى حوار تفاعلي والتي تسمح بإنشاء وتبادل المحتوى الذي ينشئها المستخدمون لتلك الوسائل، ففي جميع أنحاء العالم [3]على سبيل المثال ، أصبح لدى Facebook الآن 1.23 مليار مستخدم نشط شهريًا ، وأكثر من 80٪ منهم خارج كندا والولايات المتحدة، وذلك بعد استحواذ شركة فيس بوك علي تطبيقات واتساب، وانستجرام واليوتيوب، في حين تشير مؤشرات الاداء الي انخفاض استعمال الوسائط التقليدية مثل الصحف والمجلات والتلفزيون والإذاعة في نشر الاخبار، فهناك تحول هائل في كيفية وصول الأشخاص إلى المعلومات ومشاركتها واستخدامها خلال هذا العصر الرقمي [4]،بما في ذلك الهيئات الحكومية، والمحاكم، فعلي المشرع حين يجاري الحقائق و متغيرات الاجتماعية، أن ينظمها وفق ما تقضى به فكرة العدل والقيم القانونية الأخرى المستمدة منها، مستهدفا تزويد اجراءات التقاضي بأليات تستهدف تسوية الخصومة القضائية، بأسلوب ميسر وبأقل التكاليف وبالسرعة التي تطلبها العلاقات الاجتماعية، لذلك فوائد وسائل التواصل الاجتماعي موثقة في العديد من قطاعات الدول ومنها المحاكم[5]، حيث نشر الأفكار والآراء على الفيس بوك(Facebook)، وإلى إرسال الإعلانات من خلال توتير(Twitter)، حيث يمكن لوسائل التواصل الاجتماعية أن تلعب دور مهم في ضمان نشر معلومات دقيقة وفعالة. [6]

ومع انتشار مواقع شبكات التواصل الاجتماعية واستخدامها، يثار تسأل هل ممكن ان تكون تلك المواقع تستخدم كوسيلة بديلة عن الوسائل التقليدية لإتمام الإعلان القضائي إلى المدعى عليه؟، وذلك من اجل اتمام العمل الاجرائي المكون للخصومة القضائية، والذي يعد الاعلان القضائي جزء منها.

مما يجعلنا نتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب هما: -

المطلب الاول ماهية وسائل التواصل الاجتماعي

المطلب الثاني الاعلان القضائي البديل

المطلب الثالث مدي أمكانية القيام بالإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية ومصر

---

(1) د. عبد المنعم الشرقاوي، الوجيز في المرافعات المدنية والتجارية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1951، ص267. د. احمد السيد صاوي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص338. د. محمود محمد هاشم، قانون القضاء المدني، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، دون سنة نشر، ص172. د. وجدي راغب، مبادئ الخصومة المدنية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978، ص50.

(2) د. فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، دار النهضة العربية،2009، ص427

(3) Memorandum from Amanda Lenhart, Senior Research Specialist & Mary Madden, Senior Research Specialist, Pew Internet & American Life Project (Jan. 7, 2007), at 1, http://www.pewinternet.org/PPF/r/198/report_display.asp; MKM Capital Property, Ltd. v. Corbo, No. SC 608 of 2008 (Aust. Cap. Terr. Supreme Court, Dec. 12, 2008) (order that default judgment can be served to a party by using Facebook). (2020/3/20 اخر زيارة).

(4) "What Does Your Lawyer Want You to Know About Social Media?" Government Technology Magazine, February 2013, http://www.govtech.com/e-government/What-Does-Your-Lawyer-Want-You-to-Know-About-Social-Media.html (2020/3/20 اخر زيارة).

(5) "Borrell Looks Into Future Of 'Legacy Media," Borrell Media Group, January 2014; http://www.allaccess.com/netnews/archive/story/125689/borrell-looks-into-future-of-legacy-media ; "Pew Report Shows Traditional Media in Decline," Broadcasting & Cable/New Media LLC, January 2010; http://www.broadcastingcable.com/news/programming/pew-report-shows-traditional-mediadecline/36206. (2020/3/20 اخر زيارة).

(6) "Trial by Tweet? Findings on Facebook? Social Media Innovation or Degradation? The Future and Challenge of Change for Courts," By Dr. Pamela D Schulz and Dr. Andrew J Cannon, International Journal for Court Administration, February 2013, page 1; http://www.iaca.ws/ijca-vol.-5-no.-1.html . This article is an excellent exposition of the subject of social media as an essential component of discourse in the "public square" that the courts must engage; a version of this paper was also presented at the 2012 IACA International Conference in The Hague, Netherlands, as part of a session moderated by the author of this article. (2020/3/20 اخر زيارة).

المطلب الاول

ماهية وسائل التواصل الاجتماعي

يشير مصطلح وسائل التواصل **الاجتماعي** إلى استخدام تكنولوجيا الإنترنت والتقنيات المتنقلة مثل (الهاتف المحمول) لتحويل الاتصالات إلى حوار تفاعلي، وقد عرف اندرياس كابلان ومايكل هائلين وسائل التواصل الاجتماعي بأنها "مجموعة من تطبيقات الإنترنت التي تبني على أسس أيديولوجية وتكنولوجية عبر الانترنيت، والتي تسمح بإنشاء وتبادل المحتوى الذي ينشئها المستخدمون [1]".

اذن ما هي وسائل التواصل الاجتماعي؟

هي خدمة قائمة على الإنترنت تتيح للأشخاص القيام بمشاركة المحتوى والرد على منشورات الآخرين، من خلال برامج وادوات تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من إمكانية الوصول الي مستخدم وسيلة التواصل ونشر المعلومات، ولذلك فهي مزيج من التكنولوجيا والتفاعل الاجتماعي من أجل المشاركة في إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات [2]، ومنها على سبيل الأمثلة الفيس بوك ولينكد ان وتوتير وويكبيديا ويوتيوب و واتساب، ومن أشهر وسائل التواصل الاجتماعي الاتي: -

1-فيس بوك (Facebook) هو موقع ويب، ويعتبر من أشهر وسائل التواصل الاجتماعي، ويمكن تعريفه بأنه شبكة اجتماعية كبيرة، وتديرها شركة "فيسبوك" وهي شركة مساهمة؛ فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها الدولة أو جهة العمل أو المدرسة أو المحاكم، وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم، وكذلك يمكن للمستخدمين إضافة أصدقاء إلى قائمة أصدقائهم، وإرسال رسائل إليهم، وأيضًا تحديث ملفاتهم الشخصية، وتعريف الأصدقاء بأنفسهم، وقد أعلن موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك في 12 أبريل 2012، انه قد استحوذ على تطبيق إنستجرام، وفي 19 فبراير 2014 انها استحوذ على برنامج «واتساب» والذي يستخدم في المراسلة الفورية من خلال الهواتف الذكية، ويمكن بالإضافة إلى ذلك إرسال الصور والرسائل الصوتية والفيديو والوسائط المتعددة من خلاله[3].

2-توتير (Twitter) أحد أشهر وسائل التواصل الاجتماعي في العالم، يقدم خدمة التدوين المصغر والتي تسمح لمستخدميهِ بإرسال «تغريدات» من شأنها الحصول على إعادة تغريد، أو إعجاب المغردين الآخرين، بحد أقصى يبلغ 280 حرفا للرسالة الواحدة، وذلك مباشرة عن طريق موقع توتير، أو عن طريق إرسال رسالة نصية قصيرة، أو برامج المحادثة الفورية، أو التطبيقات التي يقدمها المطورون مثلَ فيسبوك وغيره، وتظهر تلك التحديثات في صفحة المستخدم، ويمكن للأصدقاء قراءتها مباشرةً من صفحتهم الرئيسية، أو زيارة ملف المستخدم الشخصي، وكذلك يمكن استقبال الردود والتحديثات عن طريق البريد الإلكتروني، وعن طريق الرسائل النصية القصيرة، وأصبح موقع توتير متوفر باللغة العربية منذ مارس2012، ويُعرب «تغريدات» جمع «تغريدة».[4]

---

(1) Nick Abrahams, Australian Court Serves Documents via Facebook, THE SYDNEY MORNING HERALD (Australia), Dec. 12, 2008, available at http://www.smh.com.au/articles/2008/12/12/1228585107578.html (اخر زيارة 2020/3/20).

(2) Resource Packet for Developing Guidelines on Use of Social Media by Judicial Employees, Committee on Codes of Conduct Judicial Conference of the United States, Administrative Office of the United States Courts, pages 9 - 12, April 2010؛http://www.uscourts.gov/RulesAndPolicies/CodesOfConduct.aspx.The links below provide basic information about social media platforms which may be helpful:

•A portal that links to one page descriptions of a variety of social media platforms. http://www.nyu.edu/life/studentlife/hashtagNYU/social-media-explained.html

•Brief explanations about some of the big sites: http://webtrends.about.com/od/socialnetworking/a/social_network.htm

•This page uses analogies to explain 6 major social media platforms. http://blog.firebrandtalent.com/2011/06/at-last-how-todescribe-social-media-to-your-mum/

• A donut analogy to explain the purpose behind a number of major social media platforms. http://www.geek.com/geekcetera/social-media-explained-with-donuts-1466613/.wi (اخر زيارة 2020/3/20).

(3) "Why Employees Don't Like Social Apps," by Michael Healey, InformationWeek, January 2012 ؛ http://www.informationweek.com/applications/why-employees-dont-like-social-apps/d/d-id/1102352 (اخر زيارة 2020/3/20).

(4) Chris Dale, Service of UK Proceedings via Twitter, THE E-DISCLOSURE INFORMATION PROJECT, Oct. 6, 2009, available at http://chrisdale.wordpress.com/2009/10/06/service-of-uk-proceeding-via-twitter//. See also Twitter-court Order a Success, Claims Blogger, OUT-LAW.COM (London), May 10, 2009, http://www.out-law.com/page-10419; Court Order Served Over Twitter, BBC NEWS (London), Oct. 1, 2009, available at http://news.bbc.co.uk/2/hi/technology/8285954.stm; Matthew Jones, UK Court Orders Writ to be Served via Twitter, REUTERS UK, Oct. 1, 2009, available at http://uk.reuters.com/article/idUKTRES5904HC20091001?pageNumber=1&virtualBr andChannel=0); Cliff Saran, Blaney Blarney Wins Twitter Court Injunction, COMPUTERWEEKLY.COM (Oct. 2, 2009, 12:19 PM), http://www.computerweekly.com/Articles/2009/10/02/237953/blaney-blarney-winstwitter-court-injunction.htm; Jeremy Kirk, UK High Court Serves Injunction Over Twitter, PC WORLD (Oct. 2, 2009, 7:00 AM), available at http://www.pcworld.com/article/173008/uk_high_court_serves_injunction_ over_twitter.html; David Canton, UK Court Orders Service via Twitter, ELEGAL CANTON (Oct. 2, 2009, 6:47 AM), http://canton.elegal.ca/2009/10/02/uk-court-ordersservice-via-twitter//; Jeremy Kirk, Injunction Over Twitter Worked, Attorney Says, IT WORLD (Oct. 6, 2009, 9:34 AM), http://www.itworld.com/legal/80008/injunctiondelivered-over-twitter-worked-attorney-says; Judith Townend, Editor's Blog: Donal Blaney Says Twitterer to Comply with Injunction, JOURNALISM.CO.UK (Oct. 6, 2009), http://blogs.journalism.co.uk/editors/2009/10/06/donal-blaney-says-twitterer-tocomply-with-injunction/.(اخر زيارة 2020/3/20).

وتستخدم المحاكم الفيدرالية الأمريكية منصات التواصل الاجتماعي، وهناك العديد من المحاكم الابتدائية في جميع أنحاء الولايات المتحدة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال لدى محكمة الإفلاس الأمريكية في مقاطعة نيو مكسيكو صفحة نشطة على الفيس بوك وقناة على يوتيوب. [1]

والواقع أنه يبدو للوهلة الأولى أنه لا غنى عن إجرائيين، هما أحدهما موجه إلى المحكمة متمثلا في ايداع صحيفة الدعوى وقيدها، والثاني موجه إلى المدعى عليه متمثلا في اعلانه أو ما يعرف بالتكليف بالحضور[2]،وإن اختلفت التشريعات في ترتيبهما، فيمكن أن نكون بصدد نظامين لرفع الدعوى، نظام يبدو فيه اعلان صحيفة الدعوى في مكان الصدارة بحيث تتوقف عليه كافة الآثار المترتبة على رفع الدعوى[3]، وهو ما يعرف بنظام التكليف بالحضور وهو ما يأخذ به قانون الاجراءات المدنية والتجارية في النظام الانجلو سكسوني، ونظام اللاتيني يتوارى فيه الاعلان إلى المرتبة الثانية حيث يتصدر ايداع صحيفة الدعوى وقيدها المرتبة الأولى، وعليه تترتب آثار رفع الدعوى سواء في ذلك الآثار الاجرائية أو الموضوعية [4]، والتشريعات المختلفة تعتد في تحديدها للحظة رفع الدعوى بالأجراء الأول دائما وهو اعلان صحيفة الدعوي وامر التكليف بالحضور، فحيث ترفع الدعوى بإيداع الصحيفة وقيدها يعتبر الاجراء الثاني وهو لاحقا لذلك ومتممة لنشوء الخصومة، وهو ما يعرف بانعقاد الخصومة، وحيث ترفع الدعوى بتكليف بالحضور يبقى ايداع صحيفتها وقيدها اجراء لاحقا يرمي إلى بدء النظر في الدعوى التي سبق رفعها. [5]

المطلب الثاني

الاعلان القضائي البديل

تبدأ الخصومة بالطلب القضائي وهو عمل إجرائي موجه من المدعى أو ممثله إلى المحكمة، يقرر وجود حق أو مركز قانوني معين اعتدى عليه، ويعلن طلب حمايته بإحدى صور الحماية القضائية في مواجهة المدعى عليه، أما نظام رفع الدعوى، او ما يسمي بطريق التكليف بالحضور، هو أن يتم تكليف المدعى عليه بالحضور، قبل اتصال المحكمة، بما يتضمن تهديدا بأجراء هذا الاتصال الذي يتم بقيد الدعوى، مما قد يدفع المدعى عليه الي التسليم للمدعى بحقه أو التصالح معه قبل القيد، وهذا النظام لم يأخذ به – القانون المصري والسعودي، اذ وفقا للمادة 63من القانون المصري يقابلها المادة42 من قانون المرافعات السعودي ، ترفع الدعوى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة "ما لم ينص القانون على غير ذلك "، وهذه العبارة الأخيرة تشير إلى حالات محددة ينص القانون فيها على رفع الدعوى بطريقة التكليف بالحضور، ويتم ذلك بنصه أحيانا على رفع الدعوى بتكليف بالحضور» (المادة ١١٩) أو بصحيفة تعلن للخصم (المادة 133) من القانون المصري. [6]

وحيث عادةً عند بدء الخصومة وانعقادها، يتعين علي المدعي تقديم اعلان بأصل صحيفة الدعوي وأمر التكليف بالحضور للمدعى عليه، وقد تناولت المادة (4) من قانون المرافعات الاتحادي بالولايات المتحدة إجراءات إصدار أوامر التكليف بالحضور وإعلانها، فبموجب هذه المادة متى تم إيداع صحيفة الدعوى فإن إدارة كتاب المحكمة تصدر أمر التكليف بالحضور لكل مدع عليه مبين في الصحيفة، ويكون على المدعى بعد ذلك القيام بإجراءات توجيه نسخة من أمر التكليف بالحضور والصحيفة إلى المدعى عليه خلال مدة 120 يوما من تاريخ إيداع الصحيفة، وعليه أن يحرر إقرارا يبين فيه من أعلن من المدعى عليهم في حالة تعددهم، وما إذا كان هناك آخرين منهم لم يعلنوا، ويتعين على كل من المدعين والمدعى عليهم المعلنين بالصحيفة، وجميع الأطراف الآخرين إخطار المحكمة بعناوينهم البريدية، وأرقام الهاتف، وكل ما يطرأ عليها من تغيير أثناء الخصومة .

أما نظام المرافعات الشرعية السعودي فقد أتي بحكم نجد ما يقابله في الأنظمة المقارنة، وهو إمكانية قيام "صاحب الدعوى" أي المدعى بالإعلان بنفسه، إذا طلب ذلك، مع الاخذ في الاعتبار ضمانات الإعلان القضائي، وحيث ان الاعلان سواء كان القائم به هو المحضر، أو عن طريق البريد، أو عن طريق المدعي نفسه، لا يكون الا بناء على طلب الخصم أو إدارة المحكمة أو أمر القاضي، فإدارة المحكمة ممثلة في رئيس الكتاب، تستطيع أن تطلب إجراء الإعلان، حتى ولو لم يطلبه الخصم صاحب المصلحة، وقد نصت المادة (١٢١) من نظام تركيز المسئوليات السعودي على أن كاتب الضبط يتولى تحرير أوراق جلب الخصوم، وتقديمها إلى رئيس الكتاب لختمها بخاتم قلم المحكمة، وإيداعها لدى المحضر المختص بذلك، وتعد أوراق الجلسة من أهم الأوراق المعلنة إلى الخصوم. [7]

ولما كان القاضي هو المنوط به أصلا إدارة العدالة، وما تقتضي من احترام حقوق الدفاع وإعمال مبدأ المواجهة، فهو الذي يأمر بإجراء الإعلان، أو بإعادة إجرائه إذا لم يحقق الإعلان الأول الغاية منه من علم المعلن إليه، وليس هذا فقط بل أنه مكلف – بالنص - بمراقبة حسن سير عملية الإعلان وصدقها.

ولذلك يقتضي حسن العرض أن نقسم ذلك المطلب الي ثلاث فروع وهي: -

الفرع الاول طرق الاعلان التقليدية

الفرع الثاني كيفية القيام بالإعلان البديل

---

(1) "Sociologists Discover 6 Game-Changing Crowd Maps for Twitter," by Jason Shueh, Government Technology, March 2014; http://www.govtech.com/internet/Sociologists-Discover-6-Game-Changing-Road-Maps-for-Twitter.html (اخر زيارة 2020/3/20).

(2) د. وجدي راغب، مبادئ الخصومة المرجع السابق، ص36 وما بعدها.

(3) د. عبد المنعم الشرقاوي، المرجع السابق، ص341.

(4) "Facebook friend of the court: the complicated relationship between social media and the courts," by Justin Ellis, Nieman Journalism Lab, Harvard University, February 19, 2014; http://www.niemanlab.org/2014/02/facebook-friend-of-the-court-the-complicatedrelationship-between-social-media-and-the-courts/. (اخر زيارة 2020/3/20).

(5) د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص427. د. احمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 129

(6) د. وجدي راغب، مبادئ الخصومة المرجع السابق، ص219 وما بعدها.

(7) د. وجدي راغب، مبادئ الخصومة المرجع السابق، ص219 وما بعدها. د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص427.

الفرع الثالث اجراءات الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

الفرع الاول

طرق الاعلان التقليدية

صحيفة افتتاح الدعوى هي الأساس الذى تقوم عليه كل إجراءاتها، ويترتب على عدم إعلانها عدم انعقاد الخصومة، ومن ثم لا يترتب عليها إجراء أو حكم صحيح، إذ يعتبر الحكم الصادر فيها منعدما، فلا تكون له قوة الأمر المقضي، ويكفى انكاره والتمسك بعدم وجوده، كما يجوز رفع دعوى أصلية ببطلانه، وقد بين المشرع في قوانين المرافعات كيفية رفع الدعوى أمام القضاء وإعلان الخصوم بها، وأوجب على المحكمة ألا تقضى فيها إلا إذا رفعت بالطريق الذى رسمه القانون وأعلن بها المدعى عليه، وذلك تنظيما للتقاضي من ناحية، وضمانا لحق الدفاع من ناحية أخرى[1].

وإذ كان الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية طبقاً لنصوص المواد 10، 11، 13 من قانون المرافعات المصري الواردة في الأحكام العامة للقانون، هو أن تسلم إلى المعلن إليه نفسه، أو في موطنه الأصلي، أو المختار، وذلك ابتغاء ضمان اتصال علمه بها، سواء بتسليمها إلى شخصه، وهو ما يتحقق به العلم اليقيني، أو بتسليمها في موطنه إلى أحد المقيمين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار أو التابعين، وفقاً للمادة العاشرة من قانون المرافعات وهو ما يتحقق به العلم الظني، أو بتسليمها إلى جهة الإدارة التي يقع موطنه في دائرتها إذا لم يوجد من يصح تسليمها إليه، على أن يرسل إليه المحضر في موطنه كتاباً مسجلاً يخبره فيه بمن سلمت إليه بحيث يعتبر الإعلان منتجاً لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانوناً، حسبما يستفاد من نص المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات، أو بتسليمها إلى النيابة العامة إذا لم يكن للمعلن إليه موطن معلوم في الداخل أو الخارج، وفقاً لنص المادة الثالثة عشرة، وهو ما يتحقق به العلم الحكمي[2]، إلا أن المشرع قد خرج عن هذا الأصل بالنسبة لإعلان الأحكام إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه، فاستوجبت المادة 2/213 من قانون المرافعات أن يعلن هذا الحكم إلى شخص المحكوم عليه، أو في موطنه الأصلي، وذلك تقديراً منه للأثر المترتب على إعلانه وهو بدء مواعيد الطعن، استثناءً من القاعدة الأصلية التي يبدأ فيها ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم، الأمر الذي حرص المشرع من أجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من علم المحكوم عليه حتى يسري في حقه ميعاد الطعن، مما مؤداه وجوب توافر علم المحكوم عليه بإعلان الحكم علماً يقينياً أو ظنياً، دون الاكتفاء في هذا الصدد بالعلم الحكمي استثناءً من الأصل المنصوص عليه في المواد 10، 11، 13 من قانون المرافعات، وذلك لأن الأثر الذي رتبته المادة الحادية عشرة من قانون المرافعات على تسليم صورة من الإعلان إلى جهة الإدارة، إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه في موطن المعلن إليه .... تقتصر في هذه الحالة على مجرد العلم الحكمي، وهو وإن كان يكفي لصحة إعلان سائر الأوراق القضائية إلا أنه لا يكفي لإعلان الحكم القضائي، إذ لا تتوافر به الغاية التي استهدفها المشرع من الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 213 من قانون المرافعات، ومن ثم لا ينتج العلم الحكمي أثره في بدء ميعاد الطعن في الحكم. [3]

وإذا كان الأصل في كافة التشريعات الإجرائية أن الذي يقوم بالإعلان هو المحضر، ولكن هناك استثناء، حيث بعضها يعتد بالإعلان عن طريق البريد، أو عن طريق المحامي، أو عن طريق الخصم نفسه، كما ورد من طرق إعلان طبقا للمادة الرابعة من قانون المرافعات المدنية والتجارية الاتحادي بالولايات المتحدة تتلخص في الآتي: -

أ-الاعلان الشخصي بواسطة مندوب الاعلان: PERSONAL SERVICE BY PROCESS SERVER

فمندوب الإعلان هو شخص مرخص له من قبل المحكمة (قد يكون موظفا تابعا للمحكمة، وقد يكون غير ذلك على أن يكون مرخصا له بالعمل كمندوب) يتولى إعلان ما يصدر من المحكمة من أوامر، مثل أمر التكليف بالحضور، أو أوراق التنفيذ وغيرها من الأوراق الأخرى، التي يتعين إعلانها بطريق الإعلان الشخصي، ومتى تم الإعلان يتعين على مندوب الإعلان إعطاء المدعى دليل علي ذلك، وهو إجابة الإعلان Return of Service[4]،وحيث إن مكتب المحضرين يعد من أهم معاوني القضاء طبقا لما هو منصوص عليه في نظام القضاء 1395ه ، ونظام تركيز مسئوليات القضاء ١٣٧٢ه، ونظام المرافعات الشرعية السعودي، فالأصل أن المحضر هو الذي يقوم بالإعلان في النظام السعودي، إلا أنه أخذ بقاعدة مؤداها جواز إجراء الاعلان او التبليغ بواسطة المدعي نفسه، أما الاستعانة بمحضرين من القطاع الخاص فهذا مستحدث في التشريع السعودي، أما القانون المصري فقد أناط القيام بالإعلان بموظف رسمي هو المحضر، فكل اعلان - ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - لا يتم إلا بواسطة المحضر (مادة 1 مرافعات). [5]

وقيام المحضر بالإعلان القضائي يمثل ضمانة هامة لوصول الورقة المعلنة للمعلن إليه [6]، لكن عمليا يمثل اهدارا لتلك الضمانة، والتي كانت تمكن الخصم من العلم بمحتواها، طبقا للأصول المثالية في عملية الإعلان، وبناء على ارتباط كيفية الإعلان بطبيعة العلم، وباعتبار أن الإعلان ما هو إلا تكريس لحق الخصوم في العلم كأحد حقوق الدفاع، ولذلك ينبغي أن يكون الأصل في كيفية الإعلان هو

---

[1] د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 439 وما بعدها. د. احمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 218

[2] الطعن رقم 5985 لسنة 66 ق بتاريخ18-5-2000، الطعن رقم 6158 -لسنة 62ق -تاريخ الجلسة 17 / 01 / 1994 -مكتب فني 45

[3] د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 381 وما بعدها. د. وجدي راغب، مبادئ الخصومة المرجع السابق، ص601 وما بعدها

[4] Grove v. Guilfoyle, 222 F.R.D. 255, 256 (E.D. Pa. 2004) ("'[I]f service cannot be made under the applicable rule . . . the plaintiff may move the court for a special order directing the method of service.' Before requesting an alternative method of service, a plaintiff must make a 'good faith' effort to locate the defendant and properly effectuate service. Alternative methods of service are an 'option of last resort.' . . . [G]ood faith efforts might include: (1) inquiries of postal authorities, (2) inquiries of relatives, neighbors, friends and employees of the defendant, and (3) examinations of local telephone directories, voter registration records, local tax records and motor vehicle records." (footnote omitted) (citations omitted) (quoting PA. R. CIV. P. 430)).

[5] د. احمد هندي، المرجع السابق، ص 390

[6] د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 432 وما بعدها

الإعلان للشخص، حتى نضمن علما حقيقيا يقينيا وهذا ما أخذ به – في الأنظمة المقارنة –أما في النظام السعودي وكذلك القانون المصري، فإن المحضر عليه القيام بالخيار بين أن يقوم بالإعلان للشخص أو بالإعلان في الموطن. [1]

ب-الإعلان بطريق البريد العادي او البريد المسجل بعلم الوصول: SERVICE BY CERTIFIED MAIL

إذا كان الأصل أن يتم الإعلان عن طريق المحضر، فإنه في أحوال استثنائية قد ينص القانون على إمكانية الإعلان عن طريق البريد، وهذا ما أخذ به القانون المقارن، حيث يتم هذا الإعلان بواسطة إدارة البريد على العنوان البريدي للخصم وعلى المعلن أن يحتفظ بدليل إيصال علم الوصول Return Receipt Requested [2]

وقد كان نظام المرافعات الشرعية السعودي قد أخذ بهذا الطريق من طرق الإعلان كوسيلة احتياطية، فالمادة 14 تنص على أنه "على المحضر خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الصورة إلى الجهة الإدارية أن يرسل إلى الموجه إليه التبليغ في محل إقامته أو عمله خطابة -مسجلا مع إشعار الاستلام -يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى الجهة الإداري"، ويكون ذلك عندما لا يعثر المحضر على من يراد إعلانه هو، أو أحد ممن ذكرهم النص، أو وجده ورفض الاستلام، أو استلم الورقة المعلنة ورفض التوقيع بالاستلام، غير أن الجديد في هذا الصدد أن المشرع قد أخذ بمبدأ التبليغ البريدي بواسطة العنوان الوطني كطريق أصلي من طرق الاعلان[3]، بل أكثر من ذلك أنه اعتبره اعلان للشخص، وليس مجرد اعلان في الموطن حيث نصت المادة 11 من اللائحة على أن " يعد تبليغ صاحب الدعوى للمدعى عليه بواسطة العنوان الوطني الخاص به تبليغا لشخصه"، و يتحقق التبليغ بتقديم صاحب الدعوى افادة من أحد مقدمي خدمة البريد تتضمن ارسال ورقة التبليغ لعنوان المدعي عليه، و صحة نسبة العنوان الوطني له، و اذا كان المدعى عليه أحد التابعين لصاحب العنوان الوطني، فيعد تبليغ صاحب الدعوى له تبليغه لغير شخصه، و يتحقق التبليغ وفقا لما ورد في الفقرة(١/ ١١)من هذه اللائحة، و يجوز أن يقوم المحضر بإجراء التبليغ بواسطة العنوان الوطني لمن وجه إليه التبليغ بعد التحقق من صحة نسبته له، لافتا إلى أن العنوان الوطني يتضمن بيانات تتعلق بـ (عنوان السكن، ورقم الهاتف الثابت والجوال، والبريد الإلكتروني، وعنوان جهة العمل بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع الخاص، والعنوان الدائم بالخارج إن وجد، وأي بيانات أخرى تحددها الجهة المختصة)، ويخدم جميع المواطنين والمقيمين في تعاملاتهم مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، دون الحاجة إلى المراسلات الورقية التقليدي، وقد اعتبر القانون الإعلانات القضائية التي تتم على العنوان الوطني صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية، اما القانون المصري فلم يعد يعرف نظام الاعلان بواسطة البريد إلا في أحوال استثنائية قليلة[4].

ج-الإعلان بطريق النشر:

ومع ذلك، في بعض الأحيان لا يمكنك تحديد اقامة المدعى عليه، ففي هذه الحالة يمكن طلب إذن من المحكمة لإعلان المدعى عليه بطرق بديلة، على سبيل المثال: -يمكن أن يطلب المدعي النشر على الموقع الالكتروني الخاص بالمحكمة، أو النشر على الحساب الشخصي للمدعي عليه الموجود عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو البريد الإلكتروني الخاص به، أو النشر في إحدى الصحف المحلية التي يقرأها المدعى عليه، أو يتم نشرها في آخر مكان من المعروف أن المدعى عليه يتكرر وجوده فيه، وبالرغم من أن المدعى على الأرجح لن يحصل على إعلان قضائي ضد المدعي عليه من خلال الاعلان عن طريق النشر بالصحف، فلا مفر امام المدعي الا طريق الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وبهذه الطريقة يكون المدعي حصل علي دليل انه قام بإعلان المدعي عليه بأصل الصحيفة وكلفه بالحضور، وفي هذه الحالة اذا لم يحضر المدعي عليه يقدر المدعي ان يحصل علي حكم حضوري ضد المدعى عليه بعد اكتمال الاعلان من خلال تلك الوسيلة. [5]

ويعتبر الاعلان عن طريق النشر والاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي متشابه، لأن كلتا الطريقتين تنطوي على إخطار المدعى عليه بأصل صحيفة الدعوي امام عامة الناس، فالإعلان عن طريق النشر ينطوي على نشر اصل صحيفة الدعوي والتكليف بالحضور في إحدى الصحف، حيث الجمهور العام قادر على رؤية الاعلان القضائي، وهناك ايضا احتمال أن يرى عامة الناس ذلك الاعلان الذي يتم تقديمه على موقع تواصل الاجتماعي، ومع ذلك قد تقتصر مواقع الشبكات على مستخدمي الموقع، وقد يقتصر فقط علي اصدقاء المدعى عليه فقط داخل صفحته الشخصية علي موقع التواصل الاجتماعي، مما يجعل الاعلان على مواقع الشبكات الاجتماعية متفوقا عن الاعلان من خلال النشر في الصحف المحلية، حيث قدرة الزوار على مواقع التواصل الاجتماعي، و الاطلاع علي المستندات والصور والروابط الموجودة علي الملف الشخصي للمدعي عليه، والقدرة على رؤية تاريخ ووقت المدعي عليه النشط على الموقع، وجعل الاعلان على هذه المواقع أكثر فعالية. [6]

---

[1] د. وجدي راغب، مبادئ الخصومة المرجع السابق، ص219 وما بعدها.

[2] James Breig, Early American Newspapering, COLONIAL WILLIAMSBURG J., Spring 2003, available at http://www.history.org/foundation /journal/spring03/journalism.cfm. (اخر زيارة 2020/3/20).

- See ALASKA R. CIV. P. 4(c)(1) (requiring "[s]ervice of all process shall be made by a peace officer, by a person specially appointed by the Commissioner of Public Safety for that purpose or, where a rule so provides, by registered or certified mail).

[3] قرار مجلس الوزراء رقم (252) بتاريخ 24/7/1434هـ.

[4] د. أحمد هندي، العلم القانوني بين الواقع و المنطق في التنظيم القانوني، دراسة في الاعلان القضائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 368 وما بعدها. د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 439 وما بعدها. د. احمد أبو الوفاء، المرجع السابق، ص 111.

[5] CAL. CIV. PROC. CODE §§ 415.10-.95 (West 2004); N.Y. C.P.L.R. 308(1)-(5) (McKinney 2001); 735 ILL. COMP. STAT. ANN. 5/2-5/2-203 (West 2010)\. CAL. CIV. PROC. CODE § 415.50(a) (West 2009).\CAL. CIV. PROC. CODE § 415.50(b) (West 2009).

[6] CAL CIV. PROC. CODE § 415.20 (West 2016) (permitting service via mail when ser- vice is also made at defendant's office). But see Ann Varnon Crowley, Note, Rule 4: Service by Mail May Cost You More Than a Stamp, 61 IND. L. J. 217 (1986) (discussing the chal-leng- es that ultimately led to the repeal of the former Rule 4 provision, which permitted service via first class mail).

الفرع الثاني

كيفية القيام بالإعلان البديل

قبل ان يقدم المدعي طلب الي المحكمة طبقا للقانون المرافعات الامريكي لإعلان المدعي عليه بواسطة الاعلان البديل، عليه ان يبذل جهد معقول بالتحري الكافي من اجل العثور على اقامة المدعى عليه، والذي يسمى "التحقيق الدؤوب" ثم يقدم طلب الحصول على اذن من المحكمة بإعلان المدعى عليه من خلال طرق أخرى بديلة، مثل الاعلان من خلال موقع الالكتروني الخاص بالمحكمة، أو الاعلان على الحساب الشخصي للمدعي عليه الموجود عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو البريد الإلكتروني الخاص به، وحيث لا يعتبر الاعلان منتجا لأثاره في مواجهة المعلن اليه الا من تاريخ علمه بتسلمه صورة الاعلان، او من تاريخ امتناعه عن تسلم الاعلان، والعبرة بتحقق الغاية من الإجراء، وهو علم المعلن إليه بمضمون الإعلان. [1]

وقد قرر المشرع المصري صراحة في الفقرة الأخيرة للبند 9 من المادة المرافعات، بموجب القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢أنه "يعتبر الاعلان منتج لآثاره من وقت تسليم الصورة للنيابة العامة ما لم يكن مما يبدأ منه ميعاد في حق المعلن إليه، فلا يبدأ هذا الميعاد إلا من تاريخ تسليم الصورة في موطن المعلن إليه في الخارج أو توقيعه على إيصال علم الوصول الخاص بالخطاب الموصي عليه" الذي أوجبت الفقرة على المحضر إرساله إلى المعلن إليه مرفقا به صورة من الاعلان - وفقا لما سلف، أو امتناعه عن استلام الصورة أو التوقيع على أصلها بالاستلام ، فالإعلان قد تم و ينتج آثاره من وقت ان سلم الصورة إليه تسليما قانونا (م١١ ف٢)، لا من تاريخ ارسال الخطاب المسجل، ومن المقرر أنه يجب لكى ينتج عدم العلم أثره في صحة الاعلان للنيابة، أن يكون طالب الاعلان قد قام بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد حسن النية للتقصي عن محل اقامة المعلن إليه، وأثبت أنه رغم ما قام به من البحث والتحري لم يهتد إلى معرفة محل اقامة المراد اعلانه، وتقدير ما إذا كانت التحريات التي بذلت كافية ام لا يرجع إلى ظروف كل اعلان، ويعتبر مسألة موضوعية لا رقابة عليها ولكي تستطيع المحكمة مباشرة سلطتها في هذا الشأن، يجب ان تكون التحريات مبينة بيانا كافيا في ورقة الاعلان، فان لم يكن البيان كافيا بطل الاعلان [2]، ويأخذ بيان موطن المعلن إليه أهمية خاصة، إذ طالب الاعلان هو الذي يمكن المحضر من القيام بالإعلان، ويقع على عاتق طالب الاعلان عبء التحري والتثبت من موطن المعلن إليه، ولا يعتبر عجزه عن ذلك قوة قاهرة، ولذا يتوقف وصول الاعلان فعلا إلى المعلن إليه على نجاح التحريات التي تأمر بها النيابة عنه عن طريق الشرطة، أي ان الذي عليه عبء القيام بالتحريات هو جهاز الشرطة، وليس المدعي نفسه، او مكتب تحريات خاص مكلف من قبل المدعي كما جاء في النظام الانجلو سكسوني، [3] وقد رسم القانون هذا الطريق لتمكين مطالب الاعلان من اتخاذ الإجراءات في مواجهة خصمه رغم جهله بموطنه، وسد الباب التحايل حتى لا يتيح الخصم فرصة التهرب من الإجراءات القضائية بإخفاء محل إقامته، ولذلك فإنه لا يجوز سلوك هذا الطريق لمجرد ادعاء طالب الاعلان جهله وطن المعلن إليه، بل يجب أن يثبت طالب الاعلان أنه قام بالتحريات الكافية والدقيقة التي تفتضيها حسن النية للتقصي عن موطن المعلن إليه، وتشترط لصحة الاعلان في هذه الحالة ان يكون موطن المدعي عليه غير معلوم لطالب الاعلان رغم قيامه بالتحريات اللازمة عنه، ولا يحق لطالب الاعلان الحصول على الاذن من المحكمة للقيام بالإعلان البديل إذا كان مطالب الاعلان يعلم موطن المعلن إليه، أو يعلم موطنه المختار، والاعلان عن طريق تسليم الصورة للنيابة العامة، هو طريق استثنائي طبقا للقانون المصري، فهو لا يتضمن وصول الإعلان إلى المعلن إليه، كما يضمنه الإعلان في الموطن او في جهة الإدارة، إذ يكون موطن المعلن إليه مجهولا في حالة التسليم للنيابة العامة. [4]

الفرع الثالث

اجراءات الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

أولا: ماهي اجراءات الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؟

طبقا لقانون المرافعات الاتحادي للولايات المتحدة للمدعى في حالة عدم تمكنه من التوصل إلى محل إقامة المدعى عليه لتوجيه الإعلان اليه، عليه أن يطلب من المحكمة التصريح له بإعلان المدعي عليه بطريق النشر على موقع الالكتروني الخاص بالمحكمة، او من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن عليه **<u>اولا ان يقوم بأجراء التحقيق الدؤوب</u>**، [5] **وثانيا** يقدم ما يفيد أنه بذل وسعه بالمحاولات المعقولة، في سبيل التوصل إلى مكان إقامة المدعى عليه دون جدوى، وأن يقدم ويدلل على أنه أجرى – دون حصر -الآتي:

1. ما يفيد أنه وجه بريدا مسجلا إلى أخر محل إقامة معروف للمدعى عليه ولم يتم التوصل إليه.
2. ما يفيد الاتصال بالأقارب أو الأصدقاء المعروفين للمدعى عليه، ليقدموا معلوماتهم عن أخر محل إقامة له.

---

(1) Current Rules of Practice & Procedure, ADMIN. OFF. U.S. CTS., http://www.uscourts.gov/RulesAndPolicies/rules/current-rules.aspx . (اخر زيارة 2020/3/20).

(2) د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 477 وما بعدها. د. احمد السيد صاوي، الوسيط المرجع السابق، ص 449

(3) Bell Atl. Corp. v. Twombly, 550 U.S. 544, 590 (2007) ; FED. R. CIV. P.4(e).
- 58 AM. JUR. 2D Notice § 29 (2016). For a comparison of the operation of certified and registered mail, see Irene A. Blake, Definitions of Certified Mail and Registered Mail, THE HOUS. CHRON., http://smallbusiness.chron.com/definitions-certified-mail-registered- mail-40208.html (اخر زيارة 2020/3/20).

(4) د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 439 وما بعدها. د. احمد هندي المرجع السابق، ص 368

(5) Ronald J. Hedges et al., Electronic Service of Process at Home and Abroad: Allow- ing Domestic Electronic Service of Process in the Federal Courts, 4 FED. CTS. L. REV. 55, 73 (2010). In-hand service of process has even been the focal point for major motion pictures. See PINEAPPLE EXPRESS (Sony Pictures 2008).
-CAL CIV. PROC. CODE § 415.20 (West 2016) (permitting service via mail when ser- vice is also made at defendant's office). But see Ann Varnon Crowley, Note, Rule 4: Service by Mail May Cost You More Than a Stamp, 61 IND. L. J. 217 (1986) (discussing the challeng- es that ultimately led to the repeal of the former Rule 4 provision, which permitted service via first class mail).

3. ما يفيد الاتصال بجهة عمله أو أخر جهة عمل لديها.
4. الاستعلام من بيانات بلدية المدينة التابع لها أو مصلحة الضرائب بها عن أخر محل إقامة له.
5. الاتصال تليفونيا بجهات المعلومات لدى الشركات في المدن التي يعتقد أنه يقيم فيها.
6. الاتصال بإدارات المرور بتلك المدن للاستعلام عن اسمه وبياناته في سجل السيارات لديها.
7. إرسال مكاتبات لأي شخص يعتقد المدعى أن له صلة أو لديه معلومات عن إقامة المدعى عليه.
8. الاتصال بالخدمة المحلية للجيش إذا اعتقد المدعى أن المدعى عليه التحق بالخدمة العسكرية.
9. البحث في الإنترنت عن معلومات تتعلق بالمدعى عليه.
10. البحث في قوائم دليل الهواتف الموجود على شبكة الإنترنت.

وفى حالة استنفاذ الوسائل المعقولة للتحري والبحث عن المدعى عليه المطلوب إعلانه، على المدعى أن يحرر إفادة خطية من التحقيق الدؤوب [1]، تفيد أقرار منه، بانه استنفذ طريق الإعلان الشخصي والإعلان بطريق البريد وطرق التحري سالفة الذكر، ودليله علي ذلك، ويتقدم بطلب للمحكمة بالتصريح له بالإعلان بطريق النشر مثل نشر على موقع المحكمة الالكتروني للإعلان القضائي مجانيا ،اما اذا كان هناك طريقة أفضل لإخطار المدعى عليه ، مثل الاعلان على حساب وسائل التواصل الاجتماعي، أو البريد الإلكتروني، أو النشر في إحدى الصحف أو النشر الفعلي على لوحة إعلانات ، فيمكنه تحديد الطريقة الفعالة لوصول الاعلان الي المدعي عليه وطلب التصريح بذلك على وجه التحديد من المحكمة ،ومتى وجدت المحكمة أن تلك المحاولات كافية لعدم التوصل إلى المطلوب إعلانه، فإن إدارة الكتاب تحرر إفادة بغيابه Notice to Absent Defendant، وتسلمها للمدعى ليتولى إجراء نشرها مرة اسبوعيا على مدى أربعة أسابيع متتالية في جريدة تنشر في نطاق الاختصاص المحلي للمحكمة المقدم إليها الدعوى، ويحصل المدعى من إدارة الجريدة على شهادة بإتمام النشر document called "Proof of Publication لتقديمها ولإيداعها بملف الدعوى بالمحكمة، وبموجب الفقرة(F)من المادة الرابعة يتعين على المدعى في خلال مدة 120 يوما من تاريخ إيداع صحيفة الدعوى، أن يتقدم بإقرار بالنموذج المعد لذلك يبين فيه من تم إعلانه من المدعى عليهم وتاريخ ذلك والمدعى عليهم الذين لم يتم إعلانهم، وفى حالة عدم تحرير هذا الإقرار أو إذا تم تحريره مبينا فيه عدم القدرة على إعلان أحد المدعى عليهم ،فإن إدارة الكتاب توجه إلى المدعى إخطارا بالعزم على رفض الدعوى بالنسبة لمن لم يعلن من المدعى عليهم، ويبدأ للمدعى من تاريخ هذا الإخطار ميعاد ثلاثون يوما ليتم الإعلان بالطرق السابق بيانها، فإذا أخفق المدعى خلال تلك المدة فإن الدعوى تعتبر غير مقبولة بالنسبة لمن لم يعلن من هؤلاء الخصوم(dismissed without prejudice)، اما إذا أجاب المدعى عليه، فسوف تسير الخصومة وينظرها القاضي، وسيحكم فيها حضوريا حتي اذا غاب المدعي عليه عن حضور الجلسات، مادام وصل الي علمه الاعلان بأصل الصحيفة وأمر تكليفه بالحضور . [2]

ثانيا ما الذي يجب عرضه علي المحكمة للحصول على الاذن بقيام المدعي بالإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

سواءً كان ذلك الاعلان قد تم عبر رسالة خاصة على الفيس بوك أو توتير أو واتساب، فمن المحتمل أن تؤدي الطريقة المختارة لتنفيذ الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى وصول العلم القانوني للمدعي عليه بأصل صحيفة الدعوي وأمر تكليف بالحضور، وسيكون من الضروري عند تقديم المدعي طلب إلى المحكمة للحصول على الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، [3] يجب عليه إثبات أن:

- المدعي عليه لديه ملف تعريف نشط على وسائل التواصل الاجتماعي طبقا للإجراءات القانونية المحدد للإعلان.
- المدعي عليه الذي سيتم اعلانه هو صاحب ملف التعريف الموجود على وسائل التواصل الاجتماعي.
- يستخدم المدعي عليه الملف الشخصي بشكل منتظم.
- من المتوقع أن يتلقى المدعي عليه إشعارًا بالإعلان، بشكل معقول إذا تم إرسال الاعلان إلى هذا الحساب الشخصي للمدعي عليه في وسائل التواصل الاجتماعي.

---

(1) Grove v. Guilfoyle, 222 F.R.D. 255, 256 (E.D. Pa. 2004) ("'[I]f service cannot be made under the applicable rule . . . the plaintiff may move the court for a special order directing the method of service.' Before requesting an alternative method of service, a plaintiff must make a 'good faith' effort to locate the defendant and properly effectuate service. Alternative methods of service are an 'option of last resort.' . . . [G]ood faith efforts might include: (1) inquiries of postal authorities, (2) inquiries of relatives, neighbors, friends and employees of the defendant, and (3) examinations of local telephone directories, voter registration records, local tax records and motor vehicle records." (footnote omitted) (citations omitted) (quoting PA. R. CIV. P. 430)).

(2) Jones v. Flowers, 547 U.S. 220, 225, 229, 234-35 (2006) (holding that prior to seizing a taxpayer"s home, the government must take "reasonable additional steps" to give notice to a tax payer who fails to pay property taxes, such as resending a notice by regular mail so that a signature from the defendant was not required); Tulsa Prof"l Collection Serv., Inc. v. Pope, 485 U.S. 478, 490 (1988) (holding that if a creditor"s identity is known or ascertainable, the executor of the estate should mail notice to the creditor or notify the creditor by means just as certain as mail to give actual notice); Mennonite Bd. of Missions v. Adams, 462 U.S. 791, 798 (1983) (ruling that notice by publication should be supplemented with notice by mail, in a proceeding to sell a mortgagee"s property for nonpayment of taxes); Greene v. Lindsey, 456 U.S. 444, 455-56 (1982) (ruling that, if a landlord gives a tenant notice of eviction by posting, the posting should be supplemented by mail); Mullane, 339 U.S. at 313-14 (finding that notice by publication should be supplemented with notice by mail); Dobkin v. Chapman, 21 N.Y.2d 490, 503-06 (1968) (allowing service by mail and publication in automobile accident case because attempting to effect actual notice in such case would be unfair to the plaintiffs).

(3) MKM Capital Property, Ltd. v. Corbo, No. SC 608 of 2008 (Aust. Cap. Terr. Supreme Court, Dec. 12, 2008) (order that default judgment can be served to a party by using Facebook).

-See Greene v. Lindsey, 456 U.S. 444, 455-56 (1982) (recognizing posting alone is not enough and that mail service, as it is an inexpensive and efficient means for notifying a defendant, can "enhance the reliability of an otherwise unreliable notice mechanism").

المطلب الثالث

مدي أمكانية القيام بالإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

في مصر والمملكة العربية السعودية

أولا مما لاشك فيه ان المفاهيم الحديثة للإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي هي الوسيلة الفعالة لحسم الدعاوى ، اذا ما تمت الاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، فالأسلوب التقليدي للإعلان قد لا يخلو من بعض الاشكاليات العملية، والتي تتمثل في احتمال تعذر الاعلان من قبل القائم به في هذا الوقت القصير نسبياً ،ومماطلة المدعي عليه والمراوغة لتنفيذ الاعلان في مواجهته بشتي الطرق فيبدو أمام هذه الاشكاليات ان اللجوء الى الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي يمثل الحل الأفضل للقضاء على كافة تلك الاشكالات، فليس هناك ما يمنع الاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي عند إجراء الاعلان القضائي، فان الوسائل التقليدية المتبعة في اجراء الاعلان والتبليغات القضائية وان كانت ذا دور لا يمكن تجاهله مطلقاً وبخاصة ما توفره من ضمانات كافية للخصوم،[1] الا ان ذلك لا يعني باي شكل من الاشكال تجاهل الجانب الواسع أو الحديث لتلك الوسائل، والذي اصبحت الحاجة تدعو اليه في ضوء ما شهده العالم من تطورات في شتى المجالات وبخاصة منها ما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي، فان وضع نظام قانوني متكامل يعالج وضع الاعلان والتبليغات القضائية على ضوء المستجدات الحديثة لهو امر جدير بالتأييد والاهتمام، وليس من الغريب ان نجد السوابق القضائية في الانظمة المقارنة بدأت تلتفت الى هذه الوسائل وتعطيها الاهمية البالغة من خلال قراراتها والتي اخذت تتعامل مع وسائل التقدم العلمي بكل جدية وواقعية، متخطية بذلك الجمود الذي كان يلف موقفها ازاء تلك التغيرات، لذلك يوصي الباحث بان يتعامل القضاء المصري والسعودي بشكل أكثر جدية مع وسائل التقدم العلمي وتوظيفها في مجال الاعلان والتبليغات القضائية، وذلك لما يتركه ذلك التعامل من الاثر الواضح في سرعة حسم الدعاوى، وبما ان الاعلان هي الوسيلة الرئيسية والتي رسمها قانون المرافعات، وذلك لتمكين الطرف الاخر من العلم بأجراء معين وذلك بتسليمه صوره من الورقة المعلنة، كما ان هذا الاجراء من الأهمية من بين الإجراءات القضائية الأخرى، لما يترتب عليه من أثار قانونية المترتبة، أولها انعقاد الخصومة وبدء النظر فيها، بحيث يتعذر على القاضي من نظر الدعوى إذا لم تكن هناك اعلانات وتبليغات صحيحة، ولذلك العبرة في الاعلانات القضائية، بالعلم القانوني دون العلم الفعلي، فالقانون يفترض عدم علم الخصم بما تضمنته ورقه الاعلان ما لم تعلن إليه بالطريقة التي حددها ولو كان علمه بمشتملاتها ثابتاً قطعاً بطريقة أخرى[2].

ثانيا:- ومن المفاهيم الحديثة للإعلان والتبليغات القضائية، تلك المتعلقة بالإعلان لأشخاص مجهولي محل الإقامة والسكن، والآلية المتبعة عند إجراء الاعلان الخاصة بهم، كذلك الحالات المتعلقة بالإعلان وبتبليغ الأشخاص الذين اختاروا عناوين وهمية لا وجود لها وكيفية التعامل مع هذا الوضع، وبالرجوع الى النصوص التقليدية والخاصة بمعالجة تبليغ مجهولي محل الإقامة والسكن، نجد ان الانظمة المقارنة توجب على المحكمة –بعد ان تتحقق بان ليس للمطلوب اعلانه محل اقامة أو مسكن معلوم ولم يكن موجوداً- والاعلان بالنشر في صحيفتين يوميتين تصدر في نطاق ولاية الاختصاص المكاني للمحكمة، أو اقرب منطقة لها ان لم يكن في نطاق المحكمة صحيفة تصدر، كما يجوز نشر الاعلان بواسطة الإذاعة او التلفزيون، ويتم تطبيق الآلية ذاتها فيما اذا كان المطلوب اعلانه قد اختار محلاً للإعلان أو ذكر عنواناً في العقود والوثائق موضوع الدعوى، وتبين اثناء الاعلان انه قد انتقل الى محل اخر مجهول[3]، كذلك اذا كان المحل المختار أو العنوان الذي ورد بالعقود والوثائق موضوع الدعوى وهمياً لاوجود له حيث يشرح القائم بالإعلان ذلك[4]، ويتمثل المفهوم الحديث أو الواسع للإعلانات وللتبليغات القضائية والمتعلقة بمجهولي محل الاقامة أو السكن، بإمكانية توجيه الاعلانات بوساطة وسائل التواصل الاجتماعي، بحيث لا يقتصر نشر الاعلانات عن طريق الوسائل المسموعة أو المقروءة أو المرئية التقليدية وحسب،[5] بل ان يتعداها لتشمل كافة الوسائل التي ظهرت في مجال الاتصالات، والتي لها القدرة على توجيه تلك الاعلانات الى شتى الاماكن في العالم، وان كان هناك من يشكك بقدرة هذه الوسائل الحديثة في خدمة الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي من حيث انها وسائل حديثة، وقد لا تكون في متناول الكثيرين، فضلاً عن احتمال عدم معرفة بعض الموظفين القضائيين بها، وكيفية استخدامها وتوظيفها في مجال عملهم، وما يعني كل ذلك من عدم فعالية تلك الوسائل، فأن الباحث وامام هذا التشكيك لا يرى ان الوسائل التقليدية المتبعة في الاعلانات لمجهولي محل الاقامة بأحسن حال، واكثر استجابة لمتطلبات واهداف أجراء الاعلان، من الاعلانات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبخاصة اذا علمنا ان المفهوم التقليدي للإعلانات المتعلق بمجهولي محل الاقامة أو السكن يحوي الكثير من الثغرات، ناهيك عن قصوره في معالجة بعض

---

(1) د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 367 وما بعدها. د. احمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 137

(2) د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 434 وما بعدها.

(3) See discussion infra Part II.E. See also Rio Props., Inc. v. Rio Int"l Interlink, 284 F.3d 1007, 1016-19 (9th Cir. 2002) (allowing the plaintiff to serve the defendant, a foreign Internet business entity, via email); In re Int"l Telemedia Assocs., Inc., 245 B.R. 713, 720 (Bankr. N.D. Ga. 2000) (allowing the plaintiff to serve the defendant, a foreign corporation, via email and facsimile transmittal when the defendant failed to give the plaintiff his permanent street address and the plaintiff made diligent attempts to serve defendant through traditional methods of service); Smith v. Islamic Emirate of Afghanistan, No. 01-Civ. 10132 (HB), 2001 U.S. Dist. LEXIS 21712, at *1 (S.D.N.Y. Dec. 26, 2001) (allowing the plaintiffs to serve the defendants Osama bin Laden, al Qaeda, the Taliban and the Islamic Emirate of Afghanistan over television); New England Merchs. Nat"l Bank v. Iran Power Generation and Trans. Co., 495 F. Supp. 73, 75-76 (S.D.N.Y. 1980) (allowing plaintiff to serve notice to an Iranian corporation via telex)

(4) د. وجدي راغب، المرجع السابق، ص 433

(5) John M. Murphy III, From Snail Mail to E-Mail: The Steady Evolution of Service of Process, 19 ST. JOHN"S J. LEGAL COMMENT. 81-99 (2004)

-Allen E. Korpela, Annotation, Construction of Phrase "Usual Place of Abode," or Similar Terms Referring to Abode, Residence, or Domicile, as Used in Statutes Relating to Service of Process, 32 A.L.R. 3d 112 (1970).

الحالات، وفي هذا الصدد، يتفق الباحث مع الاتجاه[1]،الذي يرى ان الاعلان بوساطة النشر في صحيفتين يوميتين محليتين لم يعد ذو جدوى، وبخاصة ان من يقرأ الصحف المحلية يمثلون نسبة قليلة، في حين ان من يقرأ اعلانات المحاكم تمثل نسبة اقل من قراء الصحف بصورة عامة، و من جانب اخر اذا كان النشر غير ذي جدوى بالنسبة للمواطن العربي، فما هو الموقف اذا كان المطلوب تبليغه اجنبياً غادر المملكة العربية السعودية او مصر ولا يعرف طالب التبليغ عنوانه، فان كان الهدف من نشر الاعلانات القضائية بوساطة الصحف اليومية أو بطريق الاذاعة والتليفزيون هي علم المطلوب اعلانه لفحوى تلك الاوراق القضائية، وما يعني ذلك من تحقق مبدأ المواجهة، فليس هناك ثمة ما يمنع من الاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي، على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)،إذ يتم –ومن خلال موقع المحكمة على الشبكة- نشر كافة التبليغات والاعلانات وما شابه ذلك، ليتسنى علم المطلوب تبليغه بذلك، وهذا الاسلوب يجدي كثيراً، وبشكل خاص إذا كان المطلوب تبليغه في الخارج، إذ يكون بمقدوره وعلى نحو يسير من الاطلاع على تلك التبليغات، دون ان يكون ملزماً بالاطلاع على الصحف اليومية، والتي قد لا يتسنى له اقتنائها وهو مقيم في دولة أخرى، ولاشك ان نشر الاعلان عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي علي الانترنت، يساهم في الحد من النفقات التي يطلبها النشر بطريق الصحف، فضلاً عن سرعة نشر تلك الاعلانات وما تتركه من نتائج ايجابية متمثلة في سرعة حسم الدعاوى. [2]

من جانب اخر، فانه يمكن الاستفادة من نص الأمر الذي أعده المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية أن التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية مُنتجاً لآثاره النظامية وتبليغاً لشخص المُرْسل إليه[3]، عبر عدّة قنوات للتواصل الإلكتروني، حدّدها في: إرسال الرسائل النصية إلى الهاتف المحمول الموثق لدى الجهة المختصة، أو الإرسال على البريد الالكتروني للشخص الطبيعي والمعنوي إذا كان البريد الإلكتروني عائداً للمُبلَّغ، أو كان مدوناً في عقد طرفي الدعوى أو في الموقع الإلكتروني الخاص به، أو موثقاً لدى جهة حكومية إلى جانب التبليغ عبر إحدى الحسابات في أي من الأنظمة الآلية الحكومية، بحيث يكون استعمال الوسائل الإلكترونية المذكورة عبر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة لدى وزارة العدل، و في الوقت الذي حمّل المجلس الأعلى للقضاء وتكون مسؤولية توفير بيانات المُبلَّغ ضده على المدعي (أو طالب التنفيذ أو طالب التبليغ بحسب الحال)، وقد حدد الامر البيانات الواجب توفرها في التبليغ وفي صحيفة الدعوى، والمتمثلة في: رقم الهوية أو السجل التجاري للمدعى عليه أو المنفذ ضده أو المُبلَّغ ضده. وقد كانت المادة الثالثة عشرة من نظام المرافعات الشرعية قد نصت على منح المجلس الأعلى للقضاء -عند الاقتضاء- إضافة ما يلزم من وسائل وبيانات أخرى لأجل تحضير الخصوم، وبالمقابل أوضحت المادة الحادية عشرة أن يكون تبليغ الخصوم بوساطة المحضرين بناء على أمر القاضي، أو طلب الخصم، أو إدارة المحكمة، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بمتابعة الإجراءات، وتقديم أوراقها للمحضرين لتبليغها، ويجوز التبليغ بوساطة صاحب الدعوى إذا طلب ذلك، فيما أجازت الاستعانة بالقطاع الخاص في تحضير الخصوم وفق ضوابط تحددها اللوائح اللازمة لهذا النظام، وتطبق على موظفي القطاع الخاص القواعد والإجراءات المنظمة لأعمال المحضرين، ويري الباحث أن هذه النصوص تتصف بالعمومية التي تتسع لأن تكون وسيلة التواصل الاجتماعي من الوسائل المناسبة لإعلان المقيم بالخارج او مجهولي الموطن، طالما أنه لا يخالف اتفاقيات دولية أو عربية تلتزم بها المملكة العربية السعودية.

ويُحسب للمنظم السعودي أنه أكد على احترام الاتفاقيات التي تحكم عملية الإعلان خاصة لمن هو مقيم خارج المملكة، وهذه الاتفاقيات منها ما هي دولية مثل الاتفاقية المتعلقة بإعلان الوثائق القضائية والغير قضائية إلى الخارج في المواد المدنية والتجارية المبرمة في إطار مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص [4]، والتي تسمح بالإعلان الإلكتروني ضمناً كما يرى البعض، ومنها ما هي إقليمية مثل اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون الخليج، واتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي.

ومفاد ما سبق أن سلطة المحكمة مطلقة في تقدير الوسيلة المناسبة لإتمام الإعلان القضائي، الأمر الذي قد ينتج عنه تعسف أو إساءة أو انحراف بالسلطة، لذلك لا مفر، في اعتقادنا، من وضع ضوابط لاستخدام تلك السلطة إما ضوابط تشريعية أو تنظيمية بالتعديل على نظام المرافعات أو بقرارات تنظيمية من وزارة العدل، ويمكن أن تقيد القاضي السعودي بذات قرار وزير العدل المنظم للإعلان الإلكتروني، وما أقر مؤخراً من اعتماد وسائل التواصل الحديثة لتبليغ الخصوم في المحاكم، سواء من خلال رسائل نصية على الجوال، أو البريد الإلكتروني، أو من الحسابات المسجلة في الأنظمة الآلية الحكومية وكل هذه الوسائل تعتبر اليات لمصادقة الحسابات الشخصية علي مواقع التواصل الاجتماعي، كما ذكر من قبل سواء مصادقة الحساب الشخصي علي الفيس بوك او توتير لا تتم الا من خلال ارسال رسالة نصية علي الجوال، و رسالة تأكيد الحساب الي البريد الالكتروني التابع للمدعي عليه، والذي قام بتسجيله عند انشاء حساب شخصي له علي مواقع التواصل الاجتماعي، مما يؤيد جواز الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التي لا يتم انشائها إلا من خلال الوسائل الحديثة للإعلان القضائي، والتي تعتبر تبليغاً رسمياً سيسرع البت في القضايا التي يؤجلها القضاة لعدم حضور الخصم، أو عدم وجود ما يثبت تبليغه بموعد الجلسة، وبالتالي لا يصدر قاضي الدعوي حكمه، وتؤجل لعدة أشهر، وهذا يلجأ إليه كثير من الخصوم للمماطلة والتحايل،

---

(1) By looking at patterns of behavior known to be associated with the defendant (such as prior communications on social media with the parties to the lawsuit) or connections be- tween the defendant's account and other users known to associate with the defendant, the account can be verified. Baidoo v. Blood-Dzraku, 5 N.Y.S.3d 709, 714 (N.Y. Sup. Ct. 2015) (using defendant's prior communications as a basis for verifying the account); F.T.Comm'n. v. PCCare247 Inc., No. 12 CIV. 7189 (PAE), 2013 WL 841037, at *5 (S.D.N.Y. Mar. 7, 2013) (using known connections on defendant's Facebook account as a basis for verifying the account).

(2) Rio Props. Inc. v. Rio Int"l Interlink, 284 F.3d 1007, 1017-18 (9th Cir. 2002).

(3) قرار المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية برقم 219-6-39 بتاريخ 21-4-1439هـ، المبني على الأمر الملكي الكريم رقم 14388 في تاريخ 25-3-1439هـ، المتضمن الموافقة على استعمال الوسائل الالكترونية التالية في التبليغات القضائية:(اعتماد الرسائل النصية عبر الجوال، والبريد الإلكتروني، عن طريق الحسابات المسجلة في الأنظمة الآلية الحكومية)، وتعتبر هذه الوسائل تبليغاً نظامياً منتجاً لآثاره القانونية امام المحاكم ، لتجاوز اشكالية عدم تحديد اقامة المدعي عليه.

(4) الاتفاقية المتعلقة بإعلان الوثائق القضائية وغير القضائية إلى الخارج في المادة المدنية والتجارية المبرمة في إطار مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بتاريخ 15 نوفمبر 1965.

وضياع حقوق المدعين، لكن بهذا النظام الصادر بمرسوم ملكي سيكون له أثره السريع الإيجابي لحفظ الحقوق، واختصار للوقت، والقضاء على أية مماطلة.[1]

أما المشرع المصري فقد جاء بالنص في قانون رقم 146 لسنة 2019 لتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008، لسرعة تسوية والفصل في المنازعات الاقتصادية، وهذا ما كان ينادي به الباحث من قبل، فعلي المشرع حين يجاري الحقائق أو متغيرات الحياة الاجتماعية، أن ينظمها وفق ما تقضى به فكرة العدل والقيم القانونية الأخرى المستمدة منها، مستهدفا تزويد اجراءات التقاضي بأليات تستهدف تسوية الخصومة القضائية، بأسلوب ميسر وبأقل التكاليف وبالسرعة التي تطلبها تلك العلاقات، وقد احسن فعلا ذلك.[2]

وبالرجوع الي نص قانون رقم 146 لسنة 2019 القاضي بتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008،حيث نظمت المواد (8 مكرراً أ) و (8 مكرراً ب) و (8 مكرراً ج) لتنظيم الاعلان القضائي امام قاضي التحضير وادارة الافلاس، بالمحكمة الاقتصادية، فنصت على أن يخطر قاضي الخصوم بالحضور أمام الهيئة بأية وسيلة يراها مناسبة، ومن بينها، البريد الإلكتروني أو الاتصال الهاتفي أو الرسائل النصية، وتعتبر الخصومة منعقدة في حالة حضور المدعى عليه أو من يمثله قانوناً، أما إجراءات الإعلان فنظمتها المادة 16 من القانون، والتي تنص على أن يتم إعلان أطراف الدعوى المقامة إلكترونياً الخصوم بصحيفتها وطلباتها العارضة والإدخال على العنوان الإلكتروني المختار، فإذا تعذر ذلك اتبع الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية، وفي تلك الحالة يلتزم قلم الكتاب بتسليم الصورة المنسوخة من صحيفة الدعوى أو الطلبات العارضة أو الإدخال في اليوم التالي على الأكثر بعد تذييلها بخاتم شعار الجمهورية إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة الاقتصادية المختصة لإعلانها وردها لإيداعها بملف الدعوى الورقي، وفي جميع الأحوال على قلم الكتاب نسخ صورة المستند أو المحرر الالكتروني وإيداعه بملف الدعوى الورقي، مما يستفاد معه ان المشرع المصري والسعودي قد جاء متقدما علي المشرع الاجنبي، حيث أعتبر الاعلان عبر الوسائل الإلكترونية هو الاصل، والاعلان عبر الوسائل التقليدية هو الاستثناء، وفي سبيل تطبيق ذلك وضع القانون تعريفاً لمجموعة من المصطلحات الواردة به، منها «العنوان الإلكتروني المختار» وهو الموطن الذي تحدده الجهات والأشخاص المبينة بهذا القانون لإعلانهم بكافة إجراءات الدعاوى المقامة إلكترونياً سواء تمثل في بريد إلكتروني خاص بهم أو رقم هاتف أو غيرها من الوسائل التكنولوجية، وبدلاله مرونة عبارة " أو غيرها من الوسائل التكنولوجية "علي اطلاقها يستفاد منها بإمكانية الاستعانة بوسائل التواصل الاجتماعي عند إجراء الاعلانات القضائية، والدليل على ذلك ما جاء في نص قرار وزير العدل السعودي ونص تعديل قانون المحاكم الاقتصادية في مصر، فعبارة (استعمال الوسائل الإلكترونية المذكورة عبر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة لدى وزارة العدل) او عبارة (أو غيرها من الوسائل التكنولوجية) لقد جاءت بشكل مطلق، والمطلق يجري على إطلاقه، فكل ما يتحقق به العلم القانوني، يكون جائزاً لإجراء التبليغ او الاعلان عن طريقه، وكأن المشرع المصري او السعودي لم يشأ ان يضيق من وسيلة الاعلان التبليغ بأساليب جامدة غير مرنة، بل فتح الباب أمام كل وسيلة تكون بمقدورها تحقيق الهدف المنشود إليه من اعلان مجهولي محل الإقامة أو السكن[3]، ودليل علي جواز اجراء الاعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في النظام القضائي السعودي والمصري، ما جاء من نصوص قانونية مرنة للإعلان القضائي وباستخدام الوسائل الحديثة، قد تسمح بذلك :-

1- حيث قد أخذت الشريعة الإسلامية بالتصوير الواقعي للموطن، فقد جاء في كتاب بدائع الصنائع للكاساني أن الموطن هو "وطن الإنسان في بلدته أو بلدة أخرى اتخذها دار، وتوطن بها مع أهله وولده وليس من قصده الارتحال عنها بل العيش فيها"،[4] ونلاحظ من ناحية ثانية أن المشرع المصري - وكذلك المشرع السعودي - قد أخذ بفكرة التصور الواقعي للموطن الذي يمكن في ظله أن يتعدد الموطن الواحد للشخص، فالمفروض أن يضمن الاعلان او التبليغ علما حقيقيا يقينيا بمضمون الورقة المعلنة، وهذا هو الهدف الحقيقي من عملية الإعلان، بينما الإعلان في الموطن لا يضمن ذلك، بل يكون الإعلان قد تم بناء على العلم الظني،[5] وبناء علي تعريف الموطن لا يقصد بالسكن الإقامة العادية والمستمرة بحيث يصبح ذلك موطن للمعلن اليه، بل يكفي السكن - ولو لفترة محدودة - وقت اجراء الاعلان[6]، وحيث اعتبر الحساب الشخصي علي مواقع التواصل الاجتماعي للمدعي عليه بمثابة مسكن او محل اقامة افتراضيا يصح الاعلان عليه اعلانا شخصيا طبقا للسوابق القضائية في الانظمة المقارنة، وبذلك يصح الإعلان، ويعتبر الإعلان قد تم منتجا آثاره منذ تسليم الصورة الى ذي الصفة في تسلمها، ولو لم تصل الصورة الى المعلن اليه أو يعلم بها المادة (٢/ ١١) المرافعات المصري، وهذا مايحث عنما يتم مشاركة الاوراق القضائية علي جدران الحساب الشخصي للمدعي عليه، فيستطيع رؤيتها جميع الاصدقاء او الاقارب او الاهل، واعلام المدعي عليه او ارسال تلك الاوراق الي صندوق البريد الخاص بالحساب علي وسائل التواصل الاجتماعي، الذي يكون هناك مصادقة للحساب عبر رقم هاتف المحمول او البريد الالكتروني، مما يستتبع ارسال رسالة في الغالب الي المدعي عليه صاحب ذلك الحساب سواء نصية علي هاتفه او علي بريده الالكتروني، تحتوي علي اشعار بان هناك مرفق يجب الاطلاع عليه، وعند قراءة ذلك المرفق المرسل الي وسائل التواصل الاجتماعي، يصل الي المدعي ايصال قراءة ذلك المرفق[7]، فنحن هنا بصدد إعلان للشخص، وليس إعلان في الموطن، ونلاحظ - أن القانون المصري

---

(1) قرار المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية برقم 219-6-39 بتاريخ 21-4-1439هـ، المبني على الأمر الملكي الكريم رقم 14388 في تاريخ 25-3-1439هـ، المتضمن الموافقة على استعمال الوسائل الالكترونية التالية في التبليغات القضائية:(اعتماد الرسائل النصية عبر الجوال، والبريد الإلكتروني، عن طريق الحسابات المسجلة في الأنظمة الآلية الحكومية)، وتعتبر هذه الوسائل تبليغاً نظامياً منتجاً لآثاره القانونية امام المحاكم ، لتجاوز اشكالية عدم تحديد اقامة المدعي عليه.

(2) د. حسن الدسوقي، دراسة في فكرة الدعاوي الاقتصادية دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، 2015،ص159 وما بعدها.

(3) الطعن بالنقض رقم 17051 لسنة 87 ق بتاريخ 28 \3 \2019 م.

(4) ابن مسعود الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط الثانية، 1406هـ - 1986م ،ص173.

(5) د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 373 وما بعدها.

(6) Allen E. Korpela, Annotation, Construction of Phrase "Usual Place of Abode," or Similar Terms Referring to Abode, Residence, or Domicile, as Used in Statutes Relating to Service of Process, 32 A.L.R. 3d 112 (1970).

(7) Jim Bruene, Identity Theft Statistics from Javelin Research, NETBANKER, Jan. 26, 2005, http://www.netbanker.com/2005/01/identity-theftstatistics-javelin-research.html (discussing statistics for financial fraud and identity theft in the United States); Helen Legatt, Identi-

وكذلك النظام السعودي - على خلاف القانون الانجلوسكسوني قد ساوي بين طريق الإعلان الشخصي وطريق الإعلان في الموطن، ولم يجعل الأولوية لأحدهما على الآخر إلا في حالات محددة نادرة، مع أنه كان ينبغي أن يحذو حذو الانظمة المقارنة ويجعل الأولوية للإعلان الشخصي لما يوفره من ضمانة العلم اليقيني، ولما يحققه من مقتضيات مبدأ الاقتصاد الإجرائي، ويجعل الإعلان في الموطن في المرتبة الثانية لما يوفره من مجرد علم ظني، فأنه عند المفاضلة بين الإعلان الشخصي أو الإعلان في الموطن المختار، فإن الإعلان الشخصي أولي بالاتباع لأنه أقوى في الدلالة علي العلم وأوفي بالغرض من الإعلان القضائي. [1]

2-أنه بإمعان النظر في موقف الخصم الذي غير موطنه دون إخبار خصمه، فصحة الإعلان في الموطن الأول هنا إنما جاءت تحقيقا لمصلحة طالب الإعلان الذي لم يخبره خصمه بتغيير موطنه، وكرد فعل تشريعي تجاه خصم سي النية رد عليه قصده، فكان يجب عليه وقد غير موطنه بإرادته أن يخبر خصمه بذلك، و حسنا فعل المشرع بالنص في(المادة ١٢) من قانون المرافعات المصري، يقابلها (المادة 18)من قانون المرافعات الشرعية السعودي على صحة الاعلان في الموطن الاول حتى لا يتخذ الخصم سيئ النية من حرية تغيير موطنه وسيلة بإعاقة وصول الإعلانات إليه اضرار بخصمه الآخر[2]،وبما أن المشرع لم يشأ أن يتمادى في إهدار مصلحة الخصم الذي غير بإرادته موطنه دون إخبار خصمه إهدار نهائيا، حيث أوجبت المادة (١٢) على المحضر تسليم صورة الإعلان -عند الاقتضاء -إلى جهة الإدارة طبقا للمادة السابقة، وذلك للحيلولة دون الامتناع التعسفي عن الاستلام او التوقيع بما يعطل عملية الاعلان القضائي التقليدي، ولذلك يري الباحث قياسا على ما نصت عليه المادة 18مرافعات السعودي والمادة 12من قانون المرافعات المصري أن يقوم المحضر بأرسال خطاب كلما كان ذلك ممكنا إلى من امتنع عن الاستلام أو التوقيع يخبره فيه أن الصورة قد سلمت إلى النيابة العامة أو الأمارة،[3] نقترح اختصارا للوقت وحفاظا على حقوق الدفاع عندما يمتنع المدعي عليه من الاستلام، فيتم الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي لحل تلك الاشكالية، حيث يعتد بالأشعار المرسل الي حساب المدعي عليه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع تقديم المدعي الي القاضي المنظورة امامه القضية ما يفيد باستلام المدعي عليه ذلك الاشعار من خلال اخذ صورة لقطة شاشة ايصال قراءة المرفق. [4]

3- كما يلاحظ أن المادة(14) من نظام المرافعات الشرعية قد حصرت من يصح تسليمه الإعلان وهم وكيل واهل و اقارب واصهار وخدم المعلن اليه، وايضا المادة(10) من قانون المرافعات المصري المقابلة للمادة (14) من نظام المرافعات الشرعية، وقياسا علي ذلك ما يستخدم من لوجستيات الاتصالات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وما يستتبعه من وجود اصدقاء او اقارب او اهل او وكيل المعلن اليه الذي قد يكون محاميه علي حسابه الشخصي بوسائل التواصل الاجتماعي، مما يؤدي الي اطلاعهم علي جميع المشاركات الموجودة علي صفحته الشخصية ومنها الاوراق القضائية في صورة مرفق مرسل له من المدعي، والذي يعتد بهذا الاطلاع ويقوم مقام استلامهم الاعلان، فيتحقق العلم القانوني للمدعي عليه، حيث إن صورة الإعلان قد تسلم إلى المعلن إليه شخصية، سواء في محل إقامته أو عمله أو خارجه، وقد تسلم إلى أحد غيره ممن تم ذكرهم بنصوص المواد السابقة[5]،وهم أحد المتواجدين في محل إقامته من الساكنين معه علي صفحته الشخصية بمواقع التواصل الاجتماعي من أهله أو أقاربه أو أصهاره أو من يوجد ممن يعمل في خدمته أو وكيله [6] ، بحيث تعد الصفحة الشخصية للمدعي عليه علي مواقع التواصل الاجتماعي، بمثابة مسكن افتراضي له، وكل هؤلاء مقيمين معه في ذلك السكن المفترض [7].

4-يثور التساؤل عن الوقت الذي يعتبر فيه الإعلان قد تم وأنتج أثاره القانونية في حالة الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لقد حسم النظام المقارن هذا التساؤل بتحديد الوقت الذي يعتبر الإعلان قد أنتج آثاره، وهو وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا، وهكذا نصت الفقرة الأخيرة من المادة (١١) مرافعات مصري المقابلة للمادة (15) مرافعات شرعية، فاختار اللحظة التي

---

ty Theft Rises, Gen Y Most at Risk, BIZREPORT, Mar. 5, 2009, available at http://www.bizreport.com/2009/03/identity_theft_rises_gen_y_most_at_risk.html (noting that a person‟s identity can be stolen either offline or online, but online identity theft is on the rise). (2020/3/20 اخر زيارة).

See also Zack Martin, Social Networking Sites Have Little to No Identity Verification, CR80NEWS, Mar. 31, 2008, http://www.cr80news.com/2008/03/31/social-networking-sites-have-little-to-noidentity-verification/ (discussing social networking sites‟ lack of identity verification mechanisms to prevent creation of fake profiles); Colin McKay, When Social Media Leads to Personality Theft, CANUCKFLACK, Apr. 13, 2007, http://canuckflack.com/2007/04/when-social-media-leads-to-personality-theft/ (discussing how user profiles on social networking sites can provide enough information for an identity thief to create a fake profile to "undermine" a victim‟s personality) (2020/3/20 اخر زيارة).

(1) Jessica E. Vascellaro, New Ways to Prove You Are Who You Say You Are Online: As Web-Safety Worries Grow, Range of Services Help Users Verify Each Other's Identities, WALL ST. J., Aug. 3, 2006, at D1.

(2) نقض مدني 18 ابريل 1980 الطعن رقم 1339 لسنة 47 ق المكتب الفني

(3) د. أحمد هندي، المرجع السابق، ص 199، د. فتحي والي، الوسيط مرجع سابق، ص 383 وما بعدها.

(4) Examples could include dated screen shots of the defendant's removal of the post, of the defendant's comment on the post, or of the read receipt notification automatically dis- played by the social media platform. See Baidoo v. Blood-Dzraku, 5 N.Y.S.3d 709, 714 (N.Y.Sup. Ct. 2015) (relying on the plaintiff's affidavit and attachment of screenshot of communications on Facebook to order service via Facebook).

(5) د. أحمد هندي، المرجع السابق، ص 44.

(6) Jennifer Lee Case, Note, Extra! Read All About It: Why Notice by Newspaper Publication Fails to Meet Mullane's Desire-to-Inform Standard and How Modern Technology Provides A Viable Alternative, 45 GA. L. REV. 1095, 1120-24 (2011) (recommending a court database be created to promote electronic service of process).

(7) Courts have considered these factors in approving service via email and or social media. Rio Properties v. Rio Intern. Interlink, 284 F.3d 1007, 1017–18 (9th Cir. 2002); Li- penga v. Kambalame, No. GJH-14-3980, 2015 WL 9484473, at *4 (D. Md. Dec. 28, 2015); WhosHere, Inc. v. Orun, No. 1:13-CV-00526-AJT, 2014 WL 670817 at *4 (E.D. Va. Feb. 20, 2014); and F.T.Comm'n. v. PCCare247 Inc., No. 12 CIV. 7189 PAE, 2013 WL 841037, at *4 (S.D.N.Y. Mar. 7, 2013); Baidoo v. Blood-Dzraku, 5 N.Y.S.3d 709, 714-15 (N.Y. Sup. Ct. 2015).

يمكن الاعتداد بها في ترتيب آثار الإعلان هي لحظة تسليم صورة الإعلان الشخصي الي الجهة الإدارية،[1] وقياس علي ذلك الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي فاللحظة التي يمكن الاعتداد بها في ترتيب آثار الإعلان، هي لحظة تسليم صورة الإعلان الشخصي الي الحساب الشخصي للمدعي عليه او الي صندوق رسائله علي مواقع التواصل الاجتماعي.[2]

المبحث الثاني

الاثار القانونية للإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

نتيجة لازدياد التعامل بالوسائل الحديثة لتقنيات التواصل الاجتماعي كبديل للوسائل التواصل التقليدية، ومع ظهور الحاجة إلى إيجاد إطار قانوني يهدف إلى الحد من عدم اليقين في الأثر القانوني الذي ينتج عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لإتمام الاعلان القضائي، نجد أن السوابق القضائية في الانظمة المقارنة تعطي الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي نفس الاثر القانوني للإعلان التقليدي، ولكي يتم الاعتداد بالإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، يشترط بعض الشروط القانونية والفنية في وسيلة التواصل المستخدم من خلالها الاعلان وارتباطها بشخصية مرسل الاعلان و المرسل اليه، وتعبيرها عن هويتهم و يسمح للطرفين بتحديد هوية كلا منهم والتأكد من تلقي المرسل اليه للإعلان في ضوء اعتراف تلك السوابق بإتمام الاعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي[3]، وما يترتب يترتب على مجرد اعلان صحيفة الدعوى للمدعى عليه وقبل ايدعها،عدة آثار قانونية منذ اعلان الدعوى، ولو حكم بعدم الاختصاص بها وأحيلت إلى المحكمة المختصة بها، **ولذلك يجب توضيح تلك الاثار القانونية في المطلب الاول ثم توضيح الاشتراطات القانونية والفنية لترتيب تلك الاثار طبقا للنظام الانجلوسكسوني في المطلب الثاني،واخيرا المطلب الثالث مقارنة اجراء الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعية مقابل الوسائل الأخرى الحديثة**

المطلب الاول

الاثار القانونية للإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

يترتب على مجرد اعلان صحيفة الدعوى للمدعى عليه وقبل ايدعها، عدة آثار قانونية وتترتب هذه الآثار منذ اعلان الدعوى بوسائل التواصل الاجتماعي، ومنها الاتي:-

الأول: انعقاد الخصومة وبدئها

تبدأ الخصومة بالطلب القضائي والمسمى بالمطالبة القضائية، وهي عمل إجرائي موجه من المدعى أو ممثله إلى المحكمة يقرر وجود حق أو مركز قانوني معين اعتدى عليه، ويعلن طلب حمايته بإحدى صور الحماية القضائية في مواجهة المدعى عليه، و يلاحظ الاعلان القضائي هو عمل أجرائي، ومن ثم فانه عمل شكلي، وبالتالي هو عنصر من عناصر المطالبة القضائية،[4] فإذا كانت الدعوى ترفع بتكليف المدعى عليه بالحضور، فإن الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي يكون هو الاجراء الذي تبدأ به الخصومة، فاذا لم يتم هذا الاعلان، فان الخصومة لا تبدأ ولاتنعقد، وإذا تبين للمحكمة بطلان الاعلان، فعليها تاجيل القضية إلى جلسة تالية تحددها، وتلزم المدعى باعادة اعلان صحيفة الدعوى اعلانا صحيحا إلى المدعى عليه مع تكليفه بالحضور إلى هذه الجلسة مع مراعاة ميعاد الحضور، وذلك عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بعد ان فشلت طرق الاعلان التقليدية في الوصول الي المدعي عليه.[5]

ثانيا: الطلب القضائي

بما أن الطلب القضائي هو إجراء شكلي بموجب القانون والذي تطلب فيه أوضاع شكلية معينة، حتى مع وجد مبدأ سلطان الإرادة والذي يعني حرية الشخص في الطلب القضائي من عدمه، إلا أنه متى طلب، فعليه أن يتخذه في الشكل الذي تطلبه القانون، حتى يتحقق الاثر القانوني والوظيفة المبتغاة من ورائه، وذلك انطلاقا من مبدأ حياد القاضي وما يتفرع عنه من مبدأ الطلب بمفهوم أن القاضي لا يتولى الدعوى من تلقاء نفسه وإنما ترفع إليه الدعوى بناء على طلب، بالشكل الذي حدده القانون بوضوح ،ولذلك فالشكل يعد عنصرا جوهريا في الإجراء القضائي، ولكن العبرة أن يكون الشكل سهلا بعيدا عن التعقيد حتى لا تضيع الحقوق، فالشكل ليس غاية في ذاته، كما أن الشكل ليس نموذجا جامدة، وإنما يجب أن يكون مرنا وخصوصا في مجال الدعوى، و الطلب القضائي يأخذ شكلا معينا، هو الشكل الكتابي فليس هناك دعاوى ترفع شفاهه، فالطلب الأصلي يجب أن يكون مكتوبا، وأن يتضمن بيانات معينة نص عليها قانون المرافعات، ومن هذا الشكل يتكون ما يعرف (بصحيفة الدعوى)، وكل بيان من البيانات المذكورة في مواد القانون له أهميته الخاصة، والغاية منه، ويأتي بعد ذلك إعلان الطلب القضائي ليكون بمثابة المخاطبة بين المدعي والمدعي عليه، ويترتب عليه ما يعرف اصطلاحا بانعقاد الخصومة،[6] وأما بيان الموطن المختار للمدعي في البلد التي بها مقر المحكمة وأن لم يكن له محل إقامة فيها، فهذا البيان وضع تسهيلا لإجراء عملية الإعلان على المدعى عليه، ولكن إغفال هذا البيان لا يرتب البطلان، و تسهيلا لعملية الإعلان يسمح القانون على بيان آخر مكان اقامة كان للمدعى عليه ولم يكن له مكان اقامة معلومة، وذلك يسهل على الجهات المعنية التحري والبحث عن الموطن الحالي له، وللتخفيف من غلو الشكلية

---

[1] د. فتحي والي، الوسيط المرجع السابق، ص 427

[2] Matthew Jones, UK Court orders writ to be served via Twitter, REUTERS: TECHNOLOGY (Oct. 1. 2009, 5:29 PM) http://www.reuters.com/article/us-britain-twitter-life- tech-idUSTRE5904HC20091001 (اخر زيارة 2020/3/20).

[3] N.Y.S.3d 709, 716 (N.Y. Sup. Ct. 2015). 220.

See FED. R. CIV. P. 4(l)(1) Jurisdictions also permit a plaintiff to present evidence in addition to the server's affidavit if service is challenged by the defendant. Crabtree v. City of Durham, 526 S.E.2d 503, 505 (N.C. Ct. App. 2000).

[4] د. فتحي والي، الوسيط، مرجع سابق، ص،350 وما بعدها ،ص 399 وما بعدها. د. وجدي راغب، مبادئ الخصومة المرجع السابق، ص302 وما بعدها.

[5] No. 3:16-CV-3240-LB, 2016 WL 5725002 (N.D. Cal. Sept. 30, 2016).\ . at § 274 (2016) (discussing the process by which a defendant challenges the sufficiency of service; but see id. at § 270 (2016) (discussing the presumption of sufficiency given to service by a state official, and removing it from challenge by extrinsic evidence).

[6] د. وجدي راغب، مبادئ الخصومة المرجع السابق، ص40،41 وما بعدها.

وخاصة في بيانات صحيفة الدعوى، وغيرها من الأوراق الاجرائية، هناك ما يعرف بمبدأ تكامل البيانات" و المقصود به عدم المغالاة في الشكلية، بل أن البيانات تكمل بعضها بعضا بحيث إذا غاب بيان أو كان معيبا أمكننا الاستعاضة عن مدلوله ببيان آخر موجود وصحيح من نفس صحيفة الدعوى، مما يترتب على هذا المبدأ إن قانون المرافعات المصري والسعودي لم يتطلب التعبير عن أي من البيانات السابقة بألفاظ معينة، فالعبرة بأي لفظ يؤدي الي المعني، فيصح التعبير عن محل الاقامة مثلا بالمنزل او السكن، ويمكن استيفاء بيان محل الإقامة المختار للمدعي من بيان محل إقامة من يمثله، وخاصة إذا كانت الصحيفة مقدمة من مكتب المحاماة بموجب وكالة قانونية،[1] وايضا عنوانه علي موقع التواصل الاجتماعي الذي يكفي أن يكون كاشف عن شخصية الشخص المراد اعلانه، فهو بمثابة مسكن افتراضي له ، بشكل لا يدع مجالا للشك فيه[2]، بما إن جميع هذه البيانات تكمل بعضها بعضا، فيمكن استيفاء بيان ناقص من ببيان آخر ورد في نفس صحيفة الدعوى، وذلك اذا تم الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، فيكون الاعلان منتجا لأثاره القانونية.

ثالثا : تحديد نطاق الخصومة

الأصل أن يتحدد نطاق القضية بالمطالبة القضائية التي تبدأ بها الخصومة، وتسمى هذه بالطلب الأصلي، فينظر إلى عناصر الدعوى التي يتضمنها هذا الطلب أي أشخاص الدعوى ومحلها وسببها، وتدور الخصومة حول هذه العناصر دون غيرها، فلا يجوز - بعد بدء الخصومة - تغيير أي من هذه العناصر، فالأصل أن يبقى هذا النطاق منذ بداية الخصومة حتى نهايتها إعمالا لمبدأ ثبات النزاع، أو لمبدأ ثبات الطلب، وبعبارة أخرى لا يجوز تقديم طلب جديد، وترجع هذه القاعدة الى الرغبة في عدم تعقيد الخصومة بطلبات تقدم فيها بعد بدئها مما يؤخر سيرها، وإلى الرغبة في عدم مفاجأة الخصم لخصمه بطلبات جديدة تقدم بعد أن يكون قد استعد للدفاع في نطاق الطلب الاصلى وحده، ولأن هذه القاعدة ترجع إلى الرغبة في حماية الخصوم، فانها تتعلق بالمصلحة الخاصة، ولهذا يمكن للطرفين الاتفاق على مخالفتها،على أن الأخذ بالمبدأ المتقدم كما جاء به النظام الانجلو سكسوني على اطلاقه قد يؤدي الى التضحية بمبدأ آخر، هو مبدأ الاقتصاد في الخصومة، الذي يقتضي تصفية المنازعات المرتبطة بالنزاع الأصلي أو المتفرعة عنه[3]، وهذا التحديد لنطاق القضية يلزم الخصوم والقاضي، فمن ناحية، ليس لأي من الخصمين أن يخرج عن نطاق الطلب الأصلي في أي عنصر من عناصره، وخاصة اذا تم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ويمتد هذا المنع ليس فقط الى تقديم الطلبات، وانما أيضا إلى ما يتعلق بأوجه الدفاع أو الدفوع أو تقديم أدلة الإثبات، فهذه يجب أن تكون متعلقة بما قدم من طلبات، ومن ناحية أخرى، يلتزم القاضى بما قدم من طلبات أصلية في صيحفة الدعوي التي اعلنت من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ويستوي في الطلب أن يكون صريحا أو ضمنيا، فالطلب الصريح أيضا على القاضي الفصل فيما ينطوي عليه من طلب ضمنى.

رابعا: سير الخصومة

ومعناها ان تبدا المحكمة نظر الخصومة وتعقد جلسات نظر الدعوي، اذا وصل الي علم المدعي عليه صحيفة الدعوي وامر التكليف الحضور عبر صفحته الشخصية علي مواقع التواصل الاجتماعي، ويحدد تاريخ الجلسة في صحيفة الدعوي عند ايداعها قلم الكتاب في حضور المدعي او من يمثله - كما نصت المادة (97) من قانون المرافعات المصري، وبهذا يتصل تاريخ الجلسة بعلمه، ويتحقق علم المدعى عليه به بإعلانه بصورة من صحيفة الدعوى وفقا لما سبق بيان، سواء تم الاعلان بالطرق التقليدية او من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. [4]

والأصل أن تنظر القضية في أول جلسة، وتجرى المرافعة في أول جلسة، ولكن قد تقرر المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة اخرى، كما لو وجدت المدعي عليه لم يعلن بصحيفة الدعوي، كما لو لم يطلع او يستلم المدعي عليه عبر صفحته الشخصية، وقد يصدر بناء على طلب أحد الخصوم، وعلى المحكمة اجابة الخصم الى طلبه تأجيل نظر الدعوى، اذا كان هذا التأجيل مما يقتضيه صيانة حق الدفاع[5]، كما لو طلب المدعي الذي قدم الطلب التأجيل لاعادة الاعلان الصحيفة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي للعدم فعالية الاعلان الاعلان من خلال الوسائل التقليدية،على أنه يلاحظ أنه وفقا للمادة (٩٨) من قانون المرافعات المصري لا يجوز تأجيل نظر الدعوى اكثر من مرة لسبب واحد يرجع إلى أحد الخصوم، وهو ما يعني أنه ليس للمحكمة اجابة طلب خصم التأجيل لسبب معين الا مرة واحدة، علي خلاف ماجاء في القانون الامريكي الذي يوقع عقوبات مالية وقد تصل الي شطب الدعوي علي الطرف المماطل في الخصومة.

خامسا : اكتساب المدعي والمدعي عليه مركز الخصم

المراكز الإجرائية فهي ما يحدده القانون من الحقوق والالتزامات الملقاة على عاتق الخصوم كل بحسب وضعه في الخصومة، فهناك ما يعرف بالمركز القانوني الإجرائي للمدعي، وهناك ما يعرف بالمركز القانوني الإجرائي للمدعى عليه، وبمقتضى هذا المركز أو ذاك يتمتع الخصم بمجموعة من الحقوق أهمها على الإطلاق حقوق الدفاع، ومجموعة من الالتزامات أهمها على الإطلاق الالتزامات ببذل الهمة الإجرائية، ونقصد به على وجه الخصوص واجب متابعة الدعوى بما تقضيه من حضور ومن استعمال وسائلها من طلبات ودفوع

---

(1) د. فتحي والي، الوسيط، مرجع سابق، ص435 وما بعدها.

(2) CPB Lawyers, Substituted Service of Legal Documents via Facebook: “Like” or “Unlike” by Australian Courts, LEXOLOGY (December 13,2012) http://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=1e184550-fa73-4c6c-bc6d-b5a160fab4b9. However, in Citigroup v Weerakoon, an Australian court denied a motion to serve defendant via Facebook after noting lack of certainty that the Facebook was the defendant’s account. (2020/3/20 اخر زيارة).

(3) د. فتحي والي، الوسيط المرجع السابق ص434 وما بعدها.

(4) N.J. ADMIN. CODE § 5:70–2.11(a)(4)(ii) (2016) (requiring posted notice to be posted in a “conspicuous” manner).\\ Termite & Pest v. Ones, 792 So.2d 1266, 1268 (Fla. Dist. Ct. App. 2001) (reasoning “where the contents of an affidavit supporting a defendant’s contention of insufficiency of service would, if true, invalidate the purported service and nullify the court’s personal jurisdiction over the defendant, the trial court should hold an evidentiary hearing before deciding the issue”).

(5) د. أحمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 372

وإبداء أوجه دفاع في المواعيد المقررة حتى تصل الخصومة إلى غايتها النهائية في الوقت المناسب، ولا يجد الباحث افضل وسيلة لتحقيق تلك الغاية الاجرائية، الا من خلال استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لفعاليتها في اعلان الاوراق القضائية.

سادسا: نظر القضية في غياب الخصوم :-

الأصل أن تنظر القضية بحضور جميع أطرافها، تطبيق المبدأ المواجهة، وتتحقق المحكمة من تمام المواجهة إما بحضور الخصم أو بإعلانه بصحيفة الدعوى اعلانا صحيحا [1]، والواقع أن من مصلحة الخصم الحضور بنفسه أو بواسطة من يمثله للدفاع عن وجهة نظره حتى يصدر حكم لصالحه، ولكن قد يحدث أن يتغيب أحد الخصوم، والغائب عادة هو المدعى عليه، إذ من غير الطبيعي أن يفقد المدعي اهتمامه بالدعوى وهو الذي رفعها، وعند اذا تقوم اشكالية أمام القاضي ذلك أنه من ناحية لا يجوز الحكم على شخص دون سماع دفاعه ، وهو ما يستتبع مراعاة جانب الخصم الغائب، خاصة أنه قد يكون غائبا لعدم علمه بقيام الخصومة أو عدم علمه بتاريخ الجلسة،[2] فان على القاضي تأجيل القضية الى جلسة أخرى يقوم المدعي باعلان المدعى عليه بها وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، حيث لم تجدي الوسائل التقليدية في اعلان المدعي عليه، وقدم ما يفيد قيامه بالجهود المعقولة لاعلان المدعي عليه بالوسائل التقليدية، وفي الجلسة التالية نجد فرضان هما، الفرض الاول اذا لم يحضر المدعى عليه وتبين للمحكمة أن المدعي لم يقم بهذا الاعلان، فانها لا تنظر الدعوى، وانما توقع على المدعى ما تراه من جزاءات نصت عليها المادة ٩٩ مرافعات المصري لعدم امتثاله الأمر المحكمة بالقيام بالاعلان، اما محاكم النظام الانجلوسكسوني تحكم بعدم قبول نظر الدعوي، وخاصة عند الاطلاع علي قواعد الاعلان انها امهلت المدعي مهلة لتنفيذ الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بعد فشل ان يتم الاعلان من خلال الوسائل البديلة.

اما الفرض الثاني يجب ألا يؤدي غياب الخصم إلى عدم قيام القضاء بوظيفته[3]، وهو ما يدعو إلى تغليب وجوب تحقيق هذه الوظيفة رغم عدم مشاركة الغائب بنشاطه في الخصومة وعدم سماع دفاعه، خاصة أن الغياب قد يكون بسوء نية بقصد عرقلة أداء هذه الوظيفة، وللمحكمة عندئذ أن تحكم في الدعوى في هذه الجلسة مادام قام المدعي بالاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وقدم ما يؤكد قيامه بحسن نية بالجهود المعقولة من اجل اعلان المدعي عليه بالوسائل التقليدية، والتي لم تجدي نفع، وقدم ما يؤكد تلقي المدعي عليه رسالة علي حسابه الشخصي ،ووصل الي علمه من خلالها اقامة دعوي ضده ،وكما هو الحال بالنسبة لأية خصومة حضورية، إذ يفترض في هذه الحالة علمه بالخصومة وبالجلسة المحددة لنظرها، فإن لم يحضر فلا لومن إلا نفسه،ولذا تعتبر الخصومة حضورية بالنسبة له، حتي وان حضر جلسة واحدة و تخلف بعد ذلك عن الحضور [4].

ثامنا: حيدة القضاة والجهاز القضائي المعاون

ابتداء من تقديم الطلب القضائي واعلان صحيفة الدعوى، تبدأ الخصومة وسيرها في ترتيب عدده التزامات على عاتق القضاة والجهاز القضائي المعاون، وذلك لضمانة حيدة الجهاز القضائي، حتي اذا تم الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ويتأسس ذلك المبدأ على قاعدة أصولية قوامها وجوب اطمئنان المتقاضي إلى قاضيه ومعاونيه، وأن قضاءه لا يصدر إلا عن الحق وحده دون تحيز أو هوى، وإذا كانت جملة الأحكام التشريعية المنظمة لشئون القضاة ومعاونيهم قد حرصت على تدعيم وتوفير هذه الحيدة، فإنها في نفس الوقت لم تغفل حق المتقاضي إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى مظنة التأثير في هذه الحيدة، إذ يجد السبيل ليحول بين من قامت في شأنه هذه المظنة وبين القضاء في دعواه، ومن هنا قام حق رد القاضي عن نظر نزاع بعينه، كحق من الحقوق الأساسية التي ترتبط بحق التقاضي ذاته، ومن الحالات التي تؤثر علي حياد ونزاهة القاضي ومعاونيه، حالة العلاقة الشخصية بين القاضي أو أحد معاونيه وأحد الخصوم ،أو اعتياد المؤاكلة أو المساكنة ، العداوة أو المودة[5]، وبناء علي ذلك فقد جاء القانون المقارن بمبادئ وتوجيهات تنظم سلوك القضاة وموظفي المحكمة خلال استعمالهم لوسائل التواصل الاجتماعي[6]، **فلقد تبنت محاكم ولاية ميتشغان الامريكية** وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تواصل عامة، وذكرت أن العديد من المحاكم تستخدم توتير ، الفيس بوك، واليوتيوب، وأوصت بأن وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من منصات التواصل ينبغي يتم دمجها في برامج المحاكم، وقد وضعت مدونة سلوك اخلاقي للقضاة وموظفي المحكمة والمحامين، وبها بعض القيود القانونية، في صورة مبادئ توجيهية ومعايير وارشادات حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة[7]، وذلك بالاشتراك مع المركز الوطني الأمريكي للمحاكم، لوجود بعض المخاوف لدى العديد من المحاكم فيما يتعلق باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر قرارات المحاكم، والتواصل مع المجتمع بشكل قد يمثل خرق لضمانات السرية والنزاهة والحيادية، حيث يستخدم القضاة والموظفون وسائل التواصل الاجتماعي في حياتهم الشخصية مثل أي مواطن ،وقد تنشأ استثناء اشكاليات عديدة من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل القضاة وموظفي المحاكم، حيث يمكن نشر بعض التعليقات من قبل القضاة وموظفي المحاكم، تكون غير مناسبة حول القضايا المنظورة امام القاضي، عبر ووسائل التواصل الاجتماعي وتمس نزاهة المحكمة والإجراءات القضائية[8]،علي

---

[1] د. فتحي والي، الوسيط، مرجع سابق، ص،466 وما بعدها.

[2] د. وجدي راغب، المرجع السابق، ص336 وما بعدها.

[3] د. فتحي والي، الوسيط، مرجع سابق، ص181 وما بعدها. د. احمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 86 وما بعدها.

[4] Koster v. Sullivan, 160 So.3d 385, 388, (Fla. 2015) (holding that "the return of service is the instrument a court relies on to determine whether jurisdiction over an individual has been established").

[5] د. فتحي والي، الوسيط، مرجع سابق، ص،175 وما بعدها

[6] Michigan Code of Judicial Conduct, Michigan Supreme Court; http://courts.mi.gov/Courts/MichiganSupremeCourt/rules/Documents/Michigan%20Code%2 0of%20Judicial%20Conduct.pdf (اخر زيارة 2020/3/20).

[7] "Social Media and the Courts: Innovative Tools or Dangerous Fad? A Practical Guide for Court Administrators," by Norman H. Meyer, Jr., International Journal for Court Administration (IJCA), Vol. 6 No. 1, June 2014, page 1; http://www.iacajournal.org/index.php/ijca/article/view/136 (2020/3/20 اخر زيارة).

[8] Model Code of Conduct for Michigan Trial Court Employees, Michigan Judicial Institute; http://courts.mi.gov/education/mji/Resources/Documents/ModelCodeConductAllStaff.pdf (2020/3/20 اخر زيارة).

سبيل المثال:- ما ذكره المبدأ التوجيهي رقم(B.6) عن ملف تعريف وسائل التواصل الاجتماعي للموظفين بالمحكمة او القضاة ، قد يتم عرضه علي شبكات التواصل الاجتماعي، ويجوز لأي محامي الاطلاع على الملف الشخصي، لأحد الموظفين بالمحكمة او القضاة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ،شريطة عدم وجود اتصال مباشر(سواء كان ذلك بواسطة محامي أو وكيل الخصوم أويتم إنشاؤه تلقائيًا بواسطة شبكة التواصل الاجتماعي)، و لا يجوز لمحامي التواصل مع مسؤول قضائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و خاصة إذا كان المحامي يعتزم التأثير على الموظف القضائي عند أداء واجباته الوظيفية بما يؤثر علي سير الخصومة وفق مجري العدالة ،فيتم اتخاذ الاجراءات القانونية ضده، حيث يحظر الاتصال بين محامي احد الخصوم ، و القضاة او احد موظفي المحكمة المعروض عليهم القضية، من خلال تقديم طلب صداقة او يكون بينهم صداقة او يكون صديق مشترك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يمكن اعتبار الإشعار التلقائي لطلب الصداقة الذي تم إنشاؤه بواسطة شبكة التواصل الاجتماعي تقنيًا انتهاك أخلاقي لمدونة السلوك القضائي . [1]

ففي محكمة مقاطعة كارولاينا الشمالية، تم تأديب قاضي والتشهير به نتيجة قيامه بالاتصال مع محامي في قضية منظورة امامه من خلال موقع التواصل الاجتماعي، وبعد التحقيق معه، وجدت لجنة المعايير القضائية أن قاضي محكمة المقاطعة الذي كان ينظر قضية الحضانة قد أصبح من ضمن "أصدقاء" محامي الخصوم في القضية المعروضة امامه على موقع الفيس بوك [2]وأثناء نظر القضية قام كلا من المحامي والقاضي، بالتعليق لبعضهم البعض على صفحتهما الشخصية بالفيس بوك، ووجدت اللجنة التأديبية أن القاضي انتهك المبادئ التوجيهية للسلوك القضائي من خلال وجود اتصالات مع محامي أحد الخصوم في قضية مازالت منظورة امامه[3] لذلك قامت اللجنة بمعاقبة القاضي ووجهت له اللوم، معلله ذلك بأن أفعاله: دليل على تجاهله لمبادئ السلوك الاخلاقي طبقا لقانون ولاية كارولينا الشمالية القضائية، بما في ذلك تجاهله معايير السلوك المناسب لضمان نزاهة واستقلال القضاء (Canon 1)، وعدم الاحترام والامتثال للقانون (Canon 2A)، بطريقة تهدر ضمانة ثقة الجمهور في نزاهة القضاء (Canon 2A)، فإن التعليمات واضحة حول حظر الاتصال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي : "لا يجوز التواصل لقاضي او احد موظفي المحكمة، مع أي شخص حول قضية منظورة امام المحكمة، سواء كان عبر هاتف خلوي، او عبر البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية، أو من خلال أي مدونة أو موقع، أو من خلال أي غرفة محادثة عبر الإنترنت، أو عن طريق أي مواقع شبكات اجتماعية أخرى" [4]

المطلب الثاني

الاشتراطات القانونية والفنية لترتيب تلك الاثار طبقا للنظام الانجلوسكسوني

ينقسم هذا المطلب الي فرعين وهم كالتالي:-

الفرع الاول معيار مولان الدستوري

الفرع الثاني السوابق القضائية في النظام الانجلوسكسوني

الفرع الاول

معيار مولان الدستوري

- وفقا للدستور الأمريكي وقواعد الإجراءات المدنية، يعد الإعلان صحيحا بأي وسيلة ما إذًا أقره القضاء وانصاع للمتطلبات قاعدة الاجراءات الواجبة due process المنَصوص عليه بناء على التعديل الرابع عشر في دستور الولايات المتحدة الأمريكية [5]،ومنذ سنة 1950 تعتمد المحاكم معيار معينا لتقدير مدى كفاية الإعلان، أيا كانت وسيلته، وهو ما يعرف بمعيار مولان، مولان الوارِّد في قرار المحكمة العليا في قضية [6]،والتي قضت فيها المحكمة بأن الإعلان ليتوافق مع التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي، لابد من توافر شروط دستورية أولها أن تكون وسيلة اعلان المدعي عليه قد تمت بمعقولية، وتحت كل الظروف تكون أفضل وسيلة للإعلان الخصوم، ووسيلةً تلفت انتباه الخصوم المعنيين بالدعوى القائمة، ويقدم لهم فرصة للاستماع ولعرض دفاعهم وادلتهم، وأجازت بناء عليه الإعلان بطريق النشر في الصحف آنذاك، ومعيار مولان هو المرجع القضائي الذي مازال حتى يومنا هذا تستند إليه المحاكم الأمريكية، وتقاس به فاعلية وسيلة الاعلان المستخدمة، وبناء على ما سبق، يمكن اعتبار وسيلة الاعلان وسيلة قانونية لا تخل بحقوق الدفاع التي كفلها الدستور الامريكي حال أن توافرت الشروط الآتية:

أولاً: إذا كان الإعلان ينقل المعلومات الضرورية للمدعى عليه للرد.

---

(1) Resource Packet for Developing Guidelines for the Use of Social Media by Judicial Employees, Administrative Office of the United States Courts, April 2010, is an excellent resource, found at http://www.uscourts.gov/RulesAndPolicies/CodesOfConduct.aspx. Another excellent paper, “Designing Social Media Policy for Government,” by Natalie Helbig and Jana Hrdinová, Brookings Institution, January 2011, is found at http://www.brookings.edu/research/papers/2011/01/social-media-policy. Examples of court policies can be found at http://www.ncsc.org/Topics/Media/Social-Media-and-the-Courts/Social-Media/Home.aspx. (2020/3/20 اخر زيارة).

(2) Public Reprimand B. Carlton Terry Jr. District Court Judge, Inquiry No. 08-234, N.C. JUD. STANDARDS COMM’N (Apr. 1, 2009), available at http://www.aoc.state.nc.us/www/public/ coa/jsc/publicreprimands/jsc08-234.pdf (2020/3/20 اخر زيارة).

(3) Judge Terry’s actions constitute conduct prejudicial to the administration of justice that brings the judicial office into disrepute. Id. (citing N.C. CONST. art IV, § 17 and N.C. GEN. STAT. § 7A-376(a) (2009)).

(4) at 3–4 (citing a violation of North Carolina Judicial Canon 3A(4)).

(5) U.S. CONST. amend. XIV, § 1; U.S. CONST. amend. V.

(6) Mullane v. Cent. Hanover Bank & Trust Co., 339 U.S. 306(1950).\ While more than just proper notice is needed for a binding judgment, notice is an essential part of ensuring that the defendant will be bound to the court’s judgment. Mullane v. Cent. Hanover Bank & Tr. Co., 339 U.S. 306, 314 (1950); 4A CHARLES ALAN WRIGHT ET AL., FEDERAL PRACTICE & PROCEDURE §1074 (4th ed. 2016).

ثانياً: أن يُسلم الإعلان في وقت يسمح للمدعى عليه بأن يرد في الوقت المناسب.

ومن هنا يستنتج الباحث أن المحكمة العليا في هذه القضية الشهيرة اتبعت منهجا مرنا وفي ذات الوقت مقيدا، فهو مرن في عدم اشتراطه وسيلة محددة من الوسائل البديلةً للإعلان المقررة [1]، ومقيَّد بأن يثبت الخصم أن الوسيلة المقترحة للإعلان كوسيلة بديلة لا تقل في درجة رجحان إيصال الإجراء إلى علم المدعى عليه عن الوسائل البديلة المتعارف عليها، وهذا المبدأ الدستوري المرن يزيل القيود عن المحاكم الفدرالية من أساليب الاعلان التي عفا عليها الزمن ويتيح لهم الدخول في عصر النهضة التكنولوجية. [2]

الفرع الثاني

السوابق القضائية في النظام الانجلوسكسوني

لقد كانت السوابق القضائية بالنظام الانجلو سكسوني في أول الامر مترددة وبشدة في إجازة الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى الاشكاليات القانونية التي تواجه استخدام تلك الوسائل في الإعلان، لاسيما تلك التي تتعلق بهوية ونشاط الخصم على المنصات الإلكترونية، وكذا قد يتم خلق حسابات وهمية، أو حسابات حقيقية، ولكن دونما إثبات لنشاط الحسابات الإلكترونية والاستخدام المنتظم والمضطرد لها، مما قد يؤدي الي عدم الاعتداد قانونا بالإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي لن يترتب الاثر القانوني للإعلان، وبناء علي ذلك ومن خلال تحليل لسوابق القضائية داخل الولايات المتحدة ودول النظام الانجلو سكسوني مثل استراليا ونيوزلندا انجلترا، نجد بعض الاشتراطات يجب توافرها، لكي يحصل طالب الاعلان من المحكمة علي التصريح له بإجراء الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مع مقارنة تلك الوسيلة مقابل الوسائل الحديثة الأخرى [3] وهذا سوف ما سنقوم بتوضيحه كالتالي:-

اولا-السوابق القضائية في الولايات المتحدة

تعتبر الاشكالية الرئيسية فيما يتعلق بالإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، هو صحة ملف التعريف الشخصي لصاحب الحساب المراد اعلانه علي وسائل التواصل الاجتماعي، فقد يتم بسهولة إنشاء ملف تعريف كاذب باستخدام كميات من الصور تم جمعها من الحساب الشخصي الاصيل، ومع ذلك، فإن مجرد الحصول على صورة تتطابق مع هوية الشخص المراد اعلانه لا يكفي لمصادقة الحساب، حيث تتطلب جميع الحالات التي تمت فيها الموافقة على الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أدلة إضافية لإثبات أن الحساب ينتمي حقًا إلى شخص المدعي عليه المراد اعلانه، وقد يشتمل جزء من هذا الدليل على عمر ملف التعريف وكمية وتاريخ المشاركات، وحالات الاتصال المباشر بالمدعي عليه من خلال حساب وسائل التواصل الاجتماعي المحدد سواء كان الفيس بوك او توتير او واتساب. [4]

وعلى غرار الإعلان عن طريق البريد الإلكتروني، هناك مشكلة أخرى هي ما إذا كان المدعي عليه قد تلقى المستندات بالفعل أم لا، فماذا لو ترك الشخص حسابه على الفيس بوك او توتير او واتساب مسجلاً في كمبيوتر شخص آخر، فمن الممكن لشخص آخر غير المدعي عليه رؤية الاعلان، وقد تنشأ هذه المشكلات مع أي نوع من الاعلانات بخلاف الاعلان الشخصي، بما في ذلك البريد والاعلان على أحد أفراد الأسرة، فليس هناك ما يضمن أن يبلغ أحد افراد الاسرة او الاصدقاء الاعلان الي المدعي عليه. [5]

لذلك يعتقد بعض الفقه ان الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لن يحل محل الاعلان الشخصي، وإن كان البعض يري، اعتباره خيارًا فعالًا للإعلان البديل، حيث إن الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، هو أحد أكثر طرق الاعلان البديلة استخداما، و

---

(1) Greene v. Lindsey, 456 U.S. 444, 449 (1982). See also Pennoyer v. Neff, 95 U.S. 714, 741–43 (1877), overruled in part by Shaffer v. Heitner, 433 U.S 186(1977).

(2) Melodie M. Dan, Social Networking Sites: A Reasonably Calculated Method to Effect Service of Process, 1 CASE W. RESERVE J.L. TECH. & INTERNET 183, 206 (2010) ("If courts allow a plaintiff to serve a defendant over a social networking site, the plaintiff can more easily gain confirmation that the defendant received notice of the plaintiff's lawsuit. On a social networking site, a plaintiff may be able to determine when a defendant last visited his account, which would show the defendant may have received the notice.").

(3) Indeed, in the well known Occupy Wall Street action involving the subpoena of a Twitter account, People v. Harris, the Court noted: In dealing with social media issues, judges are asked to make decisions based on statutes that can never keep up with technology. In some cases, those same judges have no understanding of the technology themselves. Judges must then do what they have always done—balance the arguments on the scales of justice. They must weigh the interests of society against the inalienable rights of the individual who gave away some rights when entering into the social contract that created our government and the laws that we have agreed to follow. Therefore, while the law regarding social media is clearly still developing, it can neither be said that this court does not understand or appreciate the place that social media has in our society nor that it does not appreciate the importance of this ruling and future rulings of courts that may agree or disagree with this decision People v. Harris, 949 N.Y.S.2d 590, 597 (N.Y. Crim. Ct. 2012) (footnote omitted) (citation omitted).

(4) Rio Properties, 284 F.3d at 1016. \Zubulake v. UBS Warburg LLC, 217 F.R.D. 309, 313–15 (S.D.N.Y.2003).

(5) Liberty Media Holdings, LLC v. Sheng Gan, Civil Action No. 11–CV– 02754–MSK–KMT, 2012 WL 122862, at *2 (D. Colo. Jan. 17, 2012). In Liberty Media Holdings, the plaintiff was attempting to serve a defendant who was the owner and operator of a certain Internet site. Id. at *1. The court found that the plaintiff had taken considerable measures to attempt to serve the defendant. Id. at *3. The defendant's actual street address and geographical location were unknown, and the plaintiff made extensive efforts to find information about the defendant's location without any luck. Id. Unfortunately for the plaintiff, the Liberty court assessed that because there was no indication that the defendant had actual notice of the suit and was simply avoiding formal service and because the defendant did not hold out that e-mail was its preferred method of communication like the defendant in Rio, it found service through e-mail to be impermissible. Id. at *3–4. It stated that while service by e-mail may be a last resort, "to allow Plaintiff to complete service of process by e-mailing the complaint and summons to these e-mail addresses without any confirmation of receipt would be akin to allowing plaintiff to slide a complaint and summons under the front door of what appears to be an abandoned residence." Id. at *4. Ultimately, the court reasoned, due process requires more.

ليس مكلفا فحسب، بل هو قادر علي اعلان المدعي عليه بفاعلية ويتحقق العلم القانوني له بالأوراق القضائية، ففي قضية (Baidoo v Blood-Dzraku) [1]، كانت امرأة تسعى للحصول على الطلاق من زوجها وسعت إلى اعلانه عبر الفيس بوك لأنها كانت تواجه صعوبة في تفعيل الاعلان الشخصي، وأشار القاضي الذي ينظر القضية بمحكمة ولاية نيويورك يدعي ماثيو كوبر ، الي ان فرص المدعى عليه ، في رؤية الاعلان بأصل الصحيفة وأمر التكليف بالحضور ضئيلة للغاية ، سواء تم النشر في الصحف الخاصة أو في أي صحيفة أخرى، فاذا اختار المدعي الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، فعليه قبل أن يطلب الاذن من المحكمة بالإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ان يقدم العديد من الادلة الكافية ،و واضحة عن المعلومات التي تبحث عنها المحكمة، حتي تمنح التصريح له بالإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ومنها علي سبيل المثال معلومات تتعلق بعمر الحساب، إذا تم إنشاء الحساب منذ 10 سنوات، وهناك دلائل علي فاعلية الحساب في اخر ستة أشهر، فسوف يساعد طول المدة الزمنية في التخفيف من أي مخاوف بشأن الحساب ان يكون مزورا، وإذا كان لدى المدعي رسائل أو اتصالات مع المدعي عليه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، فعليه ان يقدمها مع إفادة خطية الي المحكمة حتي تصرح له بان يسلك طريق الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي . [2]

ففي قضية (Fortunato)، رفضت المحكمة طلبًا بتكليف الحضور ابنة في دعوى قضائية مع والدتها باستخدام الاعلان عبر الفيس بوك، حيث لاحظت المحكمة عدم وجود أدلة كافية لإثبات أن الملف الشخصي عبر الفيس بوك ينتمي إلى شخص المدعي عليهما. [3]

فحماية ضمانات التقاضي وحقوق الدفاع[4]، والتي نصت عليها قاعدة الإجراءات القانونية الواجبة هي حجر الزاوية في عملية الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فلن يحصل المدعي علي قرار من المحكمة للقيام بإعلان المدعي عليه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، الا بعد الحصول علي دلائل كافية ومعقولة لمعرفة مدى احتمال حصول وصول الاعلان القانوني الي علم المدعي عليه، ولذلك فعلي المدعي ان يقدم دليلا على أن الحساب الشخصي للمدعي عليه نشط بالفعل، من خلال: تحديثات الحالة، تحملات الصور أو عدد الإعجاب علي المنشورات الأخرى والتغييرات الأخيرة في صورة الملف الشخصي، ففي عام 2016، رفض قاض في ولاية نيويورك طلب امرأة لإعلان زوجها المنفصل عنها، بتكليفه بالحضور للطلاق عبر الفيس بوك، معللا ذلك إن المرأة فشلت في إثبات أن زوجها كان مستخدما نشطا للمنصة التواصل الاجتماعي، حيث تظهر أوراق القضية أن المدعية والمدعي عليه تزوجا في نيويورك في يونيو 2011، و أوضحت المدعية إن زوجها غادر المنطقة بعد حوالي شهرين من زواجهما، وفشلت في الوصول عن معلومات لاتصال به، وأدع المدعي عليه إنه تم ترحيله من الولايات المتحدة، وعندما تقدم محامي المدعية بطلب للطلاق في أكتوبر 2016 ، طلب اعلان التكليف بالحضور عبر الفيس بوك، مدللا علي إنه بذل عدده محاولات للإعلان الشخصي، وقدم دليلا علي إنه قام باتصالات بأفراد أسرة المدعي عليه، وقام بالبحث في السجلات العامة دون جدوى، وقد اظهرت صفحة الفيس بوك يعتقد أنها تنتمي إلى المدعي عليه ان موطنه في المملكة العربية السعودية، ولأن المملكة العربية السعودية ليست جزءًا من اتفاقية لاهاي، فقرر محامي المدعية إنها لا يمكنها ضمان الاعلان الشخصي في ذلك البلد، وأن نشر أمر التكليف بالحضور في إحدى الصحف المحلية سيكلفها 1000 دولار، وهو أمر لا تستطيع تحمله، وأخبرت المحكمة أنها سبق لها التواصل مع المدعي عليه من خلال أحد ملفاته الشخصية على الفيس بوك، فرفض طلبها بالإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، وعند الطعن علي ذلك القرار أمام قاضي المحكمة العليا بولاية نيويورك جيفري صن، والذي أشار إلي إن المدعية في اول الامر فشلت في تقديم وثائق تثبت أن ملفات الفيس بوك المقدمة، تخص شخص المدعي عليه، حيث لم يكن علي أحد الملفات الشخصية للزوج المقدمة للمحكمة أي منشورات بعد عام 2014، ولم تقدم المدعية أيضا للمحكمة لقطات من رسائلها التي تم الإبلاغ عنها مع المدعي عليه على الفيس بوك ، ولم تقدم إفادة خطية تؤكد أنها تعرف أيا من الأصدقاء المدرجين في الملف الشخصي للمدعي عليه، الا ان المحكمة العليا لولاية نيويورك قد صرحت لها بالإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بعد ان قدمت تحريات كافية عن نشاط حسابه الشخصي، بعد ان قام بالرد علي رسائلها، بانها لن تستطيع ان تصل اليه لأنه مراوغ)، وقد كان لهذه القضية الشهيرة من اثر في تأسيس مبدا جواز القيام بإعلان الخصوم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والذي عرفت فيما بعد بقضية(catch all). [5]

علاوة على ذلك، **وافقت محكمة مقاطعة مينيسوتا** على الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، في قضية (Mpafe) [6]، فقد أمرت محكمة مينيسوتا اجراء اعلان إجراءات الطلاق عن طريق البريد الإلكتروني أو الفيس بوك أو أي موقع اخر للتواصل الاجتماعي، وقد جاء في أمر المحكمة أن المدعي لم يتمكن من تحديد موطن المدعي عليه، وقد باءت محاولات الاعلان بالطرق البديلة

---

(1) Baidoo v. Blood-Dzraku, 5 N.Y.S.3d 709, 716 (N.Y. Sup. Ct. 2015) (noting that publication of legal notice in "more widely circulated newspaper, like the New York Post or the Daily News, might reach more readers, the cost, which approaches $1,000 for running the notice for a week").

(2) -N.Y. C.P.L.R. LAW § 308(5) (McKinney 2016) (allowing the court to order any manner of service if it first finds that service is impracticable under the traditional methods set forth in the service statute).

(3) Fortunato v. Chase Bank USA, N.A., No. 11 Civ. 6608(JFK), 2012 WL 2086950, at *1 (S.D.N.Y. June 7, 2012).

(4) Baidoo v. Blood-Dzraku, 5 N.Y.S.3d 709, 716 (N.Y. Sup. Ct. 2015).

(5) N.Y. C.P.L.R. LAW § 308(5) (McKinney 2016) (allowing the court to order any manner of service if it first finds that service is impracticable under the traditional methods set forth in the service statute).

(6) Hydentra Hlp Int. Ltd. v. Porn69.org, No. CV15-00451-PHX DGC, 2015 WL 8064770, at *3 (D. Ariz. Dec. 7, 2015) (ordering service service via email after finding that the de- fendant "conducts business through the internet" and "service through email will give defendant sufficient notice and opportunity to respond"); F.T.Comm'n. v. PCCare247 Inc., No. 12 CIV. 7189 (PAE), 2013 WL 841037, at *4 (S.D.N.Y. Mar. 7, 2013) (allowing service on the defended via email and Facebook); Lipenga v. Kambalame, No. GJH-14-3980, 2015 WL 9484473, at *4 (D. Md. Dec. 28, 2015) (the plaintiff presented evidence that she had "elec- tronically communicated" with the defendant in an attempt to negotiate a settlement of the dispute); see also F.T.Comm'n. v. Pecon Software Ltd., No. 12 CIV. 7186 (PAE), 2013 WL 4016272, at *6 (S.D.N.Y. Aug. 7, 2013) (ordering service via email on those defendants that made "use of [the] email addresses in relation to the alleged scheme" and denying a request to order service via email on a defendant who did not make such use of the proposed email).

بالفشل، حيث نظرت المحكمة في الإعلان عن طريق النشر من خلال الصحف المحلية ولكن ذكرت أنه من غير المرجح أن يصل الي علم المدعي عليه الاعلان بهذه الطريقة، وسببت المحكمة حكمها بان الاعلان عن طريق التسليم العام بالبريد سيكون غير ناجح، لذلك وافقت المحكمة على الاعلان عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، على أساس أنه سيكون من المرجح أن يحصل المدعي عليه على العلم القانوني بالدعوي، وقررت المحكمة أن الاعلان عن طريق النشر بالصحف اصبح طريقة غير ناجعة، ومكلفة بشكل غير معقول، أما الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، اعتبرته وسيلة معقولة وفعالة.[1]

وبعد استعراض هذه السوابق القضائية، وجد الباحث ان الموافقة على الاعلان عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، لن تصرح المحكمة به، ما لم يقدم المدعي إفادة بانه قام ببذل جهد كافي ومعقول ومحاولات مناسبة لتحديد موطن المدعي عليه لإعلانه شخصيا وهو التزام ببذل عناية، حيث ان للمحكمة سلطة تقديرية في استخدام الاعلان بالطرق البديلة الي الان، وعلي وجه الخصوص استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في حالة تعذر الاعلان بالطرق التقليدية سواء الاعلان في محل الاقامة او الاعلان الشخصي.[2]

وعلى سبيل توضيح ذلك، ففي قضية (catch all) المشار اليها، لم يكن لدى المدعى عليه عنوان بريد إلكتروني ، وكان آخر عنوان معروف له منذ أربع سنوات، ولم يكن لدى مكتب البريد عنوان إعادة الاعلان له في الملف الخاص به، ولم يكن لهاتفه الخلوي مسبق الدفع أي عنوان في فواتير مرتبط به، ولم يكن لدى دائرة السيارات أي سجلات عنه، وقد بذل المدعي جهودًا واضحة لتنفيذ الاعلان، ولكن نظرًا لعدم وجود عنوان فعليا، و بعد كل هذه الدلائل قد صرحت المحكمة للمدعي بإعلان المدعي عليه من خلال الفيس بوك لأنه الطريق الوحيد المناسب لوصول العلم اليقيني للإعلان الي المدعي عليه.

و يري الباحث كما حدث في الماضي مع الاعلان عن طريق البريد الإلكتروني، حيث استغرق وقتًا ليصبح مقبولا من قبل المحاكم والمشرع، وكذلك سيحدث في المستقبل في قبول الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع تغير مجتمعنا واصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، يمكن أن يثبت الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أنه وسيلة فعالة لضمان الاستلام الفعلي للإعلان، والوصول الي الغاية من الاعلان وهي تحقيق العلم القانوني باعتباره جوهر مبدا المواجهة الذي يشكل ضمانة من ضمانات حق الدفاع في الحالات التي يتم فيها إكمال الاعلان بالطرق البديلة[3]. ففي القضية المشار إليه من قبل، المحكمة لم تسمح للمدعية باستخدام منصة وسائل التواصل الاجتماعي من خلال الفيس بوك للإعلان زوجها بأوراق قضية الطلاق، ومع ذلك فإن المدعية قضت سنوات في محاولة اعلان الزوج، دون جدوي باستخدام أساليب الاعلان التقليدية امام محكمة ولاية نيويورك، حيث اختفى زوجها دون ترك عنوان لإعادة توجيه الاعلان أليه، ولم يكن لديه مكان عمل معتاد أو ثابت للإقامة، وليس له سجل لدى قسم السيارات بإدارة المرور بولاية نيويورك، ثم سمحت المحكمة العليا بولاية نيويورك للمدعية بالإعلان باستخدام الفيس بوك ،حيث تمكنت المدعية إرسال رسالة خاصة لزوجها على حسابه بالفيس بوك، وقد تيقنت المحكمة قد انه حسابه الشخصي، حيث أثبتت المدعية أن حسابه نشط ، من خلال ارسال رسالة مرة واحدة في الأسبوع لمدة ثلاثة أسابيع متتالية، وقد كانت الرسائل الخاصة مصحوبة بمكالمات شخصية إلى المدعي عليه الذي اعترف بانه هرب الي المملكة العربية السعودية ولن تستطيع الامساك به او اتخاذ أي اجراء قانوني ضده[4]، ولذلك تعتبر محكمة ولاية نيويورك هي الرائدة في الولايات المتحدة، بالاعتراف بان وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة مناسبة ومعقولة للإعلان القضائي، ومع تحسن التكنولوجيا وتغيير تفضيلاتنا للاتصال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، سيتعين على المشرع تعديل القوانين الاجرائية حيث يقترح الباحث أن تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي كأسلوب شائع للإعلان القضائي، كما حدث مع الاعلان من خلال البريد الالكتروني في اول الامر، و رغم اشكالية مصدقيه الحسابات الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، قد تكون طريقة الاعلان الشخصي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي هي الطريقة المفضلة للمحكمة، لما تتمتع به من حماية لضمانات التقاضي، ودليل ذلك ما اقترحته ولاية تكساس بتغيير قانون الولاية للسماح بالإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، و بعد توفير المتطلبات القانونية للإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي[5] ، وهي كالتالي :-

أولاً: -يجب أن يوفر موقع التواصل الاجتماعي نفسه منصة تتفق مع الاعلان القضائي، حيث يعني ذلك أن الموقع ينبغي ان يقدم للمستخدم الغير مسجل بالشبكة، وسيلة للاتصال بمستخدم آخر مسجل من خلال رسالة خاصة، و يجب أن تضمن خاصية الرسائل في

---

(1) See Ryan v. Brunswick Corp., No. 02-CV-0133E(F), 2002 WL 1628933 (W.D. N.Y. May 31, 2002) (holding that serving a Taiwanese corporation via mail, fax, or email is permitted under FRCP Rule 4(f)(3) and was not prohibited by Taiwanese law); Hollow v. Hollow, 193 Misc.2d 691 (N.Y. Sup. Ct. 2002) (allowing the plaintiff to serve her husband, a citizen of Saudi Arabia, divorce papers via email, international registered air mail and international registered standard mail after she proved her other attempts to serve her husband were futile).

(2) Baidoo v. Blood-Dzraku, 5 N.Y.S.3d 709, 716 (N.Y. Sup. Ct. 2015)

(3) Kevin W. Lewis, Comment, E-Service: Ensuring the Integrity of International E- Mail Service of Process, 13 ROGER WILLIAMS U. L. REV. 285, 302 (2008) (noting that tradi- tional "means of service have their flaws. The United States Postal Service is vulnerable to human error, resulting in lost mail and deliveries to wrong addresses. Notice by publication also carries imperfections because it can be misprinted.").

(4) Hollow v. Hollow, 747 N.Y.S.2d 704, 708 (Sup. Ct. 2002) (the court found "that service directed to the defendant's last known e-mail address as well as service by international registered air mail and international mail standard, is sufficient to satisfy the due process requirements").

(5) Melodie M. Dan, Social Networking Sites: A Reasonably Calculated Method to Effect Service of Process, 1 CASE W. RES. J.L. TECH. & INTERNET 183, 216–18 (2010) (recommending courts consider whether the defendant had logged onto his account within two weeks of the motion for alternative service of process).-Jess Davis, Texas Bill Would Let Suits Be Served Via Facebook, Twitter, LAW360 (Feb. 28, 2013, 4:33 PM), http://www.law360.com/articles/419406/texas-bill-would-let-suits-be-served-viafacebook-twitter. (اخر زيارة 2020/3/20).

الموقع القدرة على تضمين المرفقات في الرسالة بحيث تتضمن أصل صحيفة الدعوي وامر تكليف بالحضور للجلسة المحددة وإرسالها في رسالة الي المدعي عليه، لذلك الفيس بوك هو موقع التواصل الاجتماعي الوحيد الذي يمتلك حاليًا كل من هذه الميزات. [1]

ثانياً: -لأنه من المحتمل أن يتم طرح سؤال حول ما إذا كان الحساب ينتمي إلى المدعى عليه، ويجب على المدعي القيام بالتحري وبذل جهود معقولة للتحقق من ذلك، و من خلال تأكيد المعلومات الواردة فيه، لذلك، علي المدعي تقديم دلائل علي صحة المعلومات الواردة في الملف الشخصي للمدعي عليه، مثل التعليم، الهوايات، الأصدقاء، الاهتمامات، العمر ،موطنه، وربما الموطن العام، فمواقع وسائل التواصل الاجتماعي تدعم المستخدمين الذين يقدمون معلومات دقيقة ؛ فمثلا، لدى الفيس بوك سياسة توفر للمستخدمين أسماء ومعلومات حقيقية وتحتفظ بالحق في إزالة حساب المستخدم إذا انتهك هذا السياسات. [2]

ثالثًا: -من أجل تحديد توقيت الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يجب أن يقدم المدعي دليل على استخدام المدعى عليه للموقع، مثل تحديثات الحالة، منشورات على جدران الآخرين، التواصل مع الآخرين من المستخدمين، وسيتم ذلك عن طريق فحص فترة التردد الذي يشارك فيه المستخدم في هذه الأنشطة علي صفحته الشخصية، وعندما يتم إرسال رسالة إلى المدعي عليه، يتم تسليمها إلى رسائل على حسابه بالفيس بوك، وإذا المدعي عليه الذي بعثت إليه الرسالة، قام بتشغيل الدردشة، ستظهر رسالة المدعي كمحادثة، وإذا كان لديه صفحة دردشة بالفيس بوك، سوف تظهر الرسالة في صندوق الوارد الخاص به وسوف يتلقى المدعي إشعار بذلك، بمجرد أن يرى المدعي عليه رسالته، وسيتم تمييزها على أنها رأيت وقرأت. [3]

ثانيا-السوابق القضائية في دول النظام الانجلو سكسوني:-

السوابق القضائية في العديد من الدول تؤكد ذلك على سبيل المثال: -

ففي استراليا كان محامي المدعي قادرا على مقارنة المعلومات الشخصية المعروفة للزوجين مع المعلومات المدرجة في الفيس بوك، لذلك أمرت المحكمة أن يتم إنجاز الإعلان القضائي عن طريق إرسال رسالة خاصة عبر الفيس بوك، وتحتوي على اصل صحيفة الدعوي وامر تكليف بالحضور والمستندات القانونية المرفقة الي كل حسابات الفيس بوك للمدعى عليه، وهذه الطريقة مسموح بها لأن قواعد الإجراءات المدنية الموحدة الأسترالية، تشمل علي قاعدة أكثر مرونة للإعلان القضائي عن القاعدة رقم 4 فقرة (هـ) للولايات المتحدة من قانون المرافعات المدنية ، ومن المثير للاهتمام ما صرح به مسؤولي شركة الفيس بوك أن الشركة توافق على استخدام موقعها للقيام من خلاله بالإعلان القضائي. [4]

وفي نفس العام، سمحت المحكمة العليا في نيوزيلندا بالإعلان من خلال الفيس بوك لأول مرة عندما كان موطن المدعى عليه غير معلوم، والاعلان من خلال النشر بواسطة الصحف لم يكن فعال، وواجهت الشركة المدعية صعوبة في تحديد موطن المدعى عليه، وقد أصبح الاعلان خلال النشر بواسطة الصحف المحلية مستحيلا، فقام المدعي بمراسلة المدعى عليه بواسطة البريد الإلكتروني وكان لديه صفحة فيس بوك معروفة ، فقررت المحكمة ، دون تردد ، السماح للمدعي ان يعلن المدعي عليه من خلال الفيس بوك، أي ان المحكمة قامت بمفاضلة الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عن الاعلان بالبريد الالكتروني لما يتميز به من انه اكثر حجية وفاعلية، لأنه يمكن التحقق من استلام إشعار من خلال إيصال القراءة. [5]

وقد استخدمت المحاكم الابتدائية والعليا في المملكة المتحدة الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ففي عام 2012، قدمت المحكمة العليا الإنجليزية حكما تاريخيا، يسمح للمدعين في بريطانيا باستخدام توتير والفيس بوك للإعلان بمطالبة قضائية بسبب

---

(1) See Roger Winters, Controversy and Compromise on the Way to Electronic Filing, NAT'L CTR. FOR STATE COURTS 125–127 (2005), http://cdm16501.contentdm.oclc.org/cdm/re f/collection/tech/id/586. -Electronic Filing (CM/ECF), U.S. COURTS, http://www.uscourts.gov/courtrecords/electronic-filing-cmecf (2020/3/20 اخر زيارة).

- Rob Tricchinelli, State courts continue move toward electronic filing, docketing, REPORTERS COMM. FOR FREEDOM OF THE PRESS (Summer 2013), http://www.rcfp.org/browse- media-law-resources/news-media-law/news-media-and-law-summer-2013/state-courts- continue-move-. (2020/3/20 اخر زيارة).

(2) Fortunato, 2012 WL 2086950, at *2 (rejecting Facebook as a method for service, in part, because of the possibility that "anyone can make a Facebook profile using real, fake, or incomplete information"). -Jennifer Abel, Like-Farming Facebook Scams: Look Before You Like, CONSUMER AFFAIRS (April 22, 2015) https://www.consumeraffairs.com/news/like-farming-facebook- scams-look-before-you-like-042215.html. (2020/3/20 اخر زيارة).

(3) Serving Papers (Service of Process) , UTAH ST. CTS., http://www.utcourts.gov/howto/ser vice/service_of_process.html (last updated May 17, 2013).There are a number of forms on the Utah state courts website that are required in order to ask the court for service via alternative methods, some of which reference social media directly. For example, the Statement Supporting Motion for Alternative Service states in paragraph (6) that "I believe that the probability of actual notice is improved by communicating to the above- named person by:" and then lists "Social Network (such as Facebook) at _____ (name)" and "Twitter at _____ (name)", in addition to "Text message" and "Phone." STATEMENT SUPPORTING MOTION FOR ALTERNATIVE SERVICE, UTAH ST. CTS. 3 (2010), available at http://www. utcourts.gov/howto/service/docs/02_Statement_Supporting_Alternative_Service.pdf. (2020/3/20 اخر زيارة).

-Jess Davis, Texas Bill Would Let Suits Be Served Via Facebook, Twitter, LAW360 (Feb. 28, 2013, 4:33 PM), http://www.law360.com/articles/419406/texas-bill-would-let-suits-be-served-viafacebook-twitter. (2020/3/20 اخر زيارة).

(4) John G. Browning, Served Without Ever Leaving the Computer: Service of Process via Social Media, 73 TEX. B.J. 180, 181 (2010).

- Bonnie Malkin, Australian Couple Served with Legal Documents via Facebook, TELEGRAPH (U.K.) (Dec. 16, 2008, 11:42 AM), http://www.telegraph.co.uk/news/newstopics/howaboutthat/3793491/Australian-couple-served-with-legal-documents-via-Facebook.html. (2020/3/20 اخر زيارة).

(5) Lisa McManus, (discussing Axe Market Gardens v. Craig Axe CIV: 2008-485-2676) (H.C. Wellington) (Mar. 16, 2009); Allison Ferguson & Felicity Monteiro, High Court Allows Service of Proceedings on Facebook, INT'L L. OFF. (May 19, 2009), available at http://www.wilsonharle.com/high-court-allows-service-of-proceedings-on-facebook-2/. (2020/3/20 اخر زيارة).

صعوبة تحديد موطن المدعي عليه، وقد قدم محامي المدعي دليلا بناء علي طلب القاضي المنظور امامه الدعوي على أن المدعى عليه هو صاحب الحساب ويتردد على الحساب بالفيس بوك بانتظام.[1]

وأيدت شركة الفيس بوك القرار التي أصدرته محكمة أسترالية، والتي سمحت بالإعلان القضائي عبر موقعها، وقد ذكرت الشركة وقتها انها سعيدة بوجود محكمة قد تحققت من صحة استخدام الموقع الخاص بها كوسيلة ذات حجية في الاثبات، وآمنة وخاصة للاتصال بين الخصوم، بالإضافة إلى الدليل الذي قدمه محامي المدعي بأنه لم يتمكن من تحديد موطن المدعي عليه، لكنه يتردد على صفحة الويب الخاصة به على وسائل التواصل الاجتماعي، فسببت المحكمة قرارها بان الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضرورة لمنع المدعى عليه من المماطلة والكيد في الخصومة، حيث لم يتمكن المدعي من استخدام الاعلان بالطرق التقليدية.[2]

ثالثا -متطلبات القيام بإجراء الاعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي: -

لدى كل شخص تقريبًا ملف تعريف على بعض مواقع التواصل الاجتماعي، سواء كان الفيس بوك أو الواتساب أو توتير، ويمكن الوصول إلى هذه الحسابات في أي مكان في العالم، فعدم القدرة على اعلان المدعى عليه بشكل صحيح هو الذي تسبب في تراكم القضايا في بعض الولايات القضائية، وعلي الرغم من ان الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، هو الحل الأمثل للقضاء علي أحد أسباب ظاهرة بطء التقاضي و تراكم القضايا، والتقليل من الهدر الإجرائي، إلا أن هناك بعض المخاوف بشأن الطريقة التي لا تزال المحاكم بحاجة إلى تحديد كيفية معالجتها، قبل أن تصبح ممارسة شائعة ومنها:-

1-إثبات ان الصفحة الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي تنتمي الي المدعي عليه

يلزم ارتباط الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بشخص المدعي والمدعي عليه، ويستلزم هذا الشرط أن يكون الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مميزاً بالمدعي والمدعي عليه عن غيرهم إضافة لارتباطه بشخصهم، وأن تكشف هذا الصفحة عن هوية المدعي والمدعي عليه، بما يؤكد سلطتهم في اجراء الاعلان بهذه الوسائل، وقبول المدعي عليه بمضمون الاعلان، حيث على وسائل التواصل الاجتماعي، تعد الهويات "الخداعة" أمرا شائعا[3]، ويمكن لأي شخص يريد قضاء الوقت التقاط الصور والمعلومات من ملف تعريف لحساب شخص أخر، وإنشاء ملف تعريف جديد يبدو حقيقياً، ولكن الامر ليس كذلك، لأنه يمكن أن يتخذ إثبات أن الملف الشخصي ينتمي حقا إلى المدعي عليه أشكالًا متعددة، ومنها أثبات أن الملف الشخصي مزيف، بناء علي طول الفترة الزمنية للحساب، على سبيل المثال، من المحتمل جدا اعتبار ملف التعريف الذي تم إنشاؤه ونشره بانتظام لمدة خمس سنوات للحساب حقيقي، أكثر من الملف الذي تم إنشاؤه قبل بضعة أشهر.[4]

2-إثبات استلام المدعي عليه الاوراق القضائية

عندما يتم تقديم الأوراق القضائية بواسطة الاعلان الشخصي، يجب ملء شهادة خطية وتقديمها إلى المحكمة المنظور امامها القضية، مع طلب الاعلان عبر الوسائل الاجتماعي، كيف يمكنك إثبات أن المدعي عليه قد تلقى الأوراق القضائية من خلاله؟ إذا كان الخصم لا يستجيب أبدًا للرسالة المرسلة له مع الأوراق المرفقة، فلا يوجد ضمان بأن الأوراق قد تم عرضها واستلامها، فقد تُظهر بعض وسائل التواصل الاجتماعي، مثل الفيس بوك و واتساب ومسنجر، تأكيدًا بأن الرسائل قد تم استلامها ومشاهدتها، وسيطرة المدعي عليه على وسيله التواصل الذي تم من خلالها الاعلان[5]، قد تثبت ايضا استلام المدعي عليه الاوراق القضائي، عندما لا يستطيع أي شخص الدخول علي حساب المدعي عليه الشخصي سواء عند استعماله لهذا الحساب سواء كان فيس بوك او توتير او واتس اب أو عند إنشاء الحساب، وبحيث تكون منظومة إحداث ذلك الاعلان تحت سيطرة المدعي عليه ذاته عند إنشاء حساب علي مواقع التواصل الاجتماعي أو استعماله، وتتحقق من الناحية الفنية سيطرة وتحكم المدعي عليه وحده دون غيره على وسيلة التواصل المستخدمة في ارسال الاعلان عن طريق حيازته لأداة حفظ المفتاح والرقم السري المقترن بحساب وسيلة التواصل الاجتماعي المستخدم والمرسل له الاعلان، وبما ان عند

---

(1) High Court Serves Injunction via Twitter, TELEGRAPH (U.K.) (Oct. 1, 2009, 6:38PM), http/:/www.telegraph.co.uk/technology/twitter/6252166/High-Court-serves-injunction-via-Twitter.html. (اخر زيارة 2020/3/20).
- Katherine Rushton, Legal Claims Can Be Served Via Facebook, High Court Judge Rules، TELEGRAPH (U.K.) (Feb. 21, 2012, 11:56 AM), http://www.telegraph.co.uk/finance/newsbysector/mediatechnologyandtelecoms/9095489/Legal-claims-can-be-served-via-Facebook-High-Courtjudge-rules.html (The investment managers claim that TFS Derivatives overcharged commission and sought to recover those funds from the broker. TFS Derivatives denied the allegations and then claimed that if it was held liable, it should be entitled to recover some of the subject funds from defendants Ahmad and De Biase).

(2) -Rio Props., Inc. v. Rio Int"l Interlink, 284 F.3d at 1007, 1018 (9th Cir. 2002) (holding service of process by email proper despite potential problems, including confirmation of receipt, electronic signatures, and other technology incompatibility issues).

(3) -Fortunato, 2012 WL 2086950, at *2 (rejecting Facebook as a method for service, in part, because of the possibility that "anyone can make a Facebook profile using real, fake, or incomplete information").
-Jennifer Abel, Like-Farming Facebook Scams: Look Before You Like, CONSUMER AFFAIRS (April 22, 2015) https://www.consumeraffairs.com/news/like-farming-facebook- scams-look-before-you-like-042215.html. (اخر زيارة 2020/3/20).

(4) - How do I know if a friend has seen a message I sent?, FACEBOOK, https://www.facebook.com/help/ipad-app/316575021742112. (اخر زيارة 2020/3/20).

(5) -Pedram Tabibi, Esq., Facebook Notification - You've Been Served: Why Social Media Service of Process May Soon Be a Virtual Reality, 7 PHX. L. REV. 37 (2013) (focusing on Facebook); William Wagner & Joshua R. Castillo, Friending Due Process: Facebook as a Fair Method of Alternative Service, 19 WIDENER L. REV. 259 (2013) (focusing on Facebook); Keely Knapp, Comment, #serviceofprocess @socialmedia: Accepting Social Media for Service of Process in the 21st Century, 74 LA. L. REV. 547 (2014)(focusing primarily on Face- book); Eisenberg, supra note 54 (focusing on Facebook); Kevin W. Lewis, Comment, E- Service: Ensuring the Integrity of International E-Mail Service of Process, 13 ROGER WILLIAMS U. L. REV. 285 (2008) (focusing on email); Svetlana Gitman, Comment, (Dis)service of Process: The Need to Amend Rule 4 to Comply with Modern Usage of Tech- nology, 45 J. MARSHALL L. REV. 459 (2012) (focusing on email); Claire M. Specht, Com ment, Text Message Service of Process-No LOL Matter: Does Text Message Service of Process Comport with Due Process?, 53 B.C. L. REV. 1929, 1929 (2012) .

استخدام الطرق التقليدية للإعلان[1]، فليس هناك ما يضمن أن المدعي عليه قد استلام الاعلان، كما هو الحال مع إثبات أن الملف الشخصي ينتمي إلى المدعي عليه، فإن الدليل اللازم على تقديم الأوراق القضائية بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، واستلام المدعي عليه لها، يعتمد على ظروف كل قضية، ولا يزال يتم كشفها بواسطة المحاكم التي تسمح بالإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي.[2]

4-مصادقة حساب وسائل التواصل الاجتماعي عبر ارسال رسالة الي البريد الإلكتروني ورسائل نصية الي التليفون المحمول: -

حيث أظهر قرار المحكمة بإن ربط عنوان البريد الإلكتروني للمدعي عليه، ورقم تليفونه المحمول بحساب على وسائل التواصل الاجتماعي، إن أمكن، يمكن أن يكون مفيدًا في تأكيد أن حساب وسائل التواصل الاجتماعي ينتمي إلى المدعي علي.[3]

وعلاوة على ذلك، يقوم العديد من المستخدمين اختيار ارسال اشعارات فيس بوك عبر البريد الإلكتروني او الهاتف المحمول، ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أكثر من 2مليار مستخدم شهريا استخدام الفيس بوك عن طريق الهاتف النقال وقد تم ارسال الإخطارات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا دليل علي ان المدعى عليه عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي يتلقون اعلان قضائيا فعالا، وتطبيق فيس بوك يظهر إيصالات القراءة، بالإضافة الى زيادة القدرة على الوصول الى موقع من يقرا هذه الرسائل.[4]

5-الود والاتصالات: -

تساعد علامات الاعجاب علي الحسابات الموجودة بوسائل التواصل الاجتماعي، وكثرة الاتصالات بين هذه الحسابات الشخصية، علي أظهار حقيقة هذه الحسابات وعدم تزيفيها، حيث يمكن لأي خصم يسعى إلى الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أن يضيف حسابا على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال إظهار أن الحساب المراد اعلانه لديه "أصدقاء" أو "متابِعون على توتير" أو "اتصالات" على المسنجر، وإذا كان ملف تعريف الفيس بوك الذي يعتقد أنه للمدعى عليه، لديه "أصدقاء" يتضمنون مدعى عليهم آخرين محتملين، أو شاهداً محتملاً، أو أطرافًا أخرى في الدعاوى القضائية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر فإن هذا قد يقلل من احتمال تزيف الحساب الشخصي للخصم المراد اعلانه، او أن الحساب ينتمي إلى شخص اخر، في نظر المحكمة، فهناك العديد من السبل ومصادر المعلومات المحتملة التي يمكن لأي خصم أن يجدها لإقناع المحكمة بأن الاعلان عبر وسائل التواصل يسير وفق الأصول القانونية والاجرائية.[5]

المطلب الثالث

مقارنة اجراء الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعية مقابل الوسائل الأخرى الحديثة

تسمح التقنية الحديثة والتطور التكنولوجي للمدعين بإعلان المدعى عليهم عبر الإنترنت من خلال كل من مواقع البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، والسؤال هو ما إذا كانت المحاكم ستسمح بالإعلان من خلال وسائل لتواصل الاجتماعي أم ينبغي الاعلان من خلال وسائل حديثة اخري؟ وللإجابة على هذا التساؤل، فلقد اجابت إحدى السوابق القضائية على هذا التساؤل، حيث سمحت المحكمة

---

(1)- Nick Abrahams, Australian court serves documents via Facebook, THE SYDNEY MORNING HERALD (December 12, 2008), http://www.smh.com.au/news/technology/web/ australian-court-serves-documents-via-facebook/2008/12/12/1228585107578.html; CPB Lawyers, Substituted Service of Legal Documents via Facebook: "Like" or "Unlike" by Australian Courts, LEXOLOGY (December 13, 2012) http://www.lexology.com/library/detail-.aspx?g=1e184550-fa73-4c6c-bc6d-b5a160fab4b9. (2020/3/20 اخر زيارة).

(2)- Early commentary on the propriety of service via email focused on the ability to confirm receipt of the email via a "read receipt." See Yvonne A. Tamayo, Catch Me If You Can: Serving United States Process on an Elusive Defendant Abroad, 17 HARV. J.L. & TECH. 211, 229 (2003); Matthew R. Schreck, Preventing "You've Got Mail" from Meaning "You've Been Served": How Service of Process by E-Mail Does Not Meet Constitutional Procedural Due Process Requirements, 38 J. MARSHALL L. REV. 1121, 1135–36 (2005); Hedges, supra note 35, at 63.

(3) -PCCare247 Inc., 2013 WL 841037, at *5. In some cases, a party may have already communicated with the defendant via a social media account prior to instituting the lawsuit. Such evidence should be presented to authenticate the account for service purposes.

-See Social Networking Fact Sheet, PEW RES. CTR. (Dec. 27, 2013), http://www.pewinternet.org/fact-sheets/social-networking-fact-sheet/ (summarizing research on the social impact of social media). (2020/3/20 اخر زيارة).

-See. (summarizing research on how individuals use social media to interact with others); Lee Rainie, Social Media and Voting, PEW RES. CTR. (Nov. 6, 2012), http://www.pewinternet.org/2012/11/06/social-media-and-voting/ (examining the impact of social media on voting behavior in the 2012 presidential election). (2020/3/20 اخر زيارة).

وتعتبر مصر هي الأولى في الشرق الأوسط استخداماً للفيس بوك، حيث يضم موقعها 62 مليون مشترك وفقًا لإحصائيات يونيو 2019وهو الموقع الإلكتروني الأول للمصريين.**اما السعودية** توتير الاول وواتساب، الثاني والفيس بوك هو ثالث أكثر المواقع زيارة في السعودية حسب تصنيف موقع اليكسا، ويبلغ عدد المشتركين من داخل المملكة العربية السعودية 8.3 مليون مشترك وفقا لإحصائيات يونيو 2019.

(4) -Sending a Message, FACEBOOK, http://www.facebook.com/help/316575021742112/#!/help/ 326534794098501/, (اخر زيارة 2020/3/20). For example, Facebook's Help Center states in response to the question of "How do I know if a friend has seen a message I sent?" that "When someone sees your most recent message, it will be marked as seen. That way, you always know who got the message, and who didn't." At the same time, however, there is always the concern that a social media user will not see a message. Indeed, Facebook's Help Center also states that one "can send messages to anyone on Facebook as well as to email addresses. Messages you send to people you're not connected to may arrive in their other folder." Such a proposal to use a "social media affidavit of service" could be offered in conjunction with information authenticating that the social media account belongs to the correct individual to be served.

-**"ايصالات القراءة"** هي الاشعارات التي تسمح لمرسل الرسالة معرفة الوقت المحدد عند قراءة هذه الرسالة.

(5) -PCCare247 Inc., 2013 WL 841037, at *5. Sending a Message, supra note 114.

Maureen Farrell, Peter Thiel: Twitter Will Outlast the New York Times, CNNMONEY, http://money.cnn.com/2013/05/01/investing/twitter-thiel-andreessen/index. html (PayPal co-founder Peter Thiel stated in a debate in 2013 that Twitter has a brighter future than the New York Times) (2020/3/20 اخر زيارة).

الابتدائية في ريو بالإعلان من خلال البريد الإلكتروني [1]، ولكن لاحظت المشاكل المحتملة في تأكيد استلام رسالة إلكترونية، ومتطلبات التحقق من الاعلان، مع إرفاق وعرض المستندات وصحيف الدعوي وامر التكليف بالحضور.

اما وسائل التواصل الاجتماعي، فقد رأت انها قد تكون طريقة للمدعي لتلقي إيصال تأكيد لأية رسائل يرسلها الي المدعى عليه أو المستخدمين الآخرين، وذلك، اعتمادا على موقع معين وإعدادات خصوصية الملف الشخصي [2]، حيث ان المدعي قد يكون قادرا على معرفة متى قام آخر شخص بتسجيل الدخول إلى حسابه عبر الإنترنت، أو عندما يكون علق على نشاط مستخدم آخر، والمدعي ايضا قد تكون عنده القدرة على نشر صورة من أصل صحيفة الدعوي وامر التكليف بالحضور أو رابط لهذه الوثائق في ملف تعريف المدعى عليه. [3]

وإذا كان يستطيع المدعي إظهار وقت الزيارة الأخيرة للمدعى عليه لحسابه الشخص على موقع التواصل الاجتماعي، فان المدعي يكون عنده القدرة على إثبات احتمال تلقى المدعى عليه اعلانا قانونيا، ووصل الي علمه القانوني امر التكليف بالحضور. [4]

لذلك مواقع الشبكات الاجتماعية تشبه البريد الإلكتروني، لأن هذه المواقع تسمح للمستخدمين بإرسال رسائل خاصة للمستخدمين الآخرين، وهي رسائل البريد الإلكتروني بشكل أساسي، من خلال حساب المستخدم عبر الإنترنت، ومع ذلك، مواقع التواصل الاجتماعية لديها خصائص تجعلها أكثر تفاعلية، فتكون أكثر حجية وفعالية لتأكيد إرسال الاعلان إلى المدعى عليه، فهذه المواقع على حد سواء تسمح للمدعين لإرسال الرسائل إلى صندوق الوارد الخاص بالمستخدم المدعى عليه، ونشر رسائل على صفحة ملف تعريف المستخدم المدعى عليه، أيضا، فالمدعى عليه قد يتوفر له ملف تعريف شخصي علي موقع التواصل الاجتماعي، والذي قد يمد المدعي بمعلومات حول تحديد موطن المدعى عليه أو الإشارة إلى موطنه[5]

فالبريد الالكتروني المرتبط بملف تعريف المدعى عليه الشخصي على وسائل التواصل الاجتماعي، لا توجد به الخاصية التي تتمتع بها وسائل التواصل الاجتماعي، وهي إصدار "إيصال بالقراءة" به تاريخ ووقت قراءة الرسالة المرسلة الي حساب الشخصي للمدعي عليه على مواقع التواصل الاجتماعي، فلا توجد وسيلة لتأكيد أن رسالة البريد الإلكتروني، مع جميع مرفقاتها، قد تم استلامها وقراتها ام لا، من قبل المدعي عليه. [6]

ولذلك يمكن أن توفر وسائل التواصل الاجتماعي حلا لتلك الإشكالية ويزيد من إمكانية تحقيق الغاية من الاعلان القضائي وهو وصول العلم القانوني الي الخصم في الوقت المناسب.

كما أن انشاء حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، يجب على المستخدم إدخال المعلومات الشخصية له، ويقوم بتحديد كلمة مرور، وأدخل عنوان البريد الإلكتروني الخاص به، ورقم هاتف بحيث يمكن التحقق من الحساب ومصادقته، وللانضمام إلى الفيس بوك، على سبيل المثال، ينشئ المستخدم "ملف تعريف" له عبر الإنترنت، عن طريق إدخال اسمه، وتاريخ ميلاده، والجنس، والبريد الإلكتروني الخاص به، ويجب على المستخدم تأكيد عنوان البريد الإلكتروني، بحلول الوصول إلى حساب البريد الإلكتروني المدرج أثناء عملية التسجيل، وبعد قيام المستخدم بتأكيد حساب البريد الإلكتروني، يجب التحقق من الحساب عن طريق سرد المستخدم رقم الهاتف المسجل للحساب، وبذلك يكون قد تم مصادقة الحساب، ويمكن للمستخدم بعد ذلك البدء التواصل مع المستخدمين الآخرين على الموقع ومشاركة المعلومات[7]، وبما ان وسائل التواصل الاجتماعي ايضا اكثر(حجية) من البريد الإلكتروني، حيث يمكن استخلاص (دلائل) قوية من خلال لوجستيات الاستلام للإعلان القضائي من خلال البريد الإلكتروني، وتلقي إشعار من خلال الاعلان عبر رسالة من فيسبوك او توتير الي البريد الإلكتروني المرتبط بحسابات التواصل الاجتماعي للمدعي عليه، او رسالة نصية الي رقم التليفون الشخصي للمدعي عليه المسجل به حساب الفيس بوك او توتير او واتساب، وهناك طريقة لقياس ما إذا كان سيتم استلام الإشعار، عن طريق تقييم التردد الذي يصل به المستخدم إلى حسابه. [8]

---

(1) -Rio Properties v. Rio Intern. Interlink, the court permitted service via email after noting, among other considerations, that the defendant had repeatedly used email to communicate with the plaintiff in relation to matters that formed the basis of the suit. 284 F.3d 1007, 1018 (9th Cir. 2002).

(2) Andriana L. Schultz, Comment, Superpoked and Served: Service of Process Via Social Networking Sites, 43 U. RICH. L. REV. 1497, 1508 (2009); Frank Conley, Service with a Smiley: The Effect of E-Mail and Other Electronic Communications on Service of Process, 11 TEMP. INT"L & COMP. L.J. 407, 408, 410 (1997).

(3) Danah M. Boyd & Nicole B. Ellison, Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship,13 JOURNAL OF COMPUTER-MEDIATED COMMUNICATION 1 (2007), http://jcmc.indiana.edu/vol13/issue1/boyd.ellison.html.\ When posting a comment on a person"s profile on either MySpace or Facebook, the user has the option to add a photo, allowing a digital format of a picture or digitally created or scanned document to be attached to the comment.

(4) MKM Capital Property, Ltd. v. Corbo, No. SC 608 of 2008, at 1-2 (Aust. Cap. Terr. Supreme Court, Dec. 12, 2008) (ordering that plaintiff affect service of the default judgment by sending a private message to defendants online to the Facebook pages). See also Author"s comment about the difficulty of locating a defendant.

(5) See 28 U.S.C. § 1655 (West 2006) (allowing lien notices to be served by publication after personal service cannot be made on an individual); CAL. CIV. PROC. CODE § 415.50 (West 2004); see also McKendrick v. Western Zinc Mining Co., 165 Cal. 24 (1913) (holding a "person" or corporation could be served by publication after diligent attempts to serve defendant personally and after service by certified mail had been attempted; in this specific case, attempts to serve a defendant personally and by mail were required by statute).

(6) -Liberty Media Holdings, LLC v. Sheng Gan, Civil Action No. 11–CV– 02754–MSK–KMT, 2012 WL 122862.

(7) See Ruchi Sanghvi, Facebook Gets a Facelift, FACEBOOK BLOG (Sept. 5, 2006, 1:03 PM), http://blog.Facebook.com/blog.php?post=2207967130 (explaining the newsfeed feature, which documents friends" recent activity on Facebook). See generally Help Center: New Feed and Stream, FACEBOOK.COM, http://www.facebook. com/help.php?page=408 (last visited Jun. 29, 2009) (providing answers to frequently asked questions about Facebook"s news feed and stream features). (اخر زيارة 2020/3/20).

(8)- See generally Facebook Help Center: Messaging, Messages, Settings and Security, What Happens When I Message Someone?, FACEBOOK, https://www.facebook.com/help/580504375298594 "When you send someone a message, it gets delivered to the person's Facebook Messages. If the person you messaged has turned chat on, your message will appear as a chat. If they have chat off, the message

فالغرض الأساسي من الاعلان هو حصول العلم القانوني للخصم واعطاء فرصة لسماع الحجج وتقديم الدفاع في الوقت المناسب، وطريقة الاعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي قد تحقق هذا الغرض للعديد من الأسباب [1]:

أولاً، الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي هي الخطوة التالية في تطوير الطرق البديلة للإعلان القضائي.

ثانياً، الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي يلبي المعايير الدستورية التي وضعت في قضية مولان، لأنه من المرجح أن تقدم اعلان قانوني، ومن المرجح أن تعطي طريقا أفضل للإعلان من الطرق البديلة الأخرى.

وأخيرا، سمحت المحاكم العليا بالإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي في العديد من الدول الأخرى ويعتبر الاعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي يلبي معيار مولان لعدة أسباب: (1) من المحتمل أن يقدم علم قانوني، (2) يعد أكثر فاعلية عن الاعلان بطريق النشر عبر الصحف الورقية، و (3) أنها أكثر احتمالا لإعطاء علما فعليا من الطرق البديلة الأخرى مثل الفاكس أو البريد الإلكتروني. [2]

وبسبب عوامل فاعلية وحجية وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك انتشارها، ولكل ذلك يمكن ان نقول الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي هي بداية لقبول تلك الطريقة في جميع أنحاء محاكم العالم.

الخاتمـــــــة

هكذا نصل الي ختام هذه الدراسة والتي حاول فيها الباحث جاهدا توضيح الأثر القانوني للإعلان القضائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وفقا للسوابق القضائية، إذ مع التطور التقني الكبير في استخدام وسائل التواصل من خلال شبكة الإنترنت، ظهرت الحاجة إلى استخدام تلك الوسائل في الاعلان القضائي، خاصة مع استخدام البريد الالكتروني في الاعلان القضائي من قبل، ومع ظهور تطبيقات التواصل الاجتماعي، وانتشارها كأحد أبرز وأهم تطبيقات استخدام التقنية الحديثة في تطوير اجراءات التقاضي، فظهرت اشكالية الاثر القانوني لتلك الوسائل اذا استخدمت في الاعلان القضائي، وقد رأينا في هذه الدراسة أن العديد من السوابق القضائية قد اعترفت بالأثر القانوني المترتب علي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، في الاعلان القضائي إذا توافرت شروط قانونية وفنية، فالاعتراف بفعالية تلك الوسائل يبقى ناقصاً وغير ذي فائدة إذا لم تتوافر تلك الشروط، وبعد دراسة وتحليلا نخلص إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

1 -لا يمكن لإجراءات التقاضي أن تتطور في غياب إطار تشريعي وقانوني متكامل، يعترف بالإعلان وأثره القانوني، من خلال وسائل حديثة تقضي على اشكالية بطء التقاضي.

2- اشتراط أن يتم الاعلان القضائي من خلال وسائل تقليدية، أصبح شيئاً لا يتناسب مع التطور الهائل لنظم المعلومات الرقمية ووسائل الاتصال، إضافة إلى أنه من غير المتصور الاعتراف بحجية التوقيع الالكتروني، وعدم الاعتراف بالإعلان القضائي الذي يتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وهي احد تطبيقات الوسائل الالكترونية، وخاصة في ظل التقارب بينهم من حيث الشروط والخصائص والاثار المترتبة علي الاعتراف بحجية كلا من منهم، ولذلك فإن وجود بديل إلكتروني وهو الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي يحقق ذات الأهداف، ويؤدي ذات الوظائف، ويرتب ذات الاثر القانوني، التي يحققها الإعلان القضائي الذي يتم من خلال وسائل تقليدية، وهو أمر لازم لتوفير الوقت والتكلفة مما يساعد علي الحفاظ علي حقوق الخصوم .

3-مع التطور الكبير في تقنية المعلومات ووسائل التواصل الإلكترونية، ظهرت تحديات قانونية جديدة تتمثل بعدم استيعاب القواعد القانونية التقليدية لهذه التحديات الجديدة المتمثلة في استخدام وسائل تقنية حديثة في الاعلان القضائي، ومن ثم ظهور الحاجة إلى ضرورة تطوير هذه القواعد حتى تستطيع التعامل مع هذه التحديات الجديدة، مع توافر مجموعة من الشروط الفنية والقانونية اظهرتها السوابق القضائية في النظام الانجلو سكسوني.

---

will appear in their message inbox and they will receive a notification. Once the person sees your message, it will be marked as seen."). See also Salvador Rodriguez, Facebook Message "Seen" Feature Could Create Awkward Situations, L.A. TIMES (June 5, 2012), available at http://articles.latimes.com/2012/jun/05/business/la-fi-tn-facebook-seen-feature-20 120531. (اخر زيارة 2020/3/20).

- Kevin W. Lewis, Comment, E-Service: Ensuring the Integrity of International E- Mail Service of Process, 13 ROGER WILLIAMS U. L. REV. 285, 302 (2008) (noting that tradi- tional "means of service have their flaws. The United States Postal Service is vulnerable to human error, resulting in lost mail and deliveries to wrong addresses. Notice by publication also carries imperfections because it can be misprinted.").

[1]- John G. Browning, Served Without Ever Leaving the Computer: Service of Process via Social Media, 73 TEX. B.J. 180, 181 (2010). Because defendants had friended one another on Facebook and because they had not utilized privacy settings, "attorneys were able to match up personally identifiable information on the defendants' Facebook profiles (birth dates, lists of friends, and email addresses) with [disclosed] information." With this information, the attorneys showed that delivery to these Facebook profiles would be sufficient to give notice to the defendants.

[2]- Other countries already allow for new technology as an alternative method to serve process on a defendant. In the case of blogger Donal Blaney, the United Kingdom High Court allowed Mr. Blaney to serve an anonymous defendant via alternative service, which is allowed under the United Kingdom"s relevant statute. See Court Order Served Over Twitter: The High Court has Given Permission for an Injunction to be Served Via Social-Networking Site Twitter, BBC NEWS (London), Oct. 1, 2009, available at http://news.bbc.co.uk/2/hi/technology/8285954.stm. The relevant language of Rule 6.15(1) of the Civil Procedure Rules states "[w]here it appears to the court that there is a good reason to authorize service by a method not otherwise permitted or by this Part, the court may make an order permitting service by an alternative method or at an alternative place." The statute also outlines how to make a request for alternative service, what evidence needs to be presented to the court, and examples of such applications. Examples include an application to serve a defendant by text message, with information about where the service documents are located. Civil Procedure Rules: Service of Documents, 2009, c. 6, § 6.15 (Eng.); CPR, 2009, c. 9, § 9.1 (Eng.).

4-إن السوابق القضائية في الدول التي تتبع النظام الأنجلو سكسوني كانت أكثر انفتاحا ومرونةً في الاعتراف بالأثر القانوني لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإعلان مقارنة بالسوابق القضائية العربية والتي تتبع النظام اللاتيني.

5 -على الرغم من إقرار الكثير من الانظمة القضائية التي تنظم الاعلان القضائي الإلكتروني، والذي يتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ومساواتها في الحجية مع الاعلان القضائي التقليدي إلا أن الواقع العملي في الدول العربية ما زال يفتقد إلى هذا، على الرغم من وجود تشريعات في مصر والسعودية، اقرت باستخدام الوسائل الحديثة في اجراء الاعلان القضائي.

6-أن من أبرز العقبات والاشكاليات التي تواجه الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في كلا من مصر والسعودية، هي اشكالية وجوب توافر مجموعة من الشروط القانونية والفنية للتأكد من وصول الاعلان القضائي الي علم المدعي عليه، وانعقاد الخصومة القضائية.

ثانياً: التوصيــات:

1 -ضرورة التأكيد في القوانين المختلفة على منح الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، نفس الحجية القانونية الممنوحة للإعلان القضائي التقليدي خاصة في ضوء التطور الكبير في تقنية المعلوماتية، والتوجه نحو تطوير وتنمية التجارة الإلكترونية وتدعيم نظام الحكومة الإلكترونية.

2 -ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية مع تلك الصادرة في دول العالم الأخرى، ومع مراعاة اتفاقية لاهاي التي تهدف إلى ملاءمة تشريعات الدول المختلفة مع بعضها البعض فيما يتعلق بالإعلان القضائي، للقضاء على ظاهرة بطء التقاضي بأدوات اجرائية مرنة.

3 -ضرورة تصدي المشرعين لمسألة تحديد وقت ومكان انعقاد الإعلان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديد الاختصاص القضائي، والقانون الواجب التطبيق في حالة حدوث نزاع بين أطراف الخصومة.

4-استجابة العمل القضائي في المحاكم للتعامل مع تكنولوجيا نظم المعلومات سواء من الناحية الإدارية أو الفنية.

5 -تتضمن القوانين الإجرائية في مصر والسعودية نصوصا تجيز الإعلان بالوسائل الإلكترونية أو التقنية الحديثة مواكبةً للتطور التكنولوجي واستغلالها في التقاضي، وخاصة ان المشرع المصري والسعودي قد جاء متقدما على المشرع الاجنبي، حيث أعتبر الاعلان عبر الوسائل الإلكترونية هو الاصل والاعلان عبر الوسائل التقليدية هو الاستثناء، والتي يمكن أن تُفسر تفسيراً واسعاً لتشمل وسائل التواصل الاجتماعي.

والله ولى التوفيق

اولا: -المراجع العربية

- ابن مسعود الكاسان الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط الثانية، 1406هـ -1986م
- د. احمد ابو الوفا، أصول المحاكمات المدنية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- د. احمد السيد صاوي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981 .
- د. أحمد هندي، العلم القانوني بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني، دراسة في الاعلان القضائي، دار الجامعة الجديدة للنشر .
- د. عبد المنعم الشرقاوي، الوجيز في المرافعات المدنية والتجارية، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، 1951 .
- د. فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، دار النهضة العربية،2009.
- د. محمود محمد هاشم، قانون القضاء المدني، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، دون سنة نشر .
- د. نبيل إسماعيل عمر، الهدر الاجرائي، دار الجامعة للنشر،1999.
- د. وجدي راغب، مبادئ الخصومة المدنية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978.
- د. أحمد سيد أحمد محمود، بحث بعنوان الحماية القضائية عن طريق الإعلان القضائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي دراسة في ظل بعض السوابق القضائية الدولية وتشريعات دول الخليج العربي، منشور بمجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 3، 2018 .
- د. حسن الدسوقي، دراسة في فكرة الدعاوي الاقتصادية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، 2015.

ثانيا: -القوانين والقرارات والسوابق القضائية

- الاتفاقية المتعلقة بإعلان الوثائق القضائية وغير القضائية إلى الخارج في المادة المدنية والتجارية المبرمة في إطار مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بتاريخ 15 نوفمبر 1965.
- قانون رقم 146 لسنة 2019 لتعديل بعض احكام قانون انشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008.
- قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم 219-6-39 وتاريخ 21-4-1439هـ المبني على الأمر الملكي الكريم رقم 14388 وتاريخ 25-3-1439هـ المتضمن الموافقة على استعمال الوسائل الالكترونية في التبليغات القضائية في المملكة العربية السعودية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (252) بتاريخ 24/7/1434هـ.
- نقض مدني 18 ابريل 1980 الطعن رقم 1339 لسنة 47 ق المكتب الفني

- الطعن بالنقض رقم 17051 لسنة 87 ق بتاريخ 28 \3 \3\2019 م.

ثالثا: -المراجع الاجنبية

Allen E. Korpela, Annotation, Construction of Phrase "Usual Place of Abode," or Similar Terms Referring to Abode, Residence, or Domicile, as Used in Statutes Relating to Service of Process, 32 A.L.R. 3d 112 (1970).

- Allen E. Korpela, Annotation, Construction of Phrase "Usual Place of Abode," or Similar Terms Referring to Abode, Residence, or Domicile, as Used in Statutes Relating to Service of Process, 32 A.L.R. 3d 112 (1970).
- Amanda Lenhart, Senior Research Specialist & Mary Madden, Senior Research Specialist, Pew Internet & American Life Project (Jan. 7, 2007), at 1, http://www.pewinternet.org/PPF/r/198/report_display.asp; MKM Capital Property, Ltd. v. Corbo, No. SC 608 of 2008 (Aust. Cap. Terr. Supreme Court, Dec. 12, 2008) (order that default judgment can be served to a party by using Facebook).
- Andriana L. Schultz, Comment, Superpoked and Served: Service of Process Via Social Networking Sites, 43 U. RICH. L. REV. 1497, 1508 (2009); Frank Conley, Service with a Smiley: The Effect of E-Mail and Other Electronic Communications on Service of Process, 11 TEMP. INT"L & COMP. L.J. 407, 408, 410 (1997).
- "Borrell Looks Into Future Of 'Legacy Media," Borrell Media Group, January 2014; http://www.allaccess.com/netnews/archive/story/125689/borrell-looks-into-future-of-legacy-media ; "Pew Report Shows Traditional Media in Decline," Broadcasting & Cable/New Media LLC, January 2010; http://www.broadcastingcable.com/news/programming/pew-report-shows-traditional-mediadecline/36206.
- Brief explanations about some of the big sites: http://webtrends.about.com/od/socialnetworking/a/social_network.htm
- Chris Dale, Service of UK Proceedings via Twitter, THE E-DISCLOSURE INFORMATION PROJECT, Oct. 6, 2009, available at http://chrisdale.wordpress.com/2009/10/06/service-of-uk-proceeding-via-twitter//.
- Danah M. Boyd & Nicole B. Ellison, Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship,13 JOURNAL OF COMPUTER-MEDIATED COMMUNICATION 1 (2007), http://jcmc.indiana.edu/vol13/issue1/boyd.ellison.html.\ When posting a comment on a person"s profile on either MySpace or Facebook, the user has the option to add a pho-to, allowing a digital format of a picture or digitally created or scanned document to be attached to the comment.
- Electronic Filing (CM/ECF), U.S. COURTS, http://www.uscourts.gov/courtrecords/electronic-filing-cmecf (last visited June 24, 2016).
- James Breig, Early American Newspapering, COLONIAL WILLIAMSBURG J., Spring 2003, available at http://www.history.org/foundation /journal/spring03/journalism.cfm.
- "Facebook friend of the court: the complicated relationship between social media and the courts," by Justin Ellis, Nieman Journalism Lab, Harvard University, February 19, 2014; http://www.niemanlab.org/2014/02/facebook-friend-of-the-court-the-complicatedrelationship-between-social-media-and-the-courts/.
- Jeremy Kirk, Injunction Over Twitter Worked, Attorney Says, IT WORLD (Oct. 6, 2009, 9:34 AM), http://www.itworld.com/legal/80008/injunctiondelivered-over-twitter-worked-attorney-says;
- Jeremy Kirk, UK High Court Serves Injunction Over Twitter, PC WORLD (Oct. 2, 2009, 7:00 AM), available at http://www.pcworld.com/article/173008/uk_high_court_serves_injunction_ over_twitter.html; David Canton, UK Court Orders Service via Twitter, ELEGAL CANTON (Oct. 2, 2009, 6:47 AM), http://canton.elegal.ca/2009/10/02/uk-court-ordersservice-via-twitter//;
- Jessica E. Vascellaro, New Ways to Prove You Are Who You Say You Are Online: As Web-Safety Worries Grow, Range of Services Help Users Verify Each Other's Identities, WALL ST. J., Aug. 3, 2006, at D1.
- Jim Bruene, Identity Theft Statistics from Javelin Research, NETBANKER, Jan. 26, 2005, http://www.netbanker.com/2005/01/identity-theftstatistics-javelin-research.html (discussing statistics for financial fraud and identity theft in the United States); Helen Legatt, Identity Theft Rises, Gen Y Most at Risk, BIZREPORT,

Mar. 5, 2009, available at http://www.bizreport.com/2009/03/identity_theft_rises_gen_y_most_at_risk.html (noting that a person‟s identity can be stolen either offline or online, but online identity theft is on the rise).

- John G. Browning, Served Without Ever Leaving the Computer: Service of Process via Social Media, 73 TEX. B.J. 180, 181 (2010).
- John M. Murphy III, From Snail Mail to E-Mail: The Steady Evolution of Service of Process, 19 ST. JOHN‟S J. LEGAL COMMENT. 81-99 (2004).
- Judith Townend, Editor's Blog: Donal Blaney Says Twitterer to Comply with Injunction, JOURNALISM.CO.UK (Oct. 6, 2009), http://blogs.journalism.co.uk/editors/2009/10/06/donal-blaney-says-twitterer-tocomply-with-injunction/.
- Lee Rainie, Social Media and Voting, PEW RES. CTR. (Nov. 6, 2012), http://www.pewinternet.org/2012/11/06/social-media-and-voting/ (examining the impact of social media on voting behavior in the 2012 presidential election).
- Matthew Jones, UK Court Orders Writ to be Served via Twitter, REUTERS UK, Oct. 1, 2009, available at http://uk.reuters.com/article/idUKTRES5904HC20091001?pageNumber=1&
- Melodie M. Dan, Social Networking Sites: A Reasonably Calculated Method to Effect Service of Process, 1 CASE W. RES. J.L. TECH. & INTERNET 183, 216–18 (2010) (rec- ommending courts consider whether the defendant had logged onto his account within two weeks of the motion for alternative service of process).-Jess Davis, Texas Bill Would Let Suits Be Served Via Facebook, Twitter, LAW360 (Feb. 28, 2013, 4:33 PM), http://www.law360.com/articles/419406/texas-bill-would-let-suits-be-served-viafacebook-twitter.
- Michigan Code of Judicial Conduct, Michigan Supreme Court; http://courts.mi.gov/Courts/MichiganSupremeCourt/rules/Documents/Michigan%20Code%20of%20Judicial%20Conduct.pdf.
- Model Code of Conduct for Michigan Trial Court Employees, Michigan Judicial Institute; http://courts.mi.gov/education/mji/Resources/Documents/ModelCodeConductAllStaff.pdf.
- Nick Abrahams, Australian Court Serves Documents via Facebook, THE SYDNEY MORNING HERALD (Australia), Dec. 12, 2008, available at http://www.smh.com.au/articles/2008/12/12/1228585107578.html.
- Nick Abrahams, Australian court serves documents via Facebook, THE SYDNEY MORNING HERALD (December 12, 2008), http://www.smh.com.au/news/technology/web/ australian-court-serves-documents-via-facebook/2008/12/12/1228585107578.html; CPB Lawyers, Substituted Service of Legal Documents via Facebook: "Like" or "Unlike" by Australian Courts, LEXOLOGY (December 13, 2012) http://www.lexology.com/library/detail-.aspx?g=1e184550-fa73-4c6c-bc6d-b5a160fab4b9.
- Pamela D Schulz and Dr. Andrew J Cannon, "Trial by Tweet? Findings on Facebook? Social Media Innovation or Degradation? The Future and Challenge of Change for Courts," International Journal for Court Administration, February 2013, page 1; http://www.iaca.ws/ijca-vol.-5-no.-1.html . This article is an excellent exposition of the subject of social media as an essential component of discourse in the "public square" that the courts must engage; a version of this paper was also presented at the 2012 IACA International Conference in The Hague, Netherlands, as part of a session moderated by the author of this article.
- Resource Packet for Developing Guidelines for the Use of Social Media by Judicial Employees, Administrative Office of the United States Courts, April 2010, is an excellent resource, found at http://www.uscourts.gov/RulesAndPolicies/CodesOfConduct.aspx.Another excellent paper, "Designing Social Media Policy for Government," by Natalie Helbig and Jana Hrdinová, Brooking Institution, January 2011, is found at http://www.brookings.edu/research/papers/2011/01/social-media-policy Examples of court policies can be found at http://www.ncsc.org/Topics/Media/Social-Media-and-the-Courts/Social-Media/Home.aspx.

- Roger Winters, Controversy and Compromise on the Way to Electronic Filing, NAT'L CTR. FOR STATE COURTS 125–127 (2005), http://cdm16501.contentdm.oclc.org/cdm/re f/collection/tech/id/586.
- "Social Media and the Courts: Innovative Tools or Dangerous Fad? A Practical Guide for Court Administrators," by Norman H. Meyer, Jr., International Journal for Court Administration (IJCA), Vol. 6 No. 1, June 2014, page 1; http://www.iacajournal.org/index.php/ijca/article/view/136.
- "Sociologists Discover 6 Game-Changing Crowd Maps for Twitter," by Jason Shueh, Government Technology, March 2014; http://www.govtech.com/internet/Sociologists-Discover-6-Game-Changing-Road-Maps-for-Twitter.html.
- -See. (summarizing research on how individuals use social media to interact with others);
- Social Networking Fact Sheet, PEW RES. CTR. (Dec. 27, 2013), http://www.pewinternet.org/fact- sheets/social-networking-fact-sheet/ (summarizing research on the social impact of social media).
- Twitter-court Order a Success, Claims Blogger, OUT-LAW.COM (London), May 10, 2009, http://www.out-law.com/page-10419; Court Order Served Over Twitter, BBC NEWS (London), Oct. 1, 2009, available at http://news.bbc.co.uk/2/hi/technology/8285954.stm;
- "Why Employees Don't Like Social Apps," by Michael Healey, InformationWeek, January 2012 ؛ http://www.informationweek.com/applications/why-employees-dont-like-social-apps/d/d-id/1102352.
- "What Does Your Lawyer Want You to Know About Social Media?" Government Technology Magazine, February 2013, http://www.govtech.com/e-government/What-Does-Your-Lawyer-Want-You-to-Know-About-Social-Media.html
- Zack Martin, Social Networking Sites Have Little to No Identity Verification, CR80NEWS, Mar. 31, 2008, http://www.cr80news.com/2008/03/31/social-networking-sites-have-little-to-noidentity-verification/ (discussing social networking sites‟ lack of identity verification mechanisms to prevent creation of fake profiles); Colin McKay, When Social Media Leads to Personality Theft, CANUCKFLACK, Apr. 13, 2007, http://canuckflack.com/2007/04/when-social-media-leads-to-personality-theft/ (discussing how user profiles on social networking sites can provide enough information for an identity thief to create a fake profile to "undermine" a victim‟s personality).
- https://www.ncsc.org/Topics/Media/Social-Media-and-the-Courts/Social-Media/Home.aspx
- https://law.justia.com/cases/

رابعا: -القرارات والسوابق القضائية

- A donut analogy to explain the purpose behind a number of major social media platforms. http://www.geek.com/geekcetera/social-media-explained-with-donuts-1466613/.wi
- A portal that links to one page descriptions of a variety of social media platforms. http://www.nyu.edu/life/studentlife/hashtagNYU/social-media-explained.html
- 58 AM. JUR. 2D Notice § 29 (2016). For a comparison of the operation of certified and registered mail, see Irene A. Blake, Definitions of Certified Mail and Registered Mail, THE HOUS. CHRON., http://smallbusiness.chron.com/definitions-certified-mail-registered- mail-40208.html.
- ALASKA R. CIV. P. 4(c) (1).
- Baidoo v. Blood-Dzraku, 5 N.Y.S.3d 709, 716 (N.Y. Sup. Ct. 2015).
- Bell Atl. Corp. v. Twombly, 550 U.S. 544, 590 (2007) ; FED. R. CIV. P.4(e).
- Bonnie Malkin, Australian Couple Served with Legal Documents via Facebook, TELEGRAPH (U.K.) (Dec. 16, 2008, 11:42 AM), http://www.telegraph.co.uk/news/newstopics/howaboutthat/3793491/Australian-couple-served-with-legal-documents-via-Facebook.html.

- CAL CIV. PROC. CODE § 415.20 (West 2016).
- CAL. CIV. PROC. CODE §§ 415.10-.95 (West 2004); N.Y. C.P.L.R. 308(1)-(5) (McKinney 2001); 735 ILL. COMP. STAT. ANN. 5/2-203 (West 2010)\. CAL. CIV. PROC. CODE § 415.50(a) (West 2009)..\CAL. CIV. PROC. CODE § 415.50(b) (West 2009).
- Cliff Saran, Blarney Wins Twitter Court Injunction, COMPUTERWEEKLY.COM (Oct. 2, 2009, 12:19 PM), http://www.computerweekly.com/Articles/2009/10/02/237953/blaney-blarney-winstwitter-court-injunction.htm
- CPB Lawyers, Substituted Service of Legal Documents via Facebook: "Like" or "Unlike" by Australian Courts, LEXOLOGY (December 13,2012) http://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=1e184550-fa73-4c6c-bc6d-b5a160fab4b9. However, in Citigroup v Weerakoon, an Australian court denied a motion to serve defendant via Facebook after noting lack of certainty that the Facebook was the defendant's account.
- Current Rules of Practice & Procedure, ADMIN. OFF. U.S. CTS. http://www.uscourts.gov/RulesAndPolicies/rules/current-rules.aspx (last visited Nov. 8, 2013).
- FED. R. CIV. P. 4(l)(1) Jurisdictions also permit a plaintiff to present evidence in addition to the server's affidavit if service is challenged by the defendant. Crabtree v. City of Durham, 526 S.E.2d 503, 505 (N.C. Ct. App. 2000).
- Fortunate v. Chase Bank USA, N.A., No. 11 Civ. 6608(JFK), 2012 WL 2086950, at *1 (S.D.N.Y. June 7, 2012).
- Greene v. Lindsey, 456 U.S. 444, 455-56 (1982) (recognizing posting alone is not enough and that mail service, as it is an inexpensive and efficient means for notifying a defendant, can "enhance the reliability of an otherwise unreliable notice mechanism").
- Grove v. Guilfoyle, 222 F.R.D. 255, 256 (E.D. Pa. 2004).
- High Court Serves Injunction via Twitter, TELEGRAPH (U.K.) (Oct. 1, 2009, 6:38PM), http/:/www.telegraph.co.uk/technology/twitter/6252166/High-Court-serves-injunction-via-Twitter.html.
- Hollow v. Hollow, 747 N.Y.S.2d 704, 708 (Sup. Ct. 2002).
- Hydentra Hlp Int. Ltd. v. Porn69.org, No. CV15-00451-PHX DGC, 2015 WL 8064770, at *3 (D. Ariz. Dec. 7, 2015) (ordering service via email after finding that the de- fendant "conducts business through the internet" and "service through email will give de- fendant sufficient notice and opportunity to respond"); F.T.Comm'n. v. PCCare247 Inc., No. 12 CIV. 7189 (PAE), 2013 WL 841037, at *4 (S.D.N.Y. Mar. 7, 2013) (allowing service on the defended via email and Facebook); Lipenga v. Kambalame, No. GJH-14-3980, 2015 WL 9484473, at *4 (D. Md. Dec. 28, 2015) (the plaintiff presented evidence that she had "elec- tronically communicated" with the defendant in an attempt to negotiate a settlement of the dispute); see also F.T.Comm'n. v. Pecon Software Ltd., No. 12 CIV. 7186 (PAE), 2013 WL 4016272, at *6 (S.D.N.Y. Aug. 7, 2013) (ordering service via email on those defendants that made "use of [the] email addresses in relation to the alleged scheme" and denying a request to order service via email on a defendant who did not make such use of the proposed email).
- Jennifer Lee Case, Note, Extra! Read All About It: Why Notice by Newspaper Publication Fails to Meet Mullane's Desire-to-Inform Standard and How Modern Technology Provides A Viable Alternative, 45 GA. L. REV. 1095, 1120-24 (2011) (recommending a court database be created to promote electronic service of process).
- Jones v. Flowers, 547 U.S. 220, 225, 229, 234-35 (2006) (holding that prior to seizing a taxpayer's home, the government must take "reasonable additional steps" to give notice to a tax payer who fails to pay property taxes, such as resending a notice by regular mail so that a signature from the defendant was not required); Tulsa Profile Collection Serv., Inc. v. Pope, 485 U.S. 478, 490 (1988) (holding that if a creditor's identity is known or ascertainable, the executor of the estate should mail notice to the creditor or notify the creditor by means just as certain as mail to give actual notice); Mennonite Bd. of Missions v. Adams, 462 U.S. 791, 798 (1983) (ruling that notice by publication should be supplemented with notice by mail, in a proceeding to sell a mortgagee's property for nonpayment of taxes); Greene v. Lindsey, 456 U.S. 444, 455-56 (1982) (ruling that, if a landlord gives a tenant notice of eviction by posting, the posting should be supplemented by mail);

Mullane, 339 U.S. at 313-14 (finding that notice by publication should be supplemented with notice by mail); Dobkin v. Chapman, 21 N.Y.2d 490, 503-06 (1968)

- Judge Terry's actions constitute conduct prejudicial to the administration of justice that brings the judicial office into disrepute. Id. (citing N.C. CONST. art IV, § 17 and N.C. GEN. STAT. § 7A-376(a) (2009)).
- Katherine Rushton, Legal Claims Can Be Served Via Facebook, High Court Judge Rules‹ TELEGRAPH (U.K.) (Feb. 21, 2012, 11:56 AM), http://www.telegraph.co.uk/finance/newsbysector/mediatechnologyandtelecoms/9095489/Legal-claims-can-be-served-via-Facebook-High-Courtjudge-rules.html (The investment managers claim that TFS Derivatives overcharged commission and sought to recover those funds from the broker. TFS Derivatives denied the allegations and then claimed that if it was held liable, it should be entitled to recover some of the subject funds from defendants Ahmad and De Biases).
- Kevin W. Lewis, Comment, E-Service: Ensuring the Integrity of International E- Mail Service of Process, 13 ROGER WILLIAMS U. L. REV. 285, 302 (2008) (noting that traditional "means of service have their flaws. The United States Postal Service is vulnerable to human error, resulting in lost mail and deliveries to wrong addresses. Notice by publication also carries imperfections because it can be misprinted.").
- Koster v. Sullivan, 160 So.3d 385, 388, (Fla. 2015) (holding that "the return of service is the instrument a court relies on to determine whether jurisdiction over an individual has been established").
- Liberty Media Holdings, LLC v. Sheng Gan, Civil Action No. 11–CV– 02754–MSK–KMT, 2012 WL 122862, at *2 (D. Colo. Jan. 17, 2012).
- Lisa McManus, (discussing Axe Market Gardens v. Craig Axe CIV: 2008-485-2676) (H.C. Wellington) (Mar. 16, 2009); Allison Ferguson & Felicity Monteiro, High Court Allows Service of Proceedings on Facebook, INT'L L. OFF. (May 19, 2009), available at http://www.wilsonharle.com/high-court-allows-service-of-proceedings-on-facebook-2/.
- Matthew Jones, UK Court orders writ to be served via Twitter, REUTERS: TECHNOLOGY (Oct. 1. 2009, 5:29 PM) http://www.reuters.com/article/us-britain-twitter-life- techidUSTRE5904HC20091001.
- Melodie M. Dan, Social Networking Sites: A Reasonably Calculated Method to Effect Service of Process, 1 CASE W. RESERVE J.L. TECH. & INTERNET 183, 206 (2010) ("If courts allow a plaintiff to serve a defendant over a social networking site, the plaintiff can more easily gain confirmation that the defendant received notice of the plaintiff's lawsuit. On a social networking site, a plaintiff may be able to determine when a defendant last visited his account, which would show the defendant may have received the notice.").
- MKM Capital Property, Ltd. v. Corbo, No. SC 608 of 2008 (Aust. Cap. Terr. Supreme Court, Dec. 12, 2008) (order that default judgment can be served to a party by using Facebook).
- MKM Capital Property, Ltd. v. Corbo, No. SC 608 of 2008, at 1-2 (Aust. Cap. Terr. Supreme Court, Dec. 12, 2008) (ordering that plaintiff affect service of the default judgment by sending a private message to defendants online to the Facebook pages).
- Mullane v. Cent. Hanover Bank & Trust Co., 339 U.S. 306(1950).\ While more than just proper notice is needed for a binding judgment, notice is an essential part of ensuring that the defendant will be bound to the court's judgment. Mullane v. Cent. Hanover Bank & Tr. Co., 339 U.S. 306, 314 (1950); 4A CHARLES ALAN WRIGHT ET AL., FEDERAL PRACTICE & PROCEDURE §1074 (4th ed. 2016).
- N.J. ADMIN. CODE § 5:70–2.11(a)(4)(ii) (2016) (requiring posted notice to be posted in a "conspicuous" manner).\\ Termite & Pest v. Ones, 792 So.2d 1266, 1268 (Fla. Dist. Ct. App. 2001) (reasoning "where the contents of an affidavit supporting a defendant's contention of insufficiency of service would, if true, invalidate the purported service and nullify the court's personal jurisdiction over the defendant, the trial court should hold an evidentiary hearing before deciding the issue").

- N.Y. C.P.L.R. LAW § 308(5) (McKinney 2016) (allowing the court to order any manner of service if it first finds that service is impracticable under the traditional methods set forth in the service statute).
- N.Y.S.3d 709, 716 (N.Y. Sup. Ct. 2015). 220.
- Pedram Tabibi, Esq., Facebook Notification - You've Been Served: Why Social Media Service of Process May Soon Be a Virtual Reality, 7 PHX. L. REV. 37 (2013) (focusing on Facebook); William Wagner & Joshua R. Castillo, Friending Due Process: Facebook as a Fair Method of Alternative Service, 19 WIDENER L. REV. 259 (2013) (focusing on Facebook); Keely Knapp, Comment, #serviceofprocess @socialmedia: Accepting Social Media for Service of Process in the 21st Century, 74 LA. L. REV. 547 (2014)(focusing primarily on Face- book); Eisenberg, supra note 54 (focusing on Facebook); Kevin W. Lewis, Comment, E- Service: Ensuring the Integrity of International E-Mail Service of Process, 13 ROGER WILLIAMS U. L. REV. 285 (2008) (focusing on email); Svetlana Gitman, Comment, (Dis)service of Process: The Need to Amend Rule 4 to Comply with Modern Usage of Tech- nology, 45 J. MARSHALL L. REV. 459 (2012) (focusing on email); Claire M. Specht, Com ment, Text Message Service of Process-No LOL Matter: Does Text Message Service of Process Comport with Due Process?, 53 B.C. L. REV. 1929, 1929 (2012) .
- Public Reprimand B. Carlton Terry Jr. District Court Judge, Inquiry No. 08-234, N.C. JUD. STANDARDS COMM'N (Apr. 1, 2009), available at http://www.aoc.state.nc.us/www/public/ coa/jsc/publicreprimands/jsc08-234.pdf.
- Resource Packet for Developing Guidelines on Use of Social Media by Judicial Employees, Committee on Codes of Conduct Judicial Conference of the United States, Administrative Office of the United States Courts, pages 9 - 12, April 2010꞉http://www.uscourts.gov/RulesAndPolicies/CodesOfConduct.aspx.The links below provide basic information about social media platforms which may be helpful.
- Rio Properties v. Rio Intern. Interlink, 284 F.3d 1007, 1017–18 (9th Cir. 2002); Li- penga v. Kambalame, No. GJH-14-3980, 2015 WL 9484473, at *4 (D. Md. Dec. 28, 2015); WhosHere, Inc. v. Orun, No. 1:13-CV-00526-AJT, 2014 WL 670817 at *4 (E.D. Va. Feb. 20, 2014); and F.T.Comm'n. v. PCCare247 Inc., No. 12 CIV. 7189 PAE, 2013 WL 841037, at *4 (S.D.N.Y. Mar. 7, 2013); Baidoo v. Blood-Dzraku, 5 N.Y.S.3d 709, 714-15 (N.Y. Sup. Ct. 2015).
- Rio Props., Inc. v. Rio Intel Interlink, 284 F.3d 1007, 1016-19 (9th Cir. 2002) (allowing the plaintiff to serve the defendant, a foreign Internet business entity, via email); In re Int"l Telemedia Assocs., Inc., 245 B.R. 713, 720 (Bankr. N.D. Ga. 2000) (allowing the plaintiff to serve the defendant, a foreign corporation, via email and facsimile transmittal when the defendant failed to give the plaintiff his permanent street address and the plaintiff made diligent attempts to serve defendant through traditional methods of service); Smith v. Islamic Emirate of Afghanistan, No. 01-Civ. 10132 (HB), 2001 U.S. Dist. LEXIS 21712, at *1 (S.D.N.Y. Dec. 26, 2001) (allowing the plaintiffs to serve the defendants Osama bin Laden, al Qaeda, the Taliban and the Islamic Emirate of Afghanistan over television); New England Merchs. Nat"l Bank v. Iran Power Generation and Trans. Co., 495 F. Supp. 73, 75-76 (S.D.N.Y. 1980) .
- Ronald J. Hedges et al., Electronic Service of Process at Home and Abroad: Allow- ing Domestic Electronic Service of Process in the Federal Courts, 4 FED. CTS. L. REV. 55, 73 (2010). In-hand service of process has even been the focal point for major motion pictures. See PINEAPPLE EXPRESS (Sony Pictures 2008).
- Ryan v. Brunswick Corp., No. 02-CV-0133E(F), 2002 WL 1628933 (W.D. N.Y. May 31, 2002) (holding that serving a Taiwanese corporation via mail, fax, or email is permitted under FRCP Rule 4(f)(3) and was not prohibited by Taiwanese law); Hollow v. Hollow, 193 Misc.2d 691 (N.Y. Sup. Ct. 2002) (allowing the plaintiff to serve her husband, a citizen of Saudi Arabia, divorce papers via email, international registered air mail and international registered standard mail after she proved her other attempts to serve her husband were futile).
-